انتخابات الرئاسة الأمريكية

اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

■ العدد الخامس والعشرون / مارس ١٩٩٢ م / شعبان ١٤١٢ هـ / الثمن جنية مصرى ■



صراع الضعفاء فى السودان

حملة ناجحة لمنع التعذيب

هل هناك قوة ثالثة فى الجزائر؟

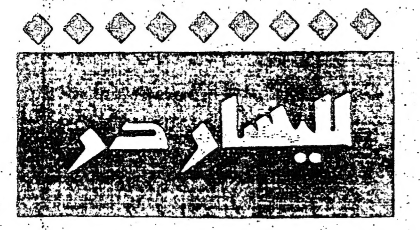
برنامج قومى لمكافحة الغلاء

بدأ مزاد بيع عموم مصر للخواجات



ديمقراطية / عقلانية / اشتراكية
العدد الخامس والعشرون / مارس ١٩٩٢ م

فى هذا العدد



مؤتمر حزب التجمع

من المفروض أن يكون المؤتمر العام الثالث لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، قد انعقد فى قاعة جمال عبد الناصر» يومى ٢٦ و٢٧ فبراير الماضى وتلاه فى اليوم التالى انعقاد اللجنة المركزية.. ليصدر المؤتمر أربعة تقارير..تقريرا سياسيا.. وتقريرا عن صحافة الحزب.. وتقريرا تنظيميا.. وتقريرا ماليا، وبيانا ختاميا، وبعض التعديلات اللائحية، وينتخب رئيس الحزب واللجنة المركزية والأمانة العامة والأمانة المركزية.

وقد وضعنا تاريخ إنعقاد المؤتمر فى مزنق فهيئة التحرير تنتهى من تجهيز المادة وتسليمها للمطبعة عادة يوم ٢١ أو ٢٢ من كل شهر. أى قبل انعقاد المؤتمر بأربعة أو خمسة أيام، والعدد يصدر فى اليوم الأول من كل شهر، أى بعد انتهاء أعمال المؤتمر بيومين. ورغم المعلومات والحقائق التى تجمعت لدينا من خلال متابعة مؤتمرات الاقسام والمحافظات، ومناقشات الأمانة العامة والأمانة المركزية التحضيرية للمؤتمر. والاتصالات والمشاورات التى تحملت مسئولياتها القيادة الحالية للحزب.. والتوقعات شبه المؤكده الناتجة عن كل ذلك.. فلم نكن على إستعداد لنشر أى شئ عن حدث يصدر عددنا بعد وقوعه ونكتب عنه قبل ذلك.. احتراما للقارئ ولأنفسنا وللحقيقة.

ونرجو من القراء أن يتقبلوا عذرنا عن خلو هذا العدد من أى كلمة عن هذا المؤتمر العام. ونعدكم أن ننقل اليكم فى عددنا القادم تغطية كاملة لمؤتمرنا.

بقيت كلمة صغيرة واجبة..فبعد أيام يهل علينا شهر رمضان المعظم ونبدأ رحلة الصوم.. وكل ماتمنناه أن يهل علينا هذا الشهر ونحن أصلب عودا وأقوى إصرارا على مواصلة طريق النضال.. طريق اليسار..طريق الديمقراطية والاشتراكية والوحدة الوطنية والقومية

اليسار

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفني:
محمود الهندى
المستشارون:
إبراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 3 MIDAN
EL MALEKA ZOBAIDA
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر:
١٢ جنيها للأفراد ٣٠ جنيها للهيئات.
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها.
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حواله بريدية إلى إدارة المجلة.
الإدارة والتحرير: ٣ ميدان الملكة زبيدة شقة ٣ – مدينة الطلبة – رقم بريدى ١٢٤١١ – إمبابة جيزة.
ت: ٣٤٤٧٩٤٠ فاكس ٣٤٤٢٠١٣

موقفنا

الرد على العدوان الاسرائيلى الأمريكى

حسين عبد الرازق

فى أسبوع واحد قدمت إسرائيل نموذجا متصاعدا لإرهاب الدولة، ولاستهانتها الكاملة بالحكومات والأنظمة العربية جميعا، وبالمنظمات الدولية وبالقانون الدولي، وبسيدة العالم الجديدة.. الولايات المتحدة الأمريكية.

بدأت بداية متواضعة ولكنها دالة، باعتقال عضوى الوفد الفلسطينى فى مباحثات واشنطون الثنائية، **محمود الحوارنى»** ٣٣ عاما، **«وجمال الشويكى»** ٣٧ عاما. وعلق **«فيصل الحسينى»** على العمليات الاستفزازية والارهابية التى تمارسها إسرائيل، فقال.. » ازدادت هذه العمليات فى الفترة الأخيرة. ولم تعد تقتصر على مصادرة الأراضى ومواصلة الاستيطان فيها، وإصدار أحكام الإبعاد، وانتقلت إلى القتل خارج السجون وداخلها، وبدأت تمس أعضاء الوفد الذى يفترض أن يتم إختياره فلسطينيا فى شكل حرو أن تتأمن حرية تحركه فى الداخل والخارج». وكان قد سبق اعتقال الحوراني إداريا ثلاث مرات خلال سنوات الانتفاضة الماضية لفترات مجموعها ١٨ شهرا بينما حكم على الشويكى عام ١٩٨٠ عسكريا بالسجن ثمانية أعوام.

وواكب هذا الإجراء تصعيد عسكرى اسرائيلى ضد جنوب لبنان وقصف بالمدافع والطائرات، ثم قامت اسرائيل علنا وعلى رؤوس الاشهاد باغتيال الشهيد **«عباس الموسوى»** الأمين العام لحزب الله اللبنانى، واغتالت معه زوجته **«أم ياسر»** وابنهما **«حسين»** ٦ سنوات وخمسه من مرافقيه، عن طريق قذف موكبه من الطائرات الحربية. وأعلنت اسرائيل فى بيان عسكرى إن هذه العملية (الارهابية) كانت مخططة ومرسومة ومقصودة تماما! وسبق هذه العملية الارهابية، غارات مكثفة على المخيمات الفلسطينية فى صور وصيدا.

بعدها بدأ حشد المدرعات والأسلحة الثقيلة تمهيدا لعدوان اسرائيلى جديد، اجتاحت خلاله القوات الاسرائيلية قرى جديدة فى الجنوب اللبنانى إضافة للمناطق المحتلة قبلاً وللحزام الأمنى، بعد أن اشتبكت مع القوات الدولية وأصابت بعضهم، واشتبكت فى قتال شرس مع ميليشيات حزب الله وأمل والمقاومة اللبنانية فى الجنوب.

ولم يتجاوز رد الفعل العربى والدولى بيانات احتجاج متواضعة، ودعوات لضبط النفس».

فلم نسمع أى تهديد أمريكى بفرض الحصار الاقتصادى أو استخدام القوة العسكرية ضد اسرائيل مالم تسلم الارهابيين الذى اغتالوا «عباس الموسوى» وأسرته ومرافقيه وتباهوا بهذه الجريمة.

ولم تفكر حكومة عربية فى المطالبة بعقد اجتماع طارئ للقمة العربية لبحث «الغزو الاسرائيلى، وعمليات القمع والارهاب المتصاعدة.

ولم يصدر مجلس الأمن قرارا من أى نوع بفرض أى عقوبات على إسرائيل.

بينما مازالت التهديدات الأمريكية ضد ليبيا مالم تسلم مواطنيها لأمريكا لتحاكمهم بتهمة الارهاب، تتصاعد وتصل إلى حد التلويح بأستخدام القوة العسكرية، تحت راية الأمم المتحدة مرة أخرى.

ومازال الحصار والتجويع مفروضا على

شعب العراق، عقاباله على تفكير حكامه فى انشاء قوة عسكرية نووية تشبها بأسرائيل، والتمرد على حكام «البيت الأبيض الأمريكى».

ومن حقنا أن نتساءل لماذا يختلف رد الفعل العالمى - والعربى الرسمى- تجاه هذه الأحداث.

لماذا الاقتصار على الكلام والدعوة لضبط النفس، اذا كان الارهاب ممارسة اسرائيلية والعدوان اسرائيليا، بالرغم من أن وجود اسرائيل فى حد ذاته عدوان دائم وجريمة مستمرة، وارهابها متواصل منذ قيامها وحتى اليوم؟!.

ولماذا التحرك السريع والعنف والقرارات التى تطبق فورا، والحصار والعمل العسكرى- اذا كان العدوان عربيا أو الاتهام بالارهاب يطال بلدا عربيا؟.

إن الإجابة تكمن فى مجموعة الحقائق المرة التى نعيشها اليوم.

أول هذه الحقائق الأزمة التى تواجهها حركة التحرر العربى بعد سقوط التوازن الدولى الذى كان قائما منذ نهاية الحرب العالمية، وانهيار الاتحاد السوفيتى، الحليف الرئيسى لحركات التحرر الوطنى، وانفراد العالم الرأسمالى الاستعمارى، والولايات المتحدة الأمريكية بالذات، بالساحة الدولية وسعيها لصياغة دول وشعوب المعمورة كلها على هواها وبما يحقق مصالحها، أو مصلحة المجمع المالى العسكرى المسيطر فيها.

ثانى هذه الحقائق أن العرب بفضل حكوماتهم وموقفها من أزمة الخليج، قد حققوا نتائج كارثية على الأمة العربية كلها. فقد تم خلال هذه الحرب خاصة فى مرحلتها الأخيرة تدمير البنية الاقتصادية والعسكرية لشعب العراق. ونجحت الولايات المتحدة فى فرض هيمنة مطلقة على دول الخليج، وعلى بعض الحكومات التى ازدادت تبعية لأمريكا. وأنهت حرب الخليج- الى حين- الدور الايجابى المفترض للبترول العربى والفوائض المالية العربية الضخمة التى تحققت فى فترة سابقة.

ثالث هذه الحقائق أن الولايات المتحدة تسعى بكل قوة للاستفادة من هذه التطورات لتصفية قضية الشعب الفلسطينى.

ولايشكل الارهاب والعدوان الاسرائيلى تهديدا لهذا السعى الأمريكى. فبوش على ثقة من غياب رد الفعل العربى فى ظل الحكومات القائمة، وربما يكون الارهاب الاسرائيلى، أداة لدفع هذه الحكومات لمزيد من



التنازلات.

وفى هذا السياق نفسه لجأت الولايات المتحدة قبل أيام من مؤتمر مدريد وحتى الآن لافتعال قضية اتهام ليبيا بالمسئولية عن اسقاط طائرة «بان أمريكيا» فى ديسمبر ١٩٨٨، ردا على المعارضة الليبية لمؤتمر السلام، ولموقفها الخارج على النظام الأمريكى.

وترديد هذه الحقائق المؤسفة لايعنى أن هواننا وعجزنا وضعفنا قدر لافكاك منه. فإذا كانت الحكومات العربية التابعة قد استكانت واستراحت لهذا الضعف والالحاق بالولايات المتحدة الأمريكية.. فإن الشعوب قادرة دائما على تغيير مسار التاريخ.

وبالطبع فليس المطروح الآن التغيير الثورى الشامل، وبعث جديد فورى لحركة التحرر الوطنى العربية. فبين الاستكانة والتعود والثورة هناك دائما مساحة للعمل والفعل.

والتحديات التى نواجهها اليوم سواء على الساحة الفلسطين (العربية) أو فى ليبيا أو العراق، تطرح على الشعوب العربية وقواها وأحزابها الوطنية والقومية والتقدمية، ضرورة تكثيف الجهود لنفرض على حكامنا وفى مقدمتهم حكام مصر، العمل من أجل تحرك عربى قوى يرد على هذه التحديات، ويستند على الخطوات التالية:

* عقد مؤتمر قمة عربى طارئ يتخذ موقفا موحدا من تجويع شعب العراق، ومؤتمر السلام، والتهديد الليبى.
* اعلان عربى واضح وممارسى برفض استمرار الحصار للشعب العراقى، والعمل على إلغاء قرارات المقاطعة والحصار لشعب العراق، واتخاذ كل الاجراءات لاسقاط هذا الحصار.
* تقديم الدعم المادى والاعلامى والدبلوماسى لانتفاضة الشعب الفلسطينى، وكافة أشكال مقاومته للاحتلال الاسرائيلى
* دعم مادى وسياسى للمقاومة اللبنانية فى الجنوب.
* عقد قمة لدول الطوق الخمسه (سوريا- فلسطين- مصر- الاردن- لبنان) لتوحيد مواقفها فى مباحثات التسوية، على أساس وقف المباحثات المتعددة الاطراف لحين تحقيق تقدم حقيقى فى المباحثات الثنائية واستجابة اسرائيل للمطالب الفلسطينية والسورية الخاصة بالانسحاب ووقف المستوطنات وعمليات القمع الاسرائيلى.. وأن تطالب باسقاط كافة القيود الواردة فى اتفاقية الصلح بين السادات وبيجن.
* إعلان الجامعة العربية أن ميثاق الدفاع المشترك سيطبق اذا ما تعرضت ليبيا لأى عدوان عسكرى
* تأكيد الدول العربية خاصة دول الجوار الليبى (مصر- السودان- تونس- الجزائر..) أن أراضيها ستعتبر امتداداً للأراضى الليبية فى حالة فرض حصار أو توقيع أى عقوبات اقتصادية عليها.

إن هذه الخطوات المتواضعة تقع فى نطاق الممكن العربى الآن.. شريطة أن تمارس الشعوب العربية دورها وتدفع حكوماتها إلى الحل.

الجو السياسي

ظاهرة مثيرة في انتخابات نقابة الأطباء المنافسة تنحصر بين الفئات الدينية والمحافظة

من المقرر أن تجرى انتخابات نقابة الأطباء، الشهر القادم، وسط اهتمام خاص من المراقبين، لما تنطوى عليه من مؤشرات على تطور- أو انحسار- نفوذ الجماعات الدينية.

ولفت النظر أن المعركة تكاد تختزل إلى معركة النقيب وكانت أولى مفاجآت الانتخابات هى ترشيح أ. د **ياسين عبد الغفار**، لمنصب النقيب، والذى تلاها تكريم الرئيس السودانى البشير له، الأمر الذى فسر على وقوف التيارات الاسلامية خلفه. وكانت قد جرت محاولات لإثناء د. عبد الغفار عن الترشيح، على اعتبار أن مكانته العلمية ومسئولياته، «**كوزير**» للكبد المصرى على حد قول احد المصادر، وشواغله العصرية والطبية، تقف حائلا دون ضمان أن يتمكن من قيادة حملة انتخابية ناجحة، غير أن المحاولة لم تثمر.

على جانب آخر اختارت الدوائر السياسية الرسمية د. **ابراهيم بدران** وزير الصحة الأسبق، والنقيب الأسبق، ايضا مرشحا، مراهنة بذلك على مايتمتع به من تأييد من قبل بعض الجماعات المحافظة والدينية معا.

وكان أكثر المفاجات اثارة استبعاد تبنى الحزب الحاكم للدكتور حمدى السيد نائب مصر الجديدة، والنقيب الأسبق، كمرشح له، وذكران السبب يعود إلى الخلافات التى تفجرت بين د. حمدى وبين الحزب الوطنى، إبان الانتخابات النيابية، والتى عمقها بعد ذلك الضيق الشديد فى دوائر السلطة من مواقفه الاستقلالية الشجاعة. وقد شكل الحزب الوطنى لجنة من د. **راغب دويدار** وزير الصحة، ود. **محمود الشريف** الأمين المساعد للحزب الوطنى، ووزير الإدارة المحلية، ود. **اسماعيل سلام** رئيس اللجنة الصحية بالحزب، ود. **ممدوح جبر** نقيب الأطباء الحالى، للإشراف على المعركة الانتخابية ومؤازرة مرشحى الحزب الحاكم فيها، وقال مصدر مطلع، إن الحزب الحاكم اختار مرشحيه بطريقة عشوائية، وأنه اعتبر كل من ليس له انتماء حزبى ، هو احتياطى استراتيجى له، وقد جاء بقوائم الاختيار، من هذا المنطلق، عناصر كثيرة ذات علاقات قوية بالتيار الاسلامى!!.

وقال المصدر إن تحالف الأطباء الديمقراطيين الذى استطاع الحصول على ٤٣٪ من أصوات الناخبين ،بالقاهرة، فى الانتخابات السابقة، مقابل ٤٥٪ للتيار الدينى مازالت صورته ومواقفه غير واضحة حتى الآن، وباستثناء تأييده للدكتور حمدى السيد، وقال المصدر انه لمن الملفت ايضا غياب دور حزب الوفد فى الانتخابات، بشكل يكاد يكون شاملا، رغم الحملة الطبية /السياسية، التى قام بها فى الشهور الأخيرة ويصل عدد أعضاء النقابة إلى نحو ١٠٠ ألف طبيب، وكان العدد فى الانتخابات السابقة نحو ٨٥ ألف طبيب، لم يشارك منهم فى العملية الانتخابية سوى ٢٢٪ فقط، وتدور مخاوف شديدة من أن يتمكن أى تكتل صغير، فى ضوء هذه الأوضاع، من الهيمنة على النقابة، على غرار تكتلات بعض اصحاب الاسهم فى الجمعيات العمومية للشركات المساهمة، التى لا يهتم مجمل اعضائها بالمشاركة فى عملها العام.

يذكر أن النسبة الغالبة من الاطباء المصريين تعمل فى إطار وزارة الصحة ، وإن عدد من يسمون «الأطباء الأحرار» العاملين خارج القطاع الرسمى، ضئيل للغاية، وغير مستقر.

حملة منع التعذيب.. تحاصر الحكومة..

نجحت المنظمة المصرية لحقوق الانسان فى فرض قضية التعذيب فى مصر على الساحة السياسية المحلية والدولية. وأضطرت الحكومة المصرية- رغم انكارها لوقوع التعذيب- إلى الرد على الاتهامات التى وردت فى بيانات وتقارير مصرية ودولية وإلى السماح لمنظمة دولية بزيارة السجون المصرية.

وقد أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الانسان، بيانا حول هذا التطور الجديد جاء فيه:

يهم المنظمة المصرية لحقوق الانسان، وهى فى بداية الشهر الثالث لحملتها ضد التعذيب فى مصر- التى بدأتها فى ١٠ ديسمبر ١٩٩١، والتى من المقرر لها أن تستمر حتى ١٠ ديسمبر ١٩٩٢ أن تسجل للحملة نجاحها الملحوظ فى تسليط الأضواء بشكل غير مسبوق على جريمة التعذيب فى مصر، وفى وضع القضية على جدول أعمال الحكومة والبرلمان والصحافة القومية، وأبرز مظاهر ذلك هى:

١- ناقش مجلس الوزراء هذه المسألة فى اجتماعه بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٩٢، تحت بند ماسمى بـ «المزاعم الكاذبة بالخروج على مبادئ حقوق الانسان» ، وقرر المجلس تشكيل لجنة وزارية من وزارات الداخلية والعدل والخارجية والاعلام لدحض هذه المزاعم.

٢- تقدم النائب البرلمانى كمال خالد المحامى (مستقل) باستجواب الشهر الماضى

الى وزير الداخلية حول شيوع التعذيب فى مصر، مستندا فى ذلك على تقارير المنظمة المصرية لحقوق الانسان، وأشار فى مذكرة الاستجواب إلى أن بلاغات المنظمة المتوالية إلى النائب العام والنيابات المختصة حول التعذيب لم يجر التحقيق فيها.

٣- أعلن وزير الداخلية ومدير مصلحة السجون فتح السجون أمام منظمات حقوق الانسان للاستماع إلى شكاوى المسجونين.

وفى هذا الإطار وافق وزير الداخلية على السماح لمنظمة «مراقبة حقوق الانسان» - وهى منظمة أمريكية دولية تعمل من نيويورك - على زيارة السجون المصرية وتقصى حقيقة الأوضاع داخلها، وقد بدأت البعثة فى زيارة السجون بالفعل.

جدير بالذكر أن وزارة الداخلية كانت قد رفضت منذ نحو عامين، السماح لبعثة من ذات المنظمة جاءت إلى القاهرة خصيصا لهذا الغرض، بزيارة أى سجن مصرى، وغادرت البعثة دون انجاز مهمتها.

٤- نتيجة لكل ذلك، طرحت مسألة التعذيب نفسها على صفحات الجرائد «القومية»، بصورة متكررة وكثيفة - بصرف النظر عن طريقة تناولها للقضية - وذلك بعد أن كانت مقتصرة على بعض صحف أحزاب المعارضة.

غير أن هذه المؤشرات الايجابية جاءت فى إطار حملة من التصريحات المؤسفة من بعض المسئولين، ويمكن ايجاز أبرز نقاطها فى:

١- إنكار حدوث التعذيب فى مصر.

٢- الادعاءات القائلة بالتعذيب تستهدف ضرب الاستقرار وتشويه نظام الحكم.

٣- الادعاءات القائلة بالتعذيب تستهدف الإساءة إلى سمعة مصر لدى الهيئات الدولية.

٤- إتهام المنظمة بامداد منظمات أجنبية بمعلومات تضر بمصر.

ويهم المنظمة المصرية لحقوق الانسان أن توضح للرأى العام مايلى:

١- إن المنظمة تتمسك بما جاء، فى تقاريرها حول التعذيب فى مصر، وتأسف المنظمة اذ تقرر انها لاتجد فى التصريحات الصحفية المنكرة للتعذيب، نفيا جادا لحدوثه واستمراره. فالمنظمة لاتعتمد فى تقاريرها على اقوال مرسلة لضحايا التعذيب، أو على تقارير صحفية تنقل عنهم، بل على أحد أو بعض أو كل المصادر التالية: تقارير رسمية صادره عن مصلحة الطب الشرعى التابعة لوزارة العدل، تحقيقات اجرتها النيابة. احكام قضائية صدرت عن المحاكم، تحقيقات خاصة أجرتها المنظمة بنفسها.

وتشير المنظمة إلى أن ظاهرة التعذيب أكبر من الطاقات المحدودة للمنظمة على التقصى والتحقيق والتوثيق، وأن ماتنشره المنظمة هو مجرد «قطرة من محيط» هو مجرد حالات نموذجية موثقة ومحققة تشير إلى ابعاد الظاهرة ومدى شيوعها دون أن تستطيع الاحاطة بكل مظاهرها، والوصول إلى كل ضحاياها.

*- إن المنظمة لم تصدر بيانا أو تقريرا بخصوص أى حالة تعذيب قبل مخاطبة السلطات المعنية، وخاصة السيد وزير الداخلية والسيد النائب العام، راجية الرد عليها بصحة أو عدم صحة المعلومات المتوفرة لديها، ولما كانت السلطات مازالت تتجاهل الرد على خطابات المنظمة فإنها تضطر آسفة لاذاعة معلوماتها على الرأى العام.

(فى الحالات النادرة التى تلقت فيها المنظمة مايفيد بأن أسباب الشكوى قد عولجت، امتنعت المنظمة عن النشر، ووجهت خطابات شكر للمسئولين، مثال ذلك النقل التعسفى لمدرسين لأسباب سياسية، ومشكله قرية البريجات)

*- إن المنظمة طلبت فى أكثر من مناسبة السماح لها بتقصى أحوال السجون فى مصر، وآخرها بعد تصريحات مدير مصلحة السجون الذى أعلن فى تصريحات صحفية الشهر الماضى فتح السجون أمام منظمات حقوق الانسان، ولكن المنظمة لم تتلق ردا بينما تم السماح بذلك لمنظمة أجنبية.

*- إن المنظمة هى منظمة غير حكومية وغير سياسية وليس لها أية أهداف سياسية، وهى لاتستهدف من اذاعتها هذه التقارير، سوى وقف اللجوء للتعذيب فى مصر من خلال مخاطبة الرأى العام، وذلك بعد تجاهل السلطات المعنية لرسائلها ونداءاتها وشكاواها.

وكانت المنظمة تفضل أن يشكل مجلس الوزراء أولا لجنة للتحقيق فى مزاعم التعذيب للتأكد من عدم صحتها، قبل الاندفاع فى انكارها.

*- إن المنظمة حريصة على سمعة مصر لدى الهيئات الدولية، ولذلك فهى تجاهد من أجل وقف التعذيب الذى يشكل وصمة عار فى جبيننا، والمنظمة لاتستطيع أن تفهم وجهة النظر القائلة بأن استمرار التعذيب لايسئ إلى سمعه مصر، وأن فضحه اعلاميا هو فقط الذى يسئ اليها.

إن اتهام المنظمة بالاساءة إلى سمعة مصر، هو اتهام يطول ايضا الاطباء الشرعيين الذين يقومون بواجبهم بأمانة فى وزارة العدل، وعددا من رجال النيابة والقضاء الذين وثقوا وقائع التعذيب فى مصر، أما فى تحقيقات النيابة أو فى أحكام قضائية تاريخية.

*- إن المنظمة المصرية لحقوق الانسان هى جزء فاعل من حركة حقوق الانسان العالمية، وشرعيتها تنبثق فى الأساس من تصديق مصر على الاتفاقيات الدولية الرئيسية لحقوق الانسان الصادرة عن الأمم المتحدة، وفى اللحظة التى يشكك فيها البعض فى شرعية المنظمة، فأنه يشكك قبل كل شئ فى مصداقية انضمام مصر لهذه الاتفاقيات، ويعطى مصداقية للقائلين بأن تصديق حكومة مصر عليها ليس سوى نوعا من العلاقات العامة، وأداة لتسهيل تمرير المعونات الخارجية إليها.

*- تدير المنظمة المصرية لحقوق الانسان عملها علانية، فتقاريرها تصدر من القاهرة وتوزع على الصحف ووكالات الأنباء. وترسل نسخ منها الى السلطات المعنية. كما أن سلطات الأمن تعرف جيدا طبيعه اتصالات المنظمة الداخلية والخارجية، خاصة من خلال رجال الأمن الذين يتولون تأمين زيارة المسئولين الأجانب لمقر المنظمة، أو هؤلاء الذين يقومون بتوقيف قيادات المنظمة فى مطار القاهرة عند عودتهم من خارج البلاد، وفحص وتصوير التقارير التى يحملونها.

كما أن هذه المعلومات موثقه فى تقرير مجلس أمناء المنظمة الذى نوقش فى جمعيتها العمومية فى مايو الماضى بنقابة الصحفيين، وفى نشرات المنظمة والبيانات الصحفية الصادرة عنها.

*- تشير المنظمة فى هذا الاطار، إلى أن عددا من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان الصادرة عن الأمم المتحدة، تعطى الحق للمواطنين - المصريين وغيرهم - أفرادا وجماعات، حق التقدم بشكاوى إلى الأمم المتحدة ضد حكوماتهم فى حالة انتهاكها لحقوق الانسان مثال ذلك المادة ٢٠ من الاتفاقية الدولية، لمناهضة التعذيب التى صدقت عليها.

وأخيرا.. فإن المنظمة المصرية لحقوق الانسان تود أن تتوقف عند المؤشرات الإيجابية التى جاءت فى صدر هذا البيان، وترجو أن تكون مقدمة - مهما كانت محدوديتها - لوضع حد لشيوع جريمة التعذيب فى مصر، ووقفها نهائيا قبل حلول العاشر من ديسمبر، ولنأمل أن يتحقق شعار حملة المنظمة أوقفوا التعذيب من اليوم. وليس غدا»...

اليوم... وليس غدا...

فيليب جلاب.. وداعا

د. عبد العظيم أنيس

عرفت فيليب جلاب منذ خمسة وثلاثين عاما تقريبا.. كنت آنذاك عائدا من بريطانيا عن طريق الخرطوم إثر أحداث العدوان الثلاثى على مصر. وفى القاهرة عرض علىّ خالد محيى الدين العمل معه فى صحيفة «المساء»، ورحبت بهذا العرض الذى دفعنى إلى عالم الصحافة المثير بعيدا عن حياتى الجامعية الرتيبة. وفى اليوم الأول لدخولى مقر الصحيفة بشارع الصحافة -محررا للشئون العربية والخارجية- قابلت فيليب جلاب وآخرين من الشباب الذين كانوا يعملون فى القسم الخارجى بالصحيفة، ولفت نظرى لأنه تحدث معى بحماس عن تجربة الاشتراك فى المقاومة الشعبية بالقناة، وكان يجرى تدريبه مع الآخرين فى قرية لطفى واكد بالشرقية «كفر صقر».

كما لفت نظرى إليه ميله إلى الدعابة والسخرية حتى فى المناقشات الجادة. وعندما عملنا معا اكتشفت أنه يجيد اللغة الانجليزية ويتفوق فى ذلك على خريجى قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب، ولذا كنت أحرص على أن يتولى فيليب جلاب ترجمة الأشياء الهامة فى الصحيفة، ثم بدأت أكلفه بالإشراف على الآخرين من المبتدئين لتدريبهم على أعمال الترجمة وكان موفقا فى ذلك تماما وإن لم تفته النكتة من جراء مفارقات مثل هذا العمل.

ومنذ ذلك الوقت تدعمت صلتى بفيليب جلاب، خصوصا بعد اعتقالنا فى زمن عبد الناصر أول عام ١٩٥٩ إثر أحداث العراق الشهيرة والخلافات التى جرت بين نظام عبد الناصر وقوى اليسار العربى حول الوحدة المصرية السورية وشروط إنجازها. ولقد قضينا معا أكثر من خمس سنوات فى معتقلات مصر وسجونها ابتداء من سجن مصر وأوردى أبو زعبل وسجن الواحات الخارجة كان فيليب جلاب فيها نموذجا للمناضل الصلب الذى لم تضعفه قسوة الظروف ولا محاولات التعذيب ولا البعد عن الأهل والأحباب. لقد كان نموذجا للصعيدى المعتز برجولته وكبريائه والذى يتهيب أن يصدر عنه أى شىء يوحى بالضعف ولو من بعيد، وفى هذه الظروف المأساوية لم تتخل عنه روح النكتة والفكاهة ودعابة الآخرين أبدا حتى فى أسوأ الظروف فى أوردى أبو زعبل.

وعندما تم الإفراج عنا فى إبريل سنة ١٩٦٤ عاد فيليب جلاب إلى العمل الصحفى اليومى ولم أعد أنا إليه رغم استمرارى فى الكتابة بالصحف والمجلات.

فقد عينت مديرا عاما لإدارة البحوث فى وزارة الخزانة فى يوليو عام ١٩٦٤ ثم عدت إلى الجامعة فى يناير ١٩٦٦. ومع ذلك اتصلت صداقتنا ولم تنقطع، وكنت أتابع باهتمام كبير مايكتبه فيليب جلاب فى الصحف والمجلات وأستفيد منه كثيرا.

..تلك كانت فترة نضج قلمه وبروز أسلوبه الرصين فى الكتابة الصحفية حتى أن بعض ماكتب فيليب يرقى إلى مستوى الأدب الرفيع. وبسبب هذه القدرة الغريبة على أن يرى الجانب الساخر فى كل شىء، وبسبب أسلوبه الأدبى الناصع فى الكتابة اقترحت عليه يوما أن يجرب حظه فى كتابة القصة القصيرة، فقد كان ظنى أنه سيكون من الناجحين فى هذا الميدان لو حاول. لكن مشاغله لم تسمح له بذلك، ومن يقرأ كتابه «هل نهدم السد العالى» أو من يتابع دبابيسه فى الأهالى فسوف يلحظ صدق هذه الملاحظة.

ولقد مضت فترة ليست بالقصيرة سافرت إلى الخارج كثيرا ولمدد طويلة وكدت أفقد صلتى به. على أن صداقتنا سرعان ما تجددت بعد عودتى من الكويت عام ١٩٨١، وساعد على هذا أن زوجته الدكتورة سهير إسكندر كانت تلميذة لأخى الدكتور محمد أنيس أستاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة. ومنذ ذلك الحين كانت لى مناقشات متصلة مع فيليب جلاب، اتفقنا فيها كثيرا واختلفنا أيضا فيها كثيرا، فى شئون السياسة والصحافة وفى النظر إلى حقبة الرئيس مبارك وفى بعض القضايا العربية. ولكن الاحترام المتبادل والحرص على هذه الصداقة ظل قائما، وكثيرا ما كنت أحادثه عبر الهاتف زمنا طويلا ثم ينتهى الحديث بالتعليقات الساخرة والدعابة الحلوة.

وكان آخر هذه المحادثات الهاتفية قبل وفاته بأيام تعليقا على بعض مانشرته صحيفة الأهالى عن الفساد فى إحدى كليات جامعة عين شمس وكنت أنبهه إلى وقائع وخلفيات أعرفها بحكم وجودى بالجامعة ولايعرفها هو فكان أن شكرنى ووعد بمراجعة ماتكتبه الأهالى فى هذا الميدان.

لذا كانت صدمتى شديدة عندما اتصل بى أحد محررى «الأهالى» بعد ظهر الاربعاء ٥ فبراير يبلغنى النبأ الفاجع دون أن تكون هناك أية مقدمات لذلك.

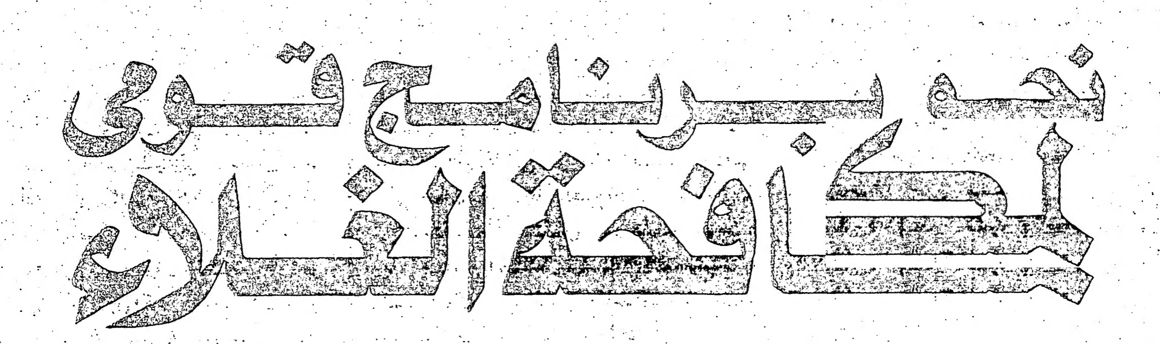
ولأن فيليب جلاب رجل غير عادى فقد كانت جنازته فى كنيسة كيلوباترا بمصر الجديدة حدثا غير عادى أيضا. كانت مظاهرة فى الوحدة الوطنية التى كانت هدفا عزيزا عليه فى حياته، توحدت فيها قلوب الجميع على بكائه والإحساس بالخسارة الكبيرة لفقده.

لقد رفض فيليب جلاب أن يعامل بالنظرة التى ينظر بها بعض المسلمين المتعصبين إلى الاقباط. لم يرفض لهذا لنفسه فقط بل رفض هذا لكل أقباط مصر.

كما أنه رفض أن يواجه هذا التعصب بتعصب قبطى مماثل، وكثيرا ماكتب إليه بعض من المسلمين والاقباط يسبونه بأقذع الألفاظ لكنه كان قادرا على احتمال الأذى فى كبرياء الرجال.

إن من المفارقات الغريبة إننى أسكن منذ عام ١٩٧٩ بمصر الجديدة فى شارع «الشهيد فيليب حنا» وهو ضابط قبطى مصرى قيل إنه اقتحم فى حرب ١٩٧٣ بكتيبته مدينة القنطرة شرق وقام بتحريرها. وكثيرا ما كان أصدقائى العرب يتصلون بى تليفونيا من مطار القاهرة فور وصولهم يسألون عن كيفية الوصول إلى منزلى فكنت أعطيهم العنوان وأصف طريق الوصول وأقول لهم مداعبا «خدوا بالكم... شارع الشهيد فيليب حنا وليس الشهيد فيليب جلاب» فيضحكون وأضحك عبر الهاتف.

وكنت أحكى لفيليب جلاب هذه القصة فيضحك ويقول «ليس بعد» ولقد تذكرت هذه الواقعة وأنا فى طريقى إلى كنيسة كيلوباترا فسالت دموعى رغما عنى.



د. رمزي زكي

كنت، ومازلت، من المؤمنين بأن خطر التضخم الذي تعيشه مصر منذ بداية الانفتاح في السبعينات، والذي استفحل على نحو واضح في الآونة الاخيرة، يعد من أخطر الأمور التي تهدد كيان مصر الاقتصادي والاجتماعي. **فالتضخم، أو الغلاء، أو التدهور المستمر في القوة الشرائية للجنيه**، سمه ماشئت، بات الآن بمثابة القنبلة التي أوشكت على الانفجار. ورغم الدخان الكثيف الذي أصبح يتصاعد منها ويكتم الانفاس، إلا أن الحكومة مازالت تغض النظر عن خطورة ذلك. وزاد الطين بلة، أن سياسات مايسمى **«بالاصلاح الاقتصادي»** التي طبقتها الحكومة مؤخرا بناءً على اتفاقها مع صندوق النقد الدولي وضغوط نادي باريس هي في حقيقتها سياسات تضخمية في المقام الأول، وفي نفس الوقت انكماشية، مما جعل مصر تقع مؤخرا في مصيدة **«التضخم الركودي»**. ذلك أننا لو نظرنا إلى عناصر هذه السياسات فسوف نكتشف فورا أن تأثيراتها المباشرة إما انها ذات طابع تضخمي، أي تدفع الأسعار دوما نحو الارتفاع، أو أنها ذات طابع انكماشي، لانها تكبح عجلات النمو الأقتصادي وتزيد من مشكلة البطالة. ويبدو هذا على وجه الخصوص في سياسات **تخفيض القيمة الخارجية للجنيه المصري (سعر الصرف) والغاء** الدعم، وزيادة سعر الفائدة وتعويمه، **وزيادة أسعار الطاقة وأجور النقل** والاتصالات ومنتجات القطاع العام **وزيادة الضرائب غير المباشرة (ضريبة المبيعات)، فضلا عن سياسة ضغط الانفاق العام الاستثماري والانفاق الموجه للخدمات الاجتماعية**. ناهيك عن سياسة ترك الحبل على الغارب لقوى السوق الاحتكارية لتحديد الاسعار بعد أن رفعت الدولة يدها تماما عن الرقابة على الأسواق أو التدخل في آليات العرض والطلب. وكل ذلك يتم **تحت وهم كبير اسمه «تحرير الأسعار»**. ويبدو الآن من الواضح، أن فلسفة الحكومة تعتمد، في المقام الأول، على زيادات الأسعار، استنادا إلى مقولة غريبة تقول، أنه كلما ارتفعت الأسعار، دل ذلك على أننا نتحرك على طريق الاصلاح المنشود الذي **يستهدف جعل أسعار المنتجات والخدمات المصرية مساوية للأسعار العالمية. بإستثناء أخطر وأهم سعر، وهو سعر العمل (الأجور)**. وهي مقولة غريبة وغير منطقية، لانها تفترض أن الأسعار العالمية التي تسود بالبلاد الرأسمالية الصناعية هي المرجعية الصحيحة، في حين أنه من المعلوم جيدا أن منظومة الأسعار والدخول في أي بلد هي انعكاس لأحواله الأقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولهذا لايمكن أن تكون منظومة الأسعار في الدول الرأسمالية مرجعية لنا نظرا للبون الشاسع بين أحوالنا واوضاعنا ومشكلاتنا وتلك التي تسود في هذه الدول. فالبلاد الرأسمالية التي وصلت إلى درجة عالية من التقدم الصناعي يعمل نظام الأسعار فيها تحت ظروف مركبة تتأثر بالقوى الأقتصادية والاجتماعية وبالتشريعات الحكومية والمنظمات ذات المصالح المتباينة والتي لها تأثير على أحوال العرض والطلب ومن ثم مستويات الأسعار. فهناك الوحدات الانتاجية الكبيرة والمتوسطة التي تعمل في ظروف الاحتكار أو المنافسة الاحتكارية. وهناك التشريعات الحكومية التي تحد من قوى الاحتكار. وهناك التنظيمات والمؤسسات والقوانين التي تحمي المستهلكين من الغش التجاري، وهناك نظم الاعانات والضمانات الاجتماعية، وهناك الدعم الذي يقدم لبعض القطاعات لتبيع بأسعار مناسبة (القطاع الزراعي ومنتجاته). وفوق هذا وذاك هناك آليات العرض والطلب التي تعمل في سوق العمل وتؤثر في سعر العمل (الأجر) مثل نقابات العمال واتحاداتهم ودورها البالغ في تحديد معدلات الاجور. هناك نظم الاجور التعاقدية، **هناك حق الاضراب** والاعتصام الذي يكفل للعمال آلية مشروعة للدفاع عن سعر السلعه

الوحيدة التى يملكونها، وهى قوة العمل.. إلى آخره. معنى هذا ببساطة شديدة، أن الاسعار السائدة فى هذه الدول ليست نتيجة خالصة لقوى السوق الحرة وحدها، بل هى إلى حد بعيد أسعار سياسية اجتماعية تعكس درجة قوى الاحتكار والمنافسة وتدخلات الدولة فضلا عن تأثير المنظمات العامة والأهلية. من هنا فالقفز على هذه الحقائق والسعى لمحاكاة أسعار السوق العالمية فيه تعسف غير مقبول. وبناء عليه، إذا شئنا «تحرير الأسعار» بالمعنى الذى يسود بالبلاد الرأسمالية الصناعية علينا أن نوفر تلك الظروف التى تعمل فى ضوئها منظومة الأسعار والدخول فى تلك البلاد. فذلك هو لب التحرير الليبرالى للأسواق. فلا **يجوز اذن أن نتحدث عن تحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار المنتجات وأن نطلق العنان لها دون أن يواكب ذلك تحرير للأجور، وإلا فالنتيجة الحتمية لمثل** هذا «التحرير» هى حدوث تغيير جذرى قسرى فى توزيع الدخل المحلى لأصحاب عوائد حقوق التملك على حساب تدهور نصيب الأجور، وبخاصة إذا كانت عملية التحرير هذه تتم فى إطار من الركود الاقتصادي، وهو الإطار الذى يطبع الآن حالة الاقتصاد المصرى.

* * *

ومهما يكن من أمر..

فقد جاء بيان الحكومة الأخير أمام مجلس الشعب فى جلسة ١٩٩١/١٢/٣٠ ليشير إلى أن الحكومة قد تمكنت من تخفيض معدل التضخم من ٢٥٪ فى عام ١٩٩٠ إلى ١٨ أو ١٧٪ ، وأنه من المتوقع أن ينخفض إلى ١٥٪ فى نهاية يونية القادم وإلى ٧٪ فى العام المالى ١٩٩٣/٩٢ ثم إلى ٣٪ فى العام التالى له. وقد لانغالى اذا قلنا أن الكثيرين منا قد اندهشوا تماما من هذه الأرقام. فرغم أن مصر تعيش منذ بداية السبعينيات فى مناخ تضخمى زاحف ومستمر، **إلا أن جميع المواطنين لم يشعروا بوطأة التضخم وضراوته مثلما شعروا به فى العام السابق.** وهو العام الذى بدأت فيه الحكومة المصرية فى المضى قدما، وبشكل سريع، فى تطبيق سياسات ماسمى «بالاصلاح الاقتصادى» وكما وردت فى خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولى والتى عرضنا لأهم ملامحها سابقا، وكان من نتيجتها هذا التفجر العنيف فى منظومة أسعار السلع والخدمات مع تجميد الأجور.

حقا، ليس من الضرورى أن يكون المرء من رجال الاقتصاد حتى يدرك هذه الحقيقة. فكل مواطن عادى يتعامل مع الأسواق يوميا **شعر بأن أسعار العام المنصرم تحديدا قد قفزت بمالايقل عن ٤٠٪ .** وهذا مايلمسه فى أسعار المواد الغذائية اليومية (الخبز والارز والمكرونة والالبان ومنتجاتها والبقوليات والخضروات والفواكه) وأسعار الملابس والأحذية، والنقل والمواصلات والمياه والكهرباء، فضلا عن أسعار الأدوات المنزلية والخدمات المختلفة. ولم يكن المواطن العادى الذى يبحث عن توفير متطلبات استهلاكه اليومى هو الذى شعر وحده بوطأة ارتفاع أسعار العام الماضى، بل هناك المستثمر المحلى الذى جابهتة فى هذا العام ارتفاعات شديدة فى التكاليف الأستثمارية والانتاجية من جراء زيادة أسعار الفائدة وتكلفة الطاقة وارتفاع أسعار المواد الخام المحلية والمستوردة من جراء ضريبة المبيعات. كما أحس بذلك أيضا المستورد الذى واجهته مشكلة تدهور القيمة الخارجية للجنية المصرى (سعر الصرف) فى سوق العملات الأجنبية (الدولار، الاسترلينى، المارك الالمانى...) بعد تعويم الأسعار فى هذه السوق، وتطلب الحكومة من الجميع أن يتعاملوا مع هذا الأنفجار السعرى وأن يتكيفوا معه، ويتعايشوا مع الاثار التى تنجم عنه.

* * *

على أن خطورة التضخم المستمر والتعايش معه- بدلا من محاربته- أنه يغدو صفه هيكلية لصيقة بخصائص الاقتصاد القومى، ومن هنا يتحول ليصبح مناخا عاما تتنفس فيه كافة الوحدات الأقتصادية والاجتماعية.. وبالفعل أن من يتأمل قليلا احوالنا من هذه الزاوية، سوف يدرك على الفور، أن ارتفاع الأسعار وتوقع ارتفاعها فى المستقبل أصبح من العوامل الجوهرية التى أصبحت تتحكم فى سلوك وقرارات الجميع، ابتداء من المستهلك والمنتج والعامل والمستورد.. بل وحتى الحكومة نفسها. وتلك فى الواقع من أسوأ النتائج التى تتمخض عن التعايش مع التضخم، حيث تصبح «التوقعات التضخمية» من العوامل التى يصعب التحكم فيها، وتشكل فيما بعد آلية خبيثة تلقائية للأرتفاع المستمر للأسعار. ويبدو أن الاقتصاد المصري قد أصيب بهذا المرض الذى سيشكل مستقبلا أكبر عائق لمكافحة التضخم.

وعلى أيه حال، تبدو وطأة الاحساس بلهيب الأسعار بشكل خاص لدى الفقراء ومحدودى الدخل من كاسبى الأجور والمرتبات الذين يشكلون القاعدة العريضة لسكان مصر. فقد حرموا من امتلاك آليات التكيف الإيجابى مع التضخم (زيادة الاجور لمواكبة زيادة الأسعار) نظرا للتجميد المفروض على أجورهم وحرمانهم من وسائل الدفاع عن تدهور أجورهم الحقيقة، فانخفض مستوى معيشتهم وتدهور نصيبهم النسبى من الناتج المحلى الاجمالى بشكل واضح فى مقابل ارتفاع النصيب النسبى لأصحاب عوائد حقوق التملك (من يحصلون على دخول فى شكل ارباح وفوائد وريوع). وطبقا لتقديرات البنك الدولى فى تقريره الذى وضعه فى يونيو ١٩٩٠ عن **«تخفيف حدة الفقر والتكيف فى مصر» فإن الأسر الفقيرة بمصر تتراوح نسبتها مابين ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من مجموع السكان،** وأن الارتفاعات الشديدة التى حدثت فى أسعار المواد الغذائية قد أدت إلى تأثيرات عكسية على كمية ونوعية المواد التى تستهلكها هذه الأسر، خاصة اذا ماعلمنا أن ٧٥٪ من الانفاق العائلى لدى شرائح الدخل المنخفضة يذهب للطعام. وقد أشار تقرير البنك (صفحة٢) **إلى أن أكثر المجموعات معاناة للفقرهم النساء والأطفال الذين يعيشون فى ظروف صعبه: سوء التغذية والتعرض للأمراض وقله الفرص المتاحة أمامهم** للتعليم واضطرارهم للعمل فى سن مبكرة. وتعد محافظات **الصعيد**، بالاضافة إلى محافظة **القليوبية والمنوفية**، أكثر المحافظات فقرا. وعندما حاول التقرير أن يحدد من هم الفقراء الذين تأثروا، وسيتأثروا، ببرنامج «الاصلاح الاقتصادى» ميز بين الريف والمدينة. ففى الريف يتمثل هؤلاء الفقراء فى الفلاحين اللذين لايملكون ايه حيازات ، أو ممن لهم حيازات زراعية صغيرة وفى العمال الزراعيين. أما فى المدن، فالفقر يشيع بين عمال الصناعة والخدمات وشرائح كبيرة ممن يعملون فى الادارات الحكومية، وفيمن يعملون لحساب أنفسهم فى القطاعات الهامشية وبالذات العمال غير المهرة. **كما يضاف إلى جيش الفقراء نسبة تتراوح مابين ١٠٪ إلى ١٣٪ من مجموع السكان ممثلة فى الأرامل والمسنين والمرضى والمعوقين وممن يعيشون على الاعانات والتحويلات المالية المباشرة (اصحاب المعاشات والاعانات الاجتماعية).**

وتتجلى مظاهر الفقر التى يكابدها هؤلاء فى سوء التغذية وسوء احوالهم الصحية وارتفاع نسبة وفيات الأطفال (مازالت نسبة الوفيات فى الأطفال الرضع أكبر من ٦٠ فى الألف حسب تقرير البنك المذكور اعلاه) وارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال ممن تتراوح اعمارهم مابين ١-٤ سنوات إلى ٧ر٤ فى الألف، وتفشى الأميه بينهم ، وعدم توافر المياه الصحية وخدمات المجارى وتردى أحوال السكن، وشيوع البطالة بينهم.

وهنا يجب أن نتوقف قليلا عند مشكلة البطالة باعتبارها المرافق الكئيب لظاهرة التضخم بمصر والتى تتفاقم عاما بعد الآخر ويزيد من حدتها الطابع الانكماشى لبرنامج الأصلاح الاقتصادى. فالبطالة الآن باتت تفترس الملايين من خيرة أبناء مصر من المؤهلين والفنيين والعمال المهرة ونصف المهرة، ناهيك عن العمال العاديين. وهذا يشكل أكثر أشكال هدر الموارد فى مصر. فمعظم هؤلاء تحملت الدولة ملايين الجنيهات فى سبيل تعليمهم وتأهيلهم فى الوقت الذى نرتضى الآن بأن يلقى بهم فى شارع البطالة المظلم ويضيع على المجتمع حجم الأنتاج الممكن الذى يمكن لطاقتهم انتاجه فى حالة تشغيلهم. وخطورة **الأمر هنا، هى أن هؤلاء العاطلين لايحصلون على أية معونات أو ضمانات اجتماعية** (كما هو الحال فى البلاد الرأسمالية الصناعية) بل يمثلون عبئا ضاغطا باستمرار على عائلاتهم. كما أنه فى حالات كثيرة تكون أزمة البطالة هى المجال الطبيعى لإفراز ظاهرة الجريمة والعنف والتطرف التى تزايدت بمصر مؤخرا.

ومن عجب، أنه حتى الآن لايوجد رقم حقيقى موثوق به يوضح لنا الحجم الحقيقى لمشكلة البطالة، رغم خبرة مصر فى التخطيط على مدار الأربعين سنه الماضية ورغم قدم وعراقة أجهزة الاحصاء المصرية. ولكن من المؤكد أنها لاتقل عن ٥ر٢ مليون فرد. مع ملاحظة أن تزايدهم سريع للغاية خاصة إذا علمنا أن من يدخلون سوق العمل سنويا للبحث عن فرص للتوظيف يتراوح عددهم مابين ٤٥٠-٥٠٠ الف فرد. وقد بدأت مشكلة البطالة تلقى بظلالها القاتمة على مصر منذ بداية السبعينيات حينما تراجعت قوى الاستثمار والنمو. وخلال فترة السبعينيات والثمانينات التى قل فيها التوظف الحكومى وتدهورت معدلات الاستثمار كان القطاع الهامشى هو القطاع المستوعب بشكل رئيسى للتوظف الجديد فضلا عن أسواق العمل بالخليج النفطى. وضاعف من حرج المشكلة ، أنه حتى هذين المصدرين لاستيعاب العمالة الجديدة قد انحسرا بشكل واضح فى الآونة الأخيرة. والمشكلة الرئيسية هنا هى أن السياسات الأقتصادية الجديدة التى تطبقها الحكومة قد أدت إلى انسداد امكانات الأمتصاص المحلى للبطالة التى كانت سائدة فى الثمانينات. ففى ضوء التوجهات التضخمية والانكماشية التى انطوت عليها هذه السياسات أصبح من المتعذر على القطاع الخاص (الذى تراهن الحكومة عليه فى حل معضلات التنمية والبطالة) أن تستوعب أية عمالة إضافية، إن لم يكن طاردا لها فى الآونة الحالية. فكما يقول الدكتور **أحمد أبو اسماعيل** وزير المالية الاسبق (فى جريدة الوفد بتاريخ ١٣/٢/١٩٩٢): «أنه بات واضحا لدى الكثير من رجال الأعمال أن العائد من المشروعات لايغطى الفائدة الحالية للقروض. فاتجه البعض منهم إلى استثمار أموالهم فى أذونات الخزانة بدلا من الاتساع فى مشروعاتهم. وفى ظل هذه السياسة الانكماشية لايمكن زيادة الطلب على العمالة!.» فإذا أضفنا إلى ذلك، ارتفاع تكاليف الانتاج الناجمة عن زيادة اسعار الطاقة والنقل والمواد الخام- المحلية والمستوردة- وضريبة المبيعات، فضلا عن ركود السوق المحلى نتيجة لضعف مستويات الاجور وضياع مدخرات شرائح كبيرة من الطبقة المتوسطة بسبب مأساة شركات توظيف الأموال، لاتضح لنا على الفور مدى الصعوبة التى يعمل فيها القطاع الخاص وضعف قدرته على امتصاص البطالة المتزايدة.

خطورة السكوت على التضخم الركودى

يقول الاقتصادى الأمريكى ميلتون فريدمان، فارس الليبرالية الجديدة، عن التضخم «أنه كالمخدر الذى يسرى رويدا رويدا. فهو يبدأ بمعدل ٢٪ ليرتفع إلى ٤٪ ثم إلى ٦٪ وقد يصل إلى ١٠٪ أو أكثر. ولكن السير فى ركابه، بدلا من محاربته، هو تأجيل لليوم العصيب، ولكن على حساب جعل الشفاء الاخير منه أكثر إيلاما». وهو قول صحيح. فالتضخم ذو طبيعة تراكمية على مدار الزمن إذا ترك وشأنه، وآثاره مدمرة لو تركت لتعبث بحرية فى الجسد الاقتصادى والاجتماعى للبلد. من هنا، لم يكن من قبيل المصادفة، أن تحرص البلدان الرأسمالية الصناعية إبان فترة الصعود السريع لليبرالية الجديدة فى الثمانينات (أيام تاتشر وريجان) على أن تضع على قمة جدول السياسة الأقتصادية هدف محاربة التضخم باعتباره المشكلة رقم واحد. وقد نجحت هذه البلدان بالفعل فى تخفيض معدلات التضخم بشكل محسوس، ولهذا أصطلح على تسمية عقد الثمانينات عندهم بأنه عقد تراجع التضخم، وإن كان ذلك قد حدث عن طريق ركود اقتصادى وبطالة متزايدة مازالت تعانى منها هذه البلدان حتى الآن. وعلى العكس من ذلك



في حالة مصر تركنا التضخم يركض ويعربد، وانتهجنا سياسات اقتصادية تزيده عربدة وجنوحا، أملا في أن تلك السياسات، ذات الطابع النقدي والمالي البحت، سوف تكبحه فيما بعد، وعلى أمل ان السوق بعد «تحريرها» سوف تصحح نفسها بنفسها ويعود الهدوء لحركة الأسعار بعد أن تستقر وتصبح اسعارا حقيقية. وهو أمر لا نعتقد في صحته. بل الأمر الراجح لدينا، أن جنوح الأسعار سوف يستمر تحت تأثير هذه السياسات.

وقبل أن نشير لذلك، وللبديل الذي نطرحه للتغلب على مشكلة التضخم في ضوء الدعوة التي نحمل لواءها بضرورة وضع برنامج عاجل لمحاصرة التضخم، نود أن نشير إلى المخاطر الجمة التي تتعرض لها مصر من جراء سياسة التجاهل التي تتبعها الحكومة المصرية في مجال مشكلة التضخم، بل وإصرارها على السير في طريق الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار.

ويجب، بادئ ذي بدء، أن نقر بحقيقة أن مصر الآن تكاد تكون قد دخلت مرحلة **التضخم شبه الجامح** الذي لايوجد فيه أي ضبط أو تحكم في حركة الأسعار، وأن خطاها تتسارع في هذه المرحلة في ظل مناخ ركودي واضح. من هنا، فإن الآثار السلبية والمدمرة التي يفرزها التضخم بدأت تطفو على السطح بشكل جلي وتستدعي من ثم، أكثر من أي وقت مضى، ضرورة المواجهة الحاسمة. فالتضخم بدأ ينتج آثاره في مجال اعادة توزيع الدخل القومي واحداث المزيد من التفاوت في هذا التوزيع، حيث مال نصيب الاجور للتدهور السريع في مقابل التزايد الواضح في نصيب عوائد حقوق التملك (حيث انخفض هذا النصيب من ٤٦٪ في عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٣٧٫٦٪ في عام ١٩٨٧/٨٦ - ولم تتوافر لدينا ارقام أحدث من ذلك). كما أن التضخم قد عمل بطريقة العشوائية في إعادة توزيع الثروة القومية. فحقق اصحاب الثروة المالية، أي من يجسدون ثرواتهم في شكل مالي (كالودائع الادخارية بالبنوك وصناديق توفير البريد وأصحاب بوالص التأمين) خسائر واضحة في القيمة الحقيقية لتلك الأصول، في الوقت الذي تزايدت فيه مكاسب من يجسدون ثرواتهم في شكل عيني (اصحاب الاراضي الفضاء والعقارات الحديثة ومن يملكون أصولا مادية أخرى كالذهب والتحف والمخزونات السلعية..) كما أن التضخم باشر تأثيرا سلبيا على المصادر القطاعية للادخار وخصوصا الادخار بالقطاع العائلي بسبب إفتراسه للفائض الذي كان يخصصه هذا القطاع للادخار. ونظرا لأن التضخم أخذ يعصف باستمرار بالقوة الشرائية للجنيه المصري فثمة احتمال قوى لأن يغذي ظاهرة الدولرة بمصر، أي الهروب من الجنية المصري كأداة للادخار، حيث يعزف الناس عن الأدخار بالعملة المحلية واللجوء إلى العملات الأجنبية حتى ولوكان سعر الفائدة عليها أقل. فماذا يجدي سعر الفائدة المرتفع اذا كان هذا السعر مازال سالبا من الناحية الحقيقية (أي أن معدل التضخم اكبر من سعر الفائدة الأسمى) واذا كانت القيمة الحقيقية للجنيه في تدهور مستمر. كما ان التضخم قد أثر على نحو غير مرغوب (من وجهة نظر المصلحة العامة) على اتجاهات الاستثمار وذلك عن طريق مايباشره من تأثير على اتجاه المستثمرين إلى المجالات التي تدر ربحا أو عائدا سريعا وتتميز بسرعة دوران رأس المال (مجال الخدمات واذونات الخزانة) وعدم حفزهم للولوج إلى الاستثمار في القطاعات السلعية بسبب المشكلات التي خلقها في مجال تكاليف الانتاج وصعوبة تقدير العوائد المتوقعة. أضف إلى ذلك أن للتضخم تأثير سيئ للغاية على ميزان المدفوعات المصري، لأنه يعوق من نمو الصادرات ويؤدي إلى تشجيع الواردات (وبخاصة في ضوء تحرير تجارة الاستيراد). من هنا يتزايد العجز في الميزان، وتزيد من ثم، حاجة مصر للاستدانة الخارجية. وهذا التأثير الأخير للتضخم لابد وأن ينعكس في المزيد من تدهور سعر صرف الجنية المصري. أضف إلى ذلك، أن الارتفاع المتواصل للأسعار قد أثر على قدرة مصر على جذب الاستثمارات الأجنبية وعلى نوع المشروعات التي تأتي في نطاق هذه الاستثمارات.

وقد ثبت من المقارنات الدولية، أن البلاد المتخلفة المصابة بتضخم شديد هي أضعف البلاد جذبا لرؤوس الأموال الأجنبية الخاصة نظرا للمخاطر التي تهدد هذه الأموال في مجال حساب الارباح والتكاليف وتحويلات الأرباح للخارج وبخاصة في ضوء تدهور سعر الصرف. كما لايجوز أن ننسى أن التضخم يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة على أساس أن الدولة اكبر مشتر للمستلزمات السلعية والخدمية وستجد نفسها مضطره أن تدفع مبالغ متزايدة لتمويل هذه المستلزمات.

أما على الجانب الاجتماعي فللتضخم- كما هو واضح في حالة مصر- آثارا مدمرة ولاتقل خطورة عما سبق ذكره، فالتضخم اضر ضررا شديدا باصحاب الدخول المحدودة والثابتة مثل العمال والموظفين بالادارات الحكومية وبالقطاع العام فسبب لهم تدهورا شديدا في أحوالهم المعيشية، فضلا عما سببه من تدهور بالغ في مستوى معيشة العمال الزراعيين وفقراء الفلاحين والعمال غير المهرة، الأمر الذي دفع بالكثير من هؤلاء للبحث عن خطوط دفاع تؤمنهم- إلى حدما- من التدهور المتواصل في شروط حياتهم، كالبحث عن عمل إضافي، أو السعي للهجرة إلى الخارج، أو التورط في الحصول على الرشوة. وعندما يصبح التضخم مناخا عاما، فإنه يضر أيما ضرر بقيم العمل والتجويد والاتقان والجودة، وتصير الغلبة لقيم الكسب السريع و«الفهلوة والشطارة» و«العمل على قد فلوسهم».. إلى آخره. ناهيك عن أنه في ظروف التضخم تتفاقم مظاهر لاتقل خطورة، مثل المضاربات والتهريب وعمليات السوق السوداء والفساد والإفساد الاداري، والتطرف والجريمة واعمال العنف وبخاصة اذا كان التضخم ركوديا.

وأمام هذه الآثار والحقائق القاسية لابد أن نعترف باننا نواجه عدوا شرسا، ولابد أذن من مكافحته والتغلب عليه.

هل تؤدي السياسات الحالية لمكافحة التضخم

لسنا بعد كل ماسبق في حاجة لأن نؤكد على ضرورة التصدي للتضخم الركودي بمصر. فأخطاره المحدقة جد خطيرة، ولايجوز، ولايصح، السكوت عنها. ولسنا هنا في مجال يسمح لنا بأن نتعرض لتفسير القوى والضغوط التضخمية بمصر، ولا أن نمعن في تفاصيل اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي الذي يمثله التضخم في الاقتصاد المصري. (لمزيد من التفاصيل انظر مؤلفنا- -مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، القاهرة ١٩٨٠). ولكن حسبنا هنا، أن نشير إلى أن هذا التضخم، إنما يعبر ببساطة شديدة عن حقيقة معينة، مفادها، أن ثمة عدم تناسب موجود بين تيار الطلب الكلي على السلع والخدمات المتاحة وبين العرض الحقيقي لها. بمعنى، أن حجم احتياجاتنا من الموارد التي تطلب لاغراض الاستهلاك والاستثمار والتصدير- عند مستوى معين من الأسعار- أكبر بكثير مما هو متاح فعلا. وهو الأمر الذي

يؤدى إلى اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع المستمر. ولمواجهة هذه الفجوة بين الطلب الكلى والعرض الكلى والحد من تأثيرها التضخمى يمكن للدولة- فى ظروف معينة- أن تسد هذه الفجوة، أو الجزء الأعظم منها، من خلال الموارد الخارجية المقترضة، أى بأحداث عجز فى ميزان المدفوعات تتم تسويته عن طريق الديون الخارجية. وهو ما كانت تلجأ اليه مصر فى عقد السبعينات والثمانينات. بيد أن هذه السياسة وإن كانت تخفف من حدة ارتفاع الأسعار فى الأجل القصير، إلا أنها سرعان ما تقود البلاد للوقوع فى مصيدة الديون الخارجية وماينجم عنها من مشكلات وضغوط خارجية. ولكن حينما تقل قدرة الدولة على الاقتراض الخارجى وتظل الفجوة بين الطلب الكلى والعرض الكلى قائمة ومتنامية، فسرعان مايؤدى ذلك لأن تعبر الفجوة عن نفسها فى شكل ضغط تضخمى طليق، يدفع الأسعار نحو الارتفاع. وهذا ماحدث بمصر ابتداء من السنوات الأولى لعقد الثمانينات، حيث ضعفت قدرة مصر فى الحصول على ماكانت تحتاج اليه من قروض (لأسباب متعددة) مع تزايد إتساع فجوة الموارد (الفرق بين الطلب الكلى والعرض الكلى) فى الوقت الذى زاد فيه عبء الدين الخارجى وأصبح يلتهم الشطر الأعظم من موارد مصر من العملات الأجنبية (حصيلة الصادرات والتحويلات والمعونات والقروض الخارجية) فأدى ذلك إلى زيادة حدة الضغط التضخمى وضعف شديد فى قدرة مصر على الاستيراد بسبب عدم قدرتها على تمويل احتياجاتها الضرورية من السلع الاستهلاكية والوسيطة والانتاجية المستوردة وعندئذ دخل النظام الاقتصادى فى أزمة شديدة أصبحت تهدد بالمزيد من ارتفاع الأسعار وتعطيل تشغيل الطاقات الانتاجية، ووقف برامج الاستثمار، ومن ثم تراجع معدلات النمو وزيادة حدة مشكلة البطالة. ومع عجز النظام عن مواجهة هذه الأزمة من خلال انتهاج سياسات بديلة لتلك السياسات المطبقة التى قادت البلد إلى هذه الأزمة، بدأت الحكومة المصرية تعاود اتصالها مع صندوق النقد الدولى ومحاولة الوصول معه إلى اتفاق من أجل أن يرضى الدائنون أن يعيدوا جدولة بعض ديون مصر (فى ضوء شروط نادى باريس) وتمكينها فى بعض الموارد المقترضة. وكل ذلك أدى- كماهو معلوم- لأن يقبل صناع القرار الاقتصادى بمصر تطبيق مايطلبه صندوق النقد الدولى من سياسات اقتصادية جديدة.

وليس محله هنا أن نتعرض لتفاصيل الأتفاق مع الصندوق، لكن يهمنا، وفى عجالة سريعة أن نشير إلى وجهة نظر الصندوق فى تشخيصه لحالة التضخم بمصر. وفى هذا المجال، يأخذ بنظرية فائض الطلب demand-pull inflation، وهى نظرية نقدية بحت، وتذهب إلى القول بأن التضخم يعود فى التحليل الأخير إلى الاختلال الموجود بين كمية النقود المتداولة وكمية الموارد الحقيقة المتاحة لاغراض الاستهلاك والاستثمار والتصدير، ففائض الطلب (المسبب لارتفاع الأسعار) يقابله بالدقة فائض فى عرض النقود. من هنا يكمن لب المشكلة فى القضاء على الطلب الفائض من خلال تبنى ادارة صارمة للطلب الكلى demand management والتحكم فى المتغيرات النقدية. ويكون ذلك من خلال تبنى حزمة من السياسات والاجراءات الانكماشية التى تهدف إلى الهبوط بمعدل نمو الطلب الكلى إلى



مستوى يقترب من معدل نمو العرض الحقيقى للموارد المتاحة. ولايهم فى هذا الخصوص ماتؤدى اليه هذه السياسات من تأثيرات سلبية على معدل النمو الاقتصادى ومن ركود وبطالة متزايدة. فالهدف يبقى فى النهاية ،ليس زيادة العرض، وانما التحكم فى الطلب. وأهم معالم هذه السياسة المضادة للتضخم ، هو القضاء على المصادر المختلفة المولدة لفائض الطلب، ويأتى فى مقدمتها عجز الموازنة العامة للدولة. ولهذا فإن جوهر هذه السياسات الانكماشية هو تحجيم هذا العجز، مهما كان الثمن. والسبيل لذلك فى رأى الصندوق، هو خفض الانفاق العام، الجارى والاستثمارى، مع مايتطلبه ذلك من الغاء للدعم، ومن تجميد للأجور، ووقف التوظف الحكومى وتسريح العمالة الزائدة فى الادارات الحكومية، وزيادة فى أسعار الطاقة والخدمات الاجتماعية ومنتجات القطاع العام، وخفض معدل الاستثمار الحكومى، ووضع سقوف إئتمانية عليا لايتجاوزها الائتمان الممنوح للحكومة وللقطاع العام، فضلا عن زيادة اسعار الفائدة ، وزيادة الضرائب غير المباشرة.. مع مايرافق ذلك من عناصر أخرى للسياسات المتعلقة ببيع القطاع العام، والتخلى عن التخطيط والاعتماد المتزايد على آليات السوق، وتحرير التجارة الخارجية (وبالذات تجارة الواردات) وتخفيض سعر الصرف للعملة المحلية مع رفع كامل للرقابة على المدفوعات الخارجية ..إلى آخره ، إلى آخره. وكل ذلك يجب أن تلتزم الحكومة بتنفيذه بدقة وعبر أفق زمنى معلوم، حسبما يرد فى خطاب النوايا مع الصندوق.

وقد أثبتت الخبرة النظرية والتاريخية، أن هذه السياسات الانكماشية وإن كانت قد تصلح فى حالة الاقتصادات الرأسمالية الصناعية التى تمتلك بنيانا إنتاجيا متقدما ومتنوعا، وتكون مشكلتها عند حدوث التضخم، هى استعادة التوازن عند مستوى هذا البنيان الانتاجى، فإنها فى حالة البلاد المتخلفة تكون ضارة أشد الضرر، لأنها تؤدى إلى كبح عجلات النمو الاقتصادى وتزايد معدلات البطالة وتدهور مستوى المعيشة.

والمعضلة الأساسية التى تنجم عن هذا التشخيص النقدى لحالة التضخم وما يبنى عليه من سياسات، وهو التشخيص الذى ارتكزت عليه السياسات الاقتصادية الجديدة بمصر، هى أنه فى الوقت الذى يسعى فيه صانع القرار الاقتصادى للحد من التضخم الناجم عن فائض الطلب، فإن تلك السياسات تخلق حالة، لامهرب منها، من تضخم التكاليف cost- push inflation **فارتفاع سعر الفائدة وزيادة أسعار الطاقة والنقل والمواد الخام والواردات الوسيطة وزيادة الضرائب غير المباشرة.. كل ذلك خلق زيادات إضافية محسوسة فى تكاليف الأنتاج فى قطاعات الأنتاج والنقل والتوزيع التى سرعان ماانعكست على أسعار المنتج النهائى ، خاصة وأن تلك الزيادة فى التكاليف لم يعوضها زيادة مناظرة فى إنتاجية رأس المال وقوة العمل بسبب ضعف الاستثمار والتقدم التكنولوجى حتى يمكن الحد من تأثيرها السعرى. وتلك فى تصورى، هى المعضلة الصعبة التى انطوت عليها هذه السياسات، وهى معضلة تعوق الآن أية محاولات للاصلاح الاقتصادى. ففى الوقت الذى استهدفت فيه الحكومة أن تكبح التضخم- كما يقال- من خلال كبح الطلب، فإن تلك السياسات انتهت إلى زيادة جماح الأسعار من خلال زيادة التكاليف مع تجميد للاستثمار والنمو والتوظف.** وهى نتائج لايمكن، بأى حال من الأحوال، أن تساعد مصر على الخروج من أزمتها الاقتصادية. فنحن محتاجون ،ليس فقط لمحاربة التضخم، وانما لزيادة العرض، أى زيادة معدلات النمو الأقتصادى، مع مايعنيه ذلك من زيادة فى العرض الحقيقى للسلع والخدمات وزيادة فى معدلات التشغيل وخفض مستمر للبطالة.

والحل السليم، فيما أتصور، هو أن نسعى للقضاء على اختلال التوازن من خلال زيادة العرض وليس انقاص الطلب، مع محاولة ترشيد الطلب الكلى من خلال القضاء على مايتضمنه من استهلاك ترفى وطفيلى وغير ضرورى فى الآونة الحالية. وهذا سنتعرض له لاحقا. ودع عنك مايقال، بأن نتائج السياسات «الإصلاحية» التى انتهجتها مصر مؤخرا لوقورنت بما هو حادث الآن فى الدول التى كانت اشتراكية فإننا نكون أفضل حالا. نعم ، نحن أفضل حالا ولاشك، لأن الأسعار فى تلك الدول ارتفعت بمعدلات فلكية. ولكن لا أدرى ماهو وجه المقارنة بين حالنا وحال الانهيار الكامل الفوضوى لتلك الدول. فمايحدث فى تلك البلاد حالة همجية وفوضوية لامثيل لها فى التاريخ المعاصر. ودع عنك مايقوله البعض، من أننا الآن نهيئ البيت من الداخل، وسنقضى على اختلال التوازن الداخلى بالقضاء على فائض الطلب حتى نهيئ السبيل لتنمية وزيادة العرض. وهى حجة مردود عليها ، لأن محصلة تلك السياسات، كما رأينا- هى كبح العرض وليس زيادته. ومن ثم لو شئنا حقا زيادة العرض فإن ذلك يقتضى العدول عن تلك السياسات الانكماشية التضخمية. ومن هنا تأتى أهمية إعادة النظر فى السياسات التى فرضها علينا الصندوق ، فنتائجها الحالية والمتوقعة تتناقض تماما مع الأهداف التى سعت اليها .

دعوة لبرنامج جاد لمكافحة التضخم

والواقع أن ضرورة العدول عن السياسات الانكماشية التضخمية التى طبقتها الحكومة المصرية مؤخرا لاتنبع فحسب من أنها لم تنجح فى كبح جماح التضخم، ولا لأنها خلقت تضخما من نوعيه خاصة فى مصر (تضخم التكاليف) ولا لأنها ذات تأثير سلبى على زيادة الانتاج والنمو والتوظف بمصر، رغم مالهذه الأمور من خطورة، ولكن الضرورة القصوى تنبع، فى تصورى، من النتائج الوخيمة التى تمخضت عن تلك السياسات فى المجال الاجتماعى. حيث عصفت بمستوى معيشة المصريين، نظرا لما أدت اليه من خفض شديد فى القوة الشرائية للجنيه المصرى مع تجميد الأجور، ومن ثم تدهور فى الدخول الحقيقية للأغلبية الساحقة من السكان، مع تزايد مستمر للبطالة. واذا كان النظام بمصر قد حرص دائما على أن يتحدث عن السلام الاجتماعى والاستقرار الداخلى والعدالة الاجتماعية وهى أمور نراها هامة جدا وتسبق أى اعتبار آخر- تجنبا لأية انفجارات اجتماعية وحفاظا على كيان مصر، فإننا

DOCUMENT OF
THE WORLD BANK

FOR OFFICIAL USE ONLY

POVERTY ALLEVIATION
AND
ADJUSTMENT IN EGYPT

VOLUME I: Executive Summary

June 6, 1990

POPULATION AND HUMAN RESOURCES
COUNTRY DEPARTMENT III
EUROPE, MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA REGION

نكون إذن بحاجة ماسة وسريعة لوقف تردي أحوال المعيشة للشعب المصرى من خلال وضع وتبنى برنامج جاد لمكافحة التضخم ويكون مؤهلا لدفع عجلات النمو الاقتصادى لمصر قدما إلى الأمام وتلتزم به الحكومة.

حقا، إن الحكومة عندما تبنت هذه السياسات الصارمة، كانت تدرك مسبقا أن تأثيراتها ستكون سلبية على الفقراء والمحرومين وذوى الدخل المحدود. ولهذا قامت بتبنى فكرة الصندوق الاجتماعى للتنمية التى اقترحها البنك الدولى للتخفيف من وقع الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية على هذه الفئات التى ستنجم عن تطبيق هذه السياسات. وسوف تبلغ موارد الصندوق ٥٩٦ مليون دولار، أى حوالى ٢ مليار جنيه مصرى، وذلك على مدار ثلاثة سنوات، واذا تساءلنا: هل حقا سيكون هذا المبلغ وطرق توزيعه على الأنشطة التى يستهدفها كافيا للحد من وقع هذه الآثار؟.

لقد أجاب العديد من الاقتصاديين المصريين، على اختلاف اتجاهاتهم ورؤاهم بأن موارد الصندوق تكاد تكون رذاذا إذا ماقورن بحجم الخسائر والآثار السلبية التى نجمت وستنجم عن تطبيق السياسات الجديدة. ويقول الدكتور أحمد أبو أسماعيل، على سبيل المثال، إن موارد هذا الصندوق غير كافية وهذا فى الوقت الذى تسحب فيه الحكومة أغلب دعم السلع ودعم الطاقة عن هذه الطبقات. والدعم لكلا الفرضين كان إلى وقت قريب فى حدود ستة آلاف مليون جنيه سنويا. وقد تكون الأرقام الحقيقية الآن أكبر من ذلك. بل إلى أى مدى ستقتضى المبالغ التى سينفقها هذا الصندوق على البطالة فى الوقت الذى لم تستطع فيه الدولة بخططها الاقتصادية والاجتماعية والتى يبلغ فيها الانفاق الاستثمارى السنوى مالايقل عن اثنى عشر ألف مليون جنيه لكى تحقق فرص العمل التى تستوعب العمالة الداخلة إلى السوق وأدى تراكم البطالة عاما بعد آخر إلى أن يصل الرقم الكلى للبطالة إلى مايقرب من ثلاثة ملايين عاطل»- أنظر مقالته المشار اليها آنفا.

وخلاصة الأمر، أن ماأستعدت له الحكومة من موارد وإجراءات للحد من الآثار السلبية لسياساتها الاقتصادية على الفقراء والمحرومين ومحدودى الدخل، هو استعداد غير كاف بالمرة.. ولهذا فمن المؤكد أن كلفة هذه السياسات لواستمرت فى التطبيق سيقع عبؤها بالكامل على هذه الفئات. وهو أمر يخا فى العدالة الاجتماعية من ناحية. ويهدد السلام الاجتماعى من ناحية ثانية، بل ويهدد مسيرة التنمية والتقدم التى تتطلع اليها شعبنا من ناحية ثالثة.

لقد بات الآن من الواضح، أن مشكلات مصر الاقتصادية والاجتماعية (كالتضخم، والديون، والبطالة، وعجز الموازنة، وتردى مستوى المعيشة.. الى آخره) ليست مشكلات مالية أو نقدية فحسب، كما يظن بعض الاقتصاديين والتكنوقراط، وانما فى الدرجة الأولى مشكلات هيكلية تتعلق ببنيان الاقتصاد المصرى وبطبيعة الاختلالات الهيكلية التى تواجهه وبالأطار الاجتماعى الذى تتم فيه. وهذه المشكلات لن تحل إذن من خلال الاجراءات المالية والنقدية، كما انتهجت الحكومة ذلك مؤخرا.

نعود لنقول، ما أحوجنا فى هذه الظروف، أكثر من أى وقت مضى، لأن يوجد بمصر برنامج جاد لمكافحة الغلاء. برنامج يسير فى اتجاهين، الأول هو خفض الطلب وترشيده مع مايعنيه هذا الترشيد من مضمون اقتصادى واجتماعى، والثانى التحرك فى اتجاه زيادة العرض، أى دفع عجلات النمو للأمام. ويجب أن تسير الحركة فى هذين الاتجاهين فى آن واحد.

وعموما، فالأمر الذى لاشك فيه، هو أن الغلاء بمصر قد أنهك اقتصادها وشعبها. ومن هنا لابد من التصدى اليه، والنظر نحوه على أنه المشكلة رقم واحد فى الآونة الراهنة. ولكن تنبغى الاشارة، إلى أن التضخم لم يكن وبالا لجميع الطبقات والشرائح الاجتماعية فهناك من يستفيد منه إيما افاده، بل هناك من يمكن له أن يتحول من خلاله إلى مليونير أو بليونير دون بذل أى جهد فى ذلك. وربما يوجد من لايتأثر به على الاطلاق. ولكن الأمر المؤكد هو أن القاعدة العريضة من المواطنين يصيبها الضرر بشكل محسوس. وعلى ذلك فضحايا التضخم هم بالتأكيد أكثر عددا من المستفيدين منه. ولهذا يجب أن نعى حقيقة هامة، وهى أن الاجراءات السليمة التى يجب أن تتخذ لمكافحة التضخم لابد وأن يكون لها آثار متعارضة مع مصالح الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة. ولهذا سوف يتفاوت مدى تقبلهم أو رفضهم لهذه الاجراءات طبقا لمدى الضرر أو النفع الذى سيعود عليهم من وراء تلك المكافحة.

على أنه مهما يكن أمر التجاوب الاجتماعى مع الاجراءات السليمة لمكافحة التضخم، والتباين الواضح فى مواقف الطبقات والشرائح الاجتماعية إزاء هذه الاجراءات، فأن الأمر الذى اثبتته الخبرة النظرية والعملية، أن التضخم يتعارض مع المصالح العليا للوطن، لأنه يعوق عملية التنمية، ويضر بالعدالة الأجتماعية، ويخلق حالة من الاضطراب الاجتماعى، وربما السياسى. ودعوتنا لوجود برنامج جاد لمكافحة التضخم تنبع فى الحقيقة من هذه الاعتبارات.

صعوبات يجب التصدى لها بحزم

على أننا يجب ان ندرك، ان مكافحة التضخم هى أمر ليس سهلا، وخاصة بعد أن تحول إلى صفة هيكلية لصيقة بخصائص الاقتصاد المصرى. كما أن هناك صعوبات اجتماعية وسياسية، وأخرى اقتصادية، وثالثة خارجية، سوف تواجهنا عند رسم وتنفيذ برنامج مكافحة التضخم.

* وفيما يتعلق بالصعوبات الاجتماعية والسياسية فهى تنبع من حقيقة معينة، مفادها أن التضخم الذى حدث بمصر قد رتب اوضاعا اقتصادية، ومصالح معينة لبعض الطبقات والشرائح الاجتماعية، مثل تجار الجملة والمشتغلين بالاستيراد والمقاولين والمضاربين على الأراضى والمشتغلين باعمال الوساطة والسمسرة والعمولات ومن يعملون فى السوق السوداء.. إلى آخره. فكل هذه الفئات حققت ارباحا ودخولا قدرية فى غمار موجات إرتفاع الأسعار. ولهذا، فأن مكافحة التضخم ستؤثر على مصالح هؤلاء أو على الأقل ستحد من تزايدها، ولهذا ستعارض هذه الفئات أى برنامج جاد يستهدف الحد من موجة الغلاء. كما أن الموقف سيكون حرجا بالنسبة للحكومة التى ستتبنى هذا البرنامج لأنها ستكون موضع لوم شديد من هؤلاء، وستواجهها صعوبات مختلفة فى الوصول إلى ارضيه مشتركة معهم. ومع ذلك نقول، أنه لما كان البرنامج الموضوع لمكافحة التضخم سوف يعود بالنفع على القاعدة العريضة من المواطنين.. واذا كان هناك اقتناع به وبإمكانات بنجاحة من هذه القاعدة، فأن البرنامج الموضوع سوف تسنده وتحميه قاعدة شعبية واسعة. وعلى ضوء هذا التأييد يمكن للحكومة أن تمضى بشكل حازم فى التنفيذ.

* وفيما يتعلق بالصعوبات الاقتصادية، فهى ترجع إلى أن النظام الاقتصادى منذ فترة بدأ يتكيف طبقا لمناخ التضخم السائد فيه. نعنى بذلك، أن ثمة تغيرات قد حدثت فيه تجعله يتعايش مع الارتفاع المستمر للأسعار. ففى قطاع الأعمال، العام والخاص،

وفى قطاع الخدمات والتوزيع والمال، وكذلك فى سوق الصرف الأجنبى، أصبحت القرارات الاقتصادية تتخذ فى ضوء مراعاة المعدلات المرتفعة للأسعار. كما أن القرارات الاستهلاكية والادخارية والاستثمارية للأفراد أصبحت تتحدد فى ضوء التغيرات التى تحدث فى المستوى العام للأسعار والاتجاهات المتوقعة لهذا المستوى فى المستقبل. وفضلا عن ذلك فأن الأجور، وبالذات فى الحرف والمهن التى تعانى من ندرة نسبية فيها، أصبحت تتحدد فى ضوء توقعات التضخم.. وبالاختصار اصبح التضخم، وتوقع استمراره، مناخا عاما تتحرك فيه مختلف الوحدات الاقتصادية. والمشكلة التى ستواجهنا هنا، هى أن هذه التوقعات وماتباشره من تأثير على الأسعار، لن تختفى بسرعة حينما يبدأ برنامج مكافحة التضخم فى التطبيق، وسوف يشكل ذلك عقبة كأداة أمام تنفيذ البرنامج المقترح. غير أن هذه التوقعات التضخمية ستبدأ فى الانخفاض تدريجيا حينما تلوح فى الأفق ثمار تنفيذ البرنامج ويبدأ مفعوله فى كبح اتجاه الأسعار للارتفاع فى الظهور. حينئذ تبدأ الوحدات الاقتصادية والافراد ومختلف الهيئات فى ترتيب اوضاعها وقراراتها فى ضوء الاستقرار السعرى الحادث فعلا، أو المتوقع حدوثه. ولهذا ينبغى أن يكون هناك احصاءات صادقة ودورية عن معدلات التضخم. هذا التحول من حالة «توقعات التضخم» الى حالة «توقعات الاستقرار» يعد من أصعب الأمور التى تواجه أى برنامج جاد لمكافحة الغلاء.

* أما الصعوبات الخارجية التى سيصطدم بها البرنامج فتتمثل فى الصدمات الخارجية التى من المحتمل أن يتعرض لها الاقتصاد المصرى، مثل تدهور شروط تبادلنا التجارى، وارتفاع أسعار الواردات المصرية من سلع استهلاكية ووسيطة وانتاجية، وخاصة إن الميل المتوسط للاستيراد فى الاقتصاد المصرى كبيرا. يضاف إلى ذلك اعباء الديون الخارجية التى ستظهر بعد انقضاء فترة تجميد الديون المعاد جدولتها، فأعباؤها سوف تزيد. واذا لم نستعد من الأن لزيادة صادراتنا فمن المتوقع أن نواجه أزمة ديون خارجية أخرى فى المستقبل وندخل مرة أخرى فى «دوامة اعادة الجدولة». وسيتعرض ميزان المدفوعات المصرى لضغوط ستؤثر بالضرورة على المستوى العام للأسعار.

على أن أهم الصعوبات التى ستواجهنا فى البرنامج المقترح، هى صندوق النقد الدولى الذى مازال يصر على ضرورة سيرنا فى تطبيق ما أوصى به من سياسات. وهى السياسات التى من المؤكد سيتطلب البرنامج الجديد الغاءها أو تعديلها. لكن يجب أن يرسخ فى الذهن، أن تلك السياسات الصندوقية ليست أمورا مقدسة، أو أنه من المستحيل تعديلها. فنتائج التطبيق حتى الآن تبرر، بشكل علمى وموضوعى، ضرورة إعادة النظر فيها. ويبدو أنه من المهم أن تطرح هذه الرؤية فى جولات مفاوضاتنا القادمة مع الصندوق.



معايير مقترحة لبرنامج مكافحة التضخم

لم يكن واردا فى ذهنى وأنا اكتب هذه المقالة، أن اعرض على القارئ عناصر برنامج تفصيلى لكيفية مكافحة الغلاء بمصر. فتلك مهمة تنطوى على أمور فنية وتفصيلات دقيقة تنوء عن تحملها هذه المقالة. **كما أن رسم وتحديد عناصر هذا البرنامج وبلورتها فى شكل أهداف وسياسات فى ضوء ظروف مصر الحالية، أمر ينبغى أن يكون موضوع حوار قومى وصراع فكرى غنى، تشارك فيه الاحزاب ومختلف المؤسسات الديمقراطية بمصر.** ولكن بودى أن أشير إلى أن هذا البرنامج المبتغى يتعين أن يستند أولا على معايير سليمة قبل التفكير فى صياغة هذا البرنامج. وحينما فكرت فى هذه المعايير كنت قد توصلت فى عمل علمى سابق، إلى انها من الممكن أن تكون كمايلى:

١- مدى نجاح البرنامج فى تضييق الخناق على ظاهرة الأرتفاع المستمر للأسعار، أى مدى مايتمخض عنه من تجميد لنمو الأسعار فى غضون فترة زمنية محددة (فى الأجل القصير).

٢- مدى نجاحه فى اقتلاع الجذور الحقيقية المسببة للظاهرة التضخمية، أى تصديه للعوامل الجوهرية اساسا، وليس فقط لمجرد العوامل الثانوية (فى الآجل الطويل).

٣- مدى نجاحه فى علاج الآثار السلبية التى احدثها التضخم فى مختلف مناحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

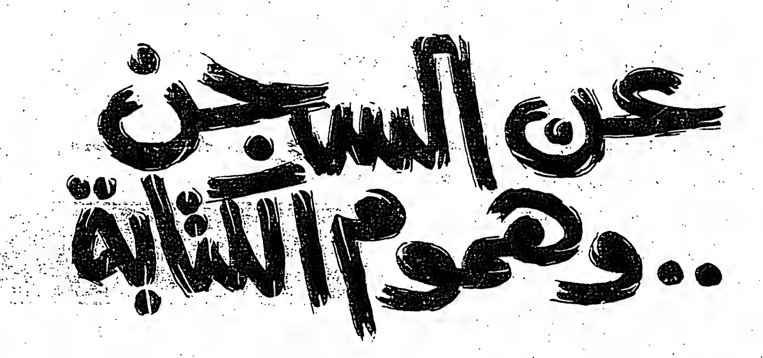
٤- مدى مايوفره من اطار سليم لتحقيق معدلات مرتفعة لنمو الاقتصاد المصرى.

٥- مدى نجاحه فى توفير العدالة الأجتماعية، أى بخاصة فى جعل تكلفة مكافحة التضخم قليلة العبء على الطبقات والشرائح الإجتماعية الفقيرة والمحدودة الدخل.

٦- واخيرا، مدى مايحققه من قبول شعبى واسع، حتى يتحمس الناس للبرنامج ويرتفعون الى مستوى المسئوليات، وربما التضحيات، التى يتطلبها تنفيذ البرنامج.

تلك هى فى اعتقادى أهم المعايير. وعلى ضوئها كنت قد غامرت علميا فى صياغة برنامج مقترح لمكافحة الغلاء بمصر، يحقق هذه المعايير ويتسق معها (انظر مؤلفنا مشكلة التضخم بمصر. ص٦٤١-٧٧٠). وربما كانت العودة لهذا البرنامج ذات فائدة راهنة، أو اعتبارها مجرد محاولة قد تستحق المناقشة والتواصل.





عن السجن.. وهموم الكتابة

فالح العطاونة

..كانت ليلة صيف، وفي قريتنا الصغيرة بدأت اليقظة تتلاشى في المنام، عندما بدأت دبابات العسكر الأسرائيليين تتسلل بأضوائها الكاشفة، مساء ٢٨ آب/اغسطس من عام تحرير الكويت.. كنت متيقظا ابحث في «الترانزستور» عن اذاعة تحمل اخبارا عن «موسكو» بعد «انقلاب» المدافع المصوبة إلى السماء. تطامنت مع نفسي واقنعتها أن ليس في زيارة العسكر إلى قريتنا ما يستدعي القلق، اذ «ليس معقولا أن تكون حاجات «الأمن» الأسرائيلية تقتضي إعادة اعتقال شخص لم يمضي على خروجه من المعتقل سوى مدة قصيرة! لكن بساطير العسكر التي افزعت منامات الأطفال في البيوت المجاورة وكادت تخلع الباب بددت حالة التطامن، و..عدت إلى معتقل أنصار الصحراوي خمسة أشهر جديدة بتهمة جاهزة تسلمتها مكتوبة: «**شيوعي نشيط عاد يمارس مهمامة المخلة بالأمن بعد خروجه من المعتقل...»!** وبحسب قوانين الأمن الأسرائيلية لا أحد يمكن أن يعرف طبيعة هذه «المهام/ التهم» التي بررت إعادة الاعتقال، لأن القضاء الاسرائيلي يسمح للنيابة العسكرية بابقائها. ملفا سريا لأسباب أمنية!

قبل الاعتقال، كنت وضعت خطة جديدة للكتابة تسمح ببداية جدية في مشروع عمل روائي، وتردعني تهمة التقصير في الكتابة، من الزملاء في «الطليعة» واصدقاء عديدين ابدوا استعدادا للمساعدة في توفير مراجع للبحث، لعدم قدرتي على التنقل داخل الضفة بسبب القيود المفروضة من السلطات الاسرائيلية، وهي قيود يضعها الاحتلال على حركة المعتقلين الفلسطينيين بتحويل بطاقاتهم الشخصية إلى اللون الأخضر بعد خروجهم من المعتقل مباشرة.

والحالة هذه، جمد مشروع العمل الروائي، وفي الطريق إلى «**انصار**» وجدت إغراء مؤقتا واكتشفت- هكذا تهيأ لي- أن الحياة الاعتقالية ومساحة الوقت الفارغة في المعتقل تجعل فكرة التواصل مع الكتابة ممكنة وواقعية. وعليه يمكن التواصل مع «**الطليعة** و **اليسار**»..وحتى تحقيق وعود قديمة بالكتابة المنتظمة «**لصوت الوطن**».

وظلت الفكرة ممكنة، رغم تجربة فاشلة في هذا المجال، إلى أن وصلت «البوسطة» التي تحملنا، معتقلين مثلي وانا إلى معتقل انصار في صحراء النقب.

هذه المرة لم تكن خيمة وساحة مسيجة مفتوحة على الفضاء والبنادق المشرعة. كان قفصا ضخما له فضاؤه الخاص الذي لايسمح بدخول فراشة، وله بابه الضيق المغلق باقفال وبجنود الحراسة المدججين بالبنادق وعصبية المزاج، بسبب الخدمة العسكرية في ظروف صحراوية.. وجدران مرتفعة من اسمنت مسلح يصد النسمة التائهة. وفيه إضافة إلى عشرات المعتقلين الفلسطينيين، أسراب كثيفة من البعوض تموت وتتوالد وتعيش حياتها على دماء المعتقلين الفقيرة... بعوض، لسمه الحاد جعل أحد المعتقلين الظرفاء يتمنى «لو يحدث تمرد يضطر فيه الجنود إلى اطلاق ماتيسر من قنابل الغاز المسيل للدموع لعل البعوض يهرب ويريح اجسادنا ولو ليلة واحدة!».

والحياة في القفص تتصل بحياة المئات من المعتقلين عبر بريد خاص من ابتكار المعتقلين.. ومع حركة العالم خارج الصحراء لاشئ سوى ماتطرطشه على آذاننا الحرب الدائمة والزكية التي تديرها إذاعة أسرائيل، عبر فترات مبرمجة.

وهكذا ينفتح خيار وحيد للكتابة الصحفية، باب لايفضي إلى العالم وحركته العاصفة، كتابة محكومة بظرفها البائس وخروجها إلى النور محكوم بامكانية العثور على معتقلين خارجين من المعتقل في الوقت الملائم، يحملون في أمعائهم أوراقا مكبسلة.. وهي تجربة فشلت في ايصال مقالة «لليسار» خلال الاعتقال الذي سبق.

وبعد..

يمكن اعتبار هذه المقالة القصيرة، شهادة موجزة ومشذبة عن حياة تتنفس حركتها بحسب «رزنامة» خاصة يرتبها الاحتلال.. حالة فلسطينية واحدة ومتواضعة قياسا إلى الآف الحالات التي تحاصر أعمار الناس الفلسطينيين، وتحاول ضبطها على عقارب الوقت الاسرائيلي.

أو.. بطاقة عودة إلى «نحو الشمس»- مساحة متواضعة من خلال «اليسار» في تعرية زماننا العربي الردئ الذي تتضاجع فيه الحكومات مع الولايات المتحدة على مساحة حياتنا الباقية وتمد بساط حكمها وحكمتها علينا.. وهو زمن، رغم كل شئ سيكون قصيرا لان العقول النظيفة لابد ستواجه الريح الصفراء، ولا بد ستكتشف لغة جديدة مع اسرار الهوان الذي تظللنا به الحكومات العربية.



الحكيم الثورى يكشف وجه الغرب العنصرى..

فريدة النقاش

كان فى الثالثة والعشرين.. عمر التساؤلات وتشكل اليقين والرؤية، عمر التفتح على الحياة والانغماس فيها حين ضاعت فلسطين. وكان على «جورج حبش» الفتى المسكون بهوى الوطن أن يخرج مع أسرته مطرودا من «اللد» ليحمل بطاقة لاجئ.. لاينسى أبدا ماحدث للوطن والشعب، ولايفتأ يذكر من يتناسون حقيقة المحنة الفلسطينية لدى الشروع فى إجراء أى تسوية مذلة على حساب العرب والفلسطينين بإسم الواقعية..

- إننى من «اللد» وأريد الرجوع إليها.. هذا حق بسيط لأى إنسان فى وطنه.

ومنذ ذلك التاريخ كرس حياته كلها من أجل استعادة حقوق الشعب الفلسطينى ارتاد «جورج حبش» كل الطرق المؤدية إلى فلسطين، وتنوعت أساليب العمل، من الكفاح المسلح إلى النضال السياسى، ولم يجد مبررا أبدا لكي يكون أى الأساليب مدعاة لاستبعاد الآخر، أو بديلا مطلقا عنه ينفيه أو يدمغه وكان تنوع الأساليب هذا ومايزال أحد أهم الخصائص لحركات التحرير الكبرى فى عصرنا من الصين لفيتنام ومن كوبا للجزائر ومن السلفادور لجنوب افريقيا لفلسطين.

خرجت «**الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**» التى قادها حبش من صلب **حركة القوميين العرب** التى تأسست فى بداية الخمسينات، واستلهمت الفكر القومى الأوربى وتربى «**جورج حبش**» فى أحضانها حيث تلقى ثقافته السياسية الأولى، وخطا أول خطوات النضال ضد العدو الصهيونى.،

وسرعان ما اتسعت آفاق الحركة لتطل على الواقع «الاجتماعى- الاقتصادى» العربى كله، كحركة وحدوية فى الأساس، وتكتشف بالخبرة أن لكل شعار قومى أساسه «الاقتصادى- الاجتماعى» أى الطبقى فى خاتمة المطاف، حتى لو كان هذا الشعار مجردا، وأخذت الحركة تفتش عن منابع جديدة للأفكار يدلها عليها واقع المخيمات التى ضمت أفقر الفلسطينين أى غالبية الشعب، فتعرفت على الفكر الاشتراكى العلمى بعامة، والماركسية على نحو خاص وتحررت نسبيا من قبضة الخصوصية العربية المطلقة، التى كادت فى البداية أن تكون وجها آخر للعنصرية وخاصة حين تحدثت أدبيات حركة **القوميين العرب** الأولى عن «العرق العربى» وتفوقه ونقائه، وكان شعارها الأول، أى حركة القوميين العرب هو «دم.. حديد.. ثار» قريبا، من شعارات الحركة النازية التى بهرت بعض المثقفين العرب، وحتى قطاعات واسعة من الشعوب بسبب عدائها لبريطانيا وفرنسا اللتين تحتلان البلدان العربية، ولليهود الذين اغتصبوا فلسطين. ولكنها اكتشفت فيما بعد أن القوة الاستعمارية الصاعدة هى **أمريكا**»، وهى السند المالى والعسكرى والسياسى الأصلى للدولة الصهيونية، واستفادت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- التى انقسمت فيما بعد إلى منظمتين كبيرتين حيث خرجت منها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين- استفادت من التراث العسكرى والسياسى لحركات التحرر العالمى الصاعدة والتى حققت انتصارات مدوية ضد الاستعمارين الجديد والقديم منذ نهاية الأربعينات وحتى نهاية السبعينيات حين انتصرت فيتنام على الغزو الأمريكى وتوحد شمال البلاد وجنوبها الذى كان الأمريكيون يحتلونه.

عمل الجناح العسكرى للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ضد العدو الصهيونى فى عدة جبهات على حدود الوطن المحتل وداخله، وأفرز الجناح السياسى عددا من القادة والمفكرين والباحثين والمناضلين من كل الأجيال، ونجحت الجبهة فى إقامة منظمات قوية بين الدارسين والعاملين الفلسطينين فى أوروبا وأمريكا وبلدان الوطن العربى.

وبالرغم من الصراعات العنيفة الدامية أحيانا بين الجبهة وعدد من المنظمات الفلسطينية الأخرى كبيرة وصغيرة، حظى «**جورج حبش**» باحترام وتقدير كافة الأطراف التى اختلف معها، وكانت الجبهة فى السنوات الأخيرة خاصة بعد دورة المجلس الوطنى الفلسطينى الثامنة عشرة فى الجزائر سنة ١٩٨٧ التى تحققت فيها وحدة وطنية شاملة، تلعب دورا كبيرا فى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، كما شاركت فى دورة ١٩٨٨ التى أعلنت قيام دولة فلسطين رغم تحفظاتها، وأخذت تلعب دورا متزايد الأهمية فى الانتفاضة التى اندلعت فى ديسمبر ١٩٨٧.

وما إن قدرت أن مسار التسوية التى وضعت أسسها الولايات المتحدة الأمريكية بالتفاهم مع إسرائيل- بعد الهزيمة العربية فى الخليج -لن تؤدى الى صيانة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى العودة وإقامة دولته المستقلة على أرضه تحت قيادة منظمة التحرير ممثله الشرعى والوحيد، تجميد عضويتها فى الهيئات القيادية للمنظمة.

وكان لابد من معاقبة الجبهة الشعبية ممثلة فى أمينها العام «جورج حبش» بسبب موقفها من المؤتمر الاقليمى للسلام تحت الرعاية الأمريكية وجاءت واقعة وصوله لفرنسا للعلاج إثر أزمة صحية فى نهاية شهر ديسمبر الماضى، وباتفاق صريح بين **الهلال الأحمر الفلسطينى والصليب الأحمر الفرنسى**. وقبل أن يشفى حبش قامت القيامة فى كل من باريس، وإسرائيل. فسارعت أجهزة الأمن الفرنسية باحتجازه بدعوى أنه مطلوب للتحقيق لمعرفة مسؤولية الجبهة الشعبية عن اكتشاف مخزن أسلحة فى إحدى ضواحى باريس عام ١٩٨٦، وأعلنت حكومة اسرائيل أنها تبحث تقديم طلب للحكومة الفرنسية لتسلمها جورج حبش

الارهابى الذى تسبب فى قتل إسرائيليين.

وعلقت «جورجينا دى فوا» رئيسة الصليب الأحمر الفرنسى التى أرغمت على الاستقالة من منصبها على الضجة السياسية قائلة.

«ان الصليب الأحمر يعالج ألم الانسان ولاينظر الى جنسيته، ولا الى عرقه ولا الى ديانته أو انتمائه السياسى»..

وأخذت القوى الصهيونية واليمينية فى فرنسا تفتح ما أسمته بملفات حبش والجبهة الشعبية فى محاولة منها لتوجيه ضربة قاضية للحزب الاشتراكى الحاكم وعلاقاته بمنظمة التحرير الفلسطينية وموقفه المختلف- جذريا- عن أمريكا فيما يخص مستقبل التسوية.

فعلت أجهزة الإعلام والأحزاب ذلك دون أى تدقيق ولكنها عادت فهدأت بعد إخراج جورج حبش من باريس قبل أن يستكمل علاجه. فما هى حقيقة هذه الملفات

يقول المعلق السياسى اللبنانى خير الله خير الله.

«قبل الدخول فى موضوع من هو جورج حبش أو تقويم سياسته، يبدو مفيدا التذكير بأن الرجل لم تكن له يوما علاقة بالعمليات الخارجية التى نفذتها «الجبهة الشعبية» بل إن الرجل الذى كان وراء هذه العمليات هو الدكتور «وديع حداد» الذى توفى فى بغداد عام ١٩٧٨، وكان يصر على تنفيذ عملياته فى الخارج بدءا بخطف الطائرات، وانتهاء بضرب المصالح الاقتصادية التى يعتبرها فى خدمة إسرائيل على رغم اعتراضات الحكيم، وانشق «وديع حداد» عن الجبهة بسبب هذه الاعتراضات. بعدما حذر رفاقه من الوقوع فى دخول الأردن ثم لبنان، وهو ما حصل بالفعل. ؟!

هذا التذكير يبدو ضروريا، لمن يريد أن يتذكر، ولمن يريد أن يتأكد من أن العالم الذى يستقبل «**أسحق شامير**» و«**أرييل شارون**» كرجال دولة على رغم ما ارتكباه من جرائم موصوفة يستطيع أن يستقبل مريضا اسمه «جورج حبش» دخل فرنسا بطريقة قانونية، ولأسباب محض إنسانية، وفى وقت اكتفت جبهته بمعارضة عملية السلام بالوسائل السياسية».

ومعارضة عملية السلام الجارية حتى بالوسائل السياسية هى الآن من المحرمات.

يقول جورج حبش

«لقد أعلنا فى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رفضنا لهذا المجرى جملة وتفصيلا، ليس رغبة فى الرفض أو التمايز، أو لمجرد العناد، بل لأننا نعرف النتيجة التى تريد الولايات المتحدة بلوغها وقلنا اذا كانت الولايات المتحدة والمجتمع الدولى جادين فى الوصول الى حل عادل وشامل فإن عليهم العمل لتطبيق قرارات الشرعية الدولية كلها، وعقد مؤتمر دولى تحضره الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن وبقية الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية»

ويضيف.. «ولكن الولايات المتحدة أصرت على تجاهل ذلك امعانا فى قهر الشعب الفلسطينى والأمة العربية، مستندة فى ذلك لميزان القوى العالمى المختل من جهة واستثمار حالة الضعف التى تعانى منها الأمة العربية..

ان أشد ما يؤذينا هو موافقة القيادة المتنفذة لمنظمة التحرير على الخطة الأمريكية بكاملها، والقبول بتشكيل الوفد الفلسطينى على المقاسات التى وضعها بيكر وموافقة إسرائيل بدون تمثيل الخارج ودون عضو من القدس، ودون التقيد بالثوابت الفلسطينية.

ومن الأسس الستة التى حددها المجلس الوطنى والتى سرعان ما تساقطت دفعة واحدة بقرار من المجلس المركزى بعد أيام من انتهاء دورة المجلس الوطنى.. الى القبول دفعة واحدة بكل الخطة الأمريكية ثم الى اعلان مبايعة الإدارة الأمريكية..»

ومع ذلك «سنحافظ على منظمة التحرير الفلسطينية ككيان، وسنحميها بكل ما أوتينا من قوة لأنها وطننا المعنوى، ولأنها كانت وستظل مثل شعبنا الشرعى والوحيد..»

«واستراتيجيتنا تنصب بالدرجة الأولى على تصعيد الانتفاضة، لكننا نعتقد أيضا أن لنا الحق فى تصعيد العمل العسكرى ضد الأهداف العسكرية على امتداد الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها المناطق المحتلة عام ١٩٤٨»

من أجل هذا يعاقبون «الحكيم» الذى أصيب بجلطة فى المخ فى بداية السبعينات وتم علاجه منها فى المانيا الشرقية حينذاك. وفى رحلته الى باريس كان المناضل الذى يجرى نحو عامة الثامن والستين فى حاجة الى فحص شامل لمراجعة آثار العملية القديمة..

«وما أن غبت ساعة واحدة عن المستشفى الا وانتهزوا فرصة غيابى واحتجزوه، بل وأرسلوا بقاض لاستجوابه. ولدى عودتى رفضت رفضا قاطعا أن يستجوبه أحد، وقلت لهم دعونا نغادر فى الحال..»

..هكذا قالت «**هيلدا حبش**» أم «مايسة» و«لما».

وتواكبت عملية القرصنة ضد حبش مع عملية قرصنة أخرى تمت فى عرض البحر الأبيض المتوسط حين أعترضت قطع الأسطول الألمانى سفينة تحمل دبابات اشترتها سوريا بصورة مشروعة وعلنية من تشيكوسلوفاكيا..وكانت الرسالة الى «جورج حبش» هى ذات الرسالة الموجهة الى سوريا، ومن قبلها الى ليبيا التى وجهوا لها دون أى دليل تهمة اسقاط طائرة البانام فوق لوكيربى عام ١٩٨٨..إنها رسالة لكل الذين يتحفظون بل ويرفضون السلام الأمريكى بالشروط الاسرائيلية، وذلك لكى يدخل الوطن العربى والشرق الأوسط بهدوء ودون أى ضجيج إلى العصر الاسرائيلى..

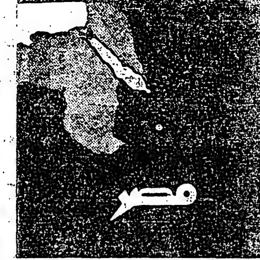
قالت لى هيلدا أم مايسة حين رأيتها آخر مرة فى عمان قبل عامين:

«**تعذبنا كثيرا، انتقلنا بين عدد لا أذكره** من البلدان، سلكنا جبالا وعرة، تهنا من بعضنا البعض وكان أطفالنا صغارا..اختبأنا وأطلقوا علينا الرصاص.. وكان هدفنا ومايزال بسيطا واضحا كالشمس ومشروعا بكل معنى..

ترى هل لأن الزمن صعب يصبح من العدل أن يطلبوا منا التنازل عنه..»

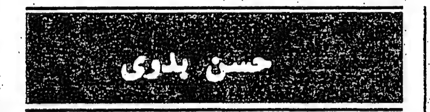
أتذكر ملامح «الحكيم الصارمة الطيبة، هدوء صوته حتى وهو يناقش أصعب القضايا..يده نصف المعوقة، وعصاه، وحراسه.. ثقافته الواسعة وحياءه وأمله الذى لا يتزعزع فى الانتفاضة وفى الشعب المصرى.. صورة «**سليمان خاطر**» المعلقة فوق مكتبه البسيط فى دمشق، وهو يقرأ علينا مقاطع من رسالة وصلته لتوها من الأرض المحتلة.. تعلق الشباب بنموذجه الأخلاقى كمناضل مثابر عنيد، وتعبده فى محراب القضية. وشكوى «هيلدا» لى من أنه لايستسيغ فكرة استغلال عمل الآخرين بأى صورة، حتى لوكانت فى شكل معاونة لها فى أعمال البيت، ودعوته لها لتستعين بالبنتين..إنها صورة ثورى فلسطينى لايلين أمام الإغراء ولاترهبه الصعاب وأشد مايؤلمه هو التفريط فى الثوابت التى ارتضاها الشعب الفلسطينى وانتفض لخمسة أعوام كاملة دفاعا عنه.. إنه «جورج حبش» الحكيم الذى كشف بالمصادفة عن جانب من الوجه القبيح لفرنسا الاستعمارية، فأعاد للذاكرة كل تراثها ضد شعوب الوطن العربى التى احتلتها من الجزائر لتونس، ومن لبنان لسوريا.

ولكن الحرب بكل أنواعها هى سجال متصل.



بدأ مزاد بيع عموم مصر للخواجات

مصر ستصبح مزبلة للصناعة العالمية الملوثة للبيئة



أصبح الوضوح والصراحة هما السمة السائدة لتصريحات الرئيس مبارك وبالتالى رئيس الوزراء والوزراء والقيادة العليا لاتحاد نقابات العمال بالتبعية.. خاصة اذا تعلق الأمر بقضية «الخصخصة» وتنفيذ أوامر صندوق النقد الدولى والبيت الابيض.

فمنذ صدور قانون قطاع الأعمال العام، كف الجميع عن إطلاق شعارات الدفاع عن القطاع العام.. وأصبحوا يتحدثون عن بيع الشركات باعتباره الاتجاه المنقذ لمصر من الجوع والبطالة والتخلف الاقتصادى والاجتماعى والحضارى!

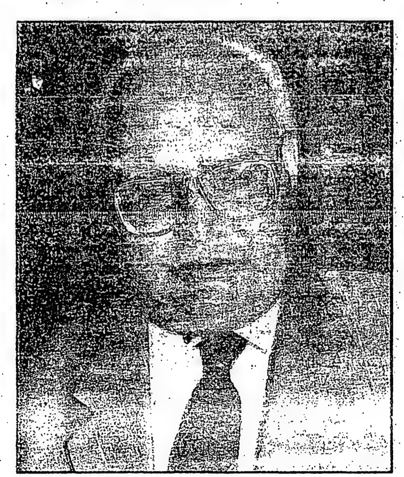
وقطع الرئيس شوطا بعيدا من الصراحة فى آخر حوار صحفى له فى ٧ فبراير.

قال الرئيس مطمئنا «الخارج» الذى يسوده شعور ببطء اجراءات التحرير الاقتصادى فى مصر، «اننا نسير فى التنفيذ بأسرع مما يتصور الكثيرون فى الخارج، وفى الزيارات التى قام بها المسئولون فى البنك الدولى أخيرا، واطلعوا خلالها على ماتم من أعمال.. تأكد أننا نسير طبقا لبرنامج زمنى محدد وبكل ثقة من حسن إلى أحسن»

البيع لإقراض الرأسمالية!

أما «الداخل» الذى تعلى أغلبيته جوعا ومذلة، فقد خاطب الرئيس أقليته المسماة برجال الأعمال قائلا«لقد صدر قانون قطاع الأعمال فى ٢٠ يوليو ١٩٩١ وصدرت لائحته التنفيذية فى موعدها فى ٢٠ أكتوبر،

د. عاطف صدقى



وبدأت الحكومة اختيار أعضاء الجمعيات العمومية للشركات القابضة وعددها ٢٦ شركة، ثم يبدأ بعد ذلك اختيار مجالس ادارات هذه الشركات والجمعيات العمومية للشركات التابعة ومجالس اداراتها، وسينتهى كل ذلك قبل نهاية فبراير.. وبعد ذلك تبدأ الشركات القابضة ممارسة مهامها الرئيسية وهى: **دراسة أوضاع الشركات التابعة وتصحيح المركز المالى للمتعثر من هذه الشركات وتقييم الشركات التى ستطرح أسهمها للبيع، والإشراف على بيع هذه الأسهم، واعداد مخطط لاستخدام حصيلة بيع هذه الأسهم بالشكل الذى يساهم فى جهود التنمية وخلق وظائف جديدة».**

* ولا يجب أن يفهم أحد أن الدولة ستبيع الشركات لاستخدام الحصيلة فى أنشاء شركات جديدة تابعة للدولة تخلق وظائف جديدة وتساهم فى جهود التنمية.. فالمسألة ليست فيلما كوميديا!! ولكن..

* سيتولى الصندوق الاجتماعى الذى أنشئ منذ نصف عام وبلغت حصيلته مليار و٨٠٠ ألف جنيه إقراض رجال الأعمال- وفقا لحديث الرئيس مبارك- لإنشاء مشروعات بهدف خلق وظائف جديدة. وتحدد بالفعل ٣ مشروعات رئيسية يقوم بها رجال الأعمال- كما قال الرئيس- وقد أبلغته الحكومة بأنها انتهت من توفير المال اللازم لهذه المشروعات!!!

* هل يفهم أحد من هذا الحديث..أن حصيلة بيع الشركات العامة ستذهب للصندوق الاجتماعى، ومنه إلى رجال الأعمال كقروض لإقامة مشروعات جديدة؟ ربما..

* وهل يفهم أحد أن رأس المال المصرى والأجنبى، سيقيم مشروعات دون أن يدفع مليما.. فالبركة فى الصندوق الاجتماعى والحكومة؟ ربما أيضا..

* ولنأتى إلى قصة البيع..كما كشفها رئيس الوزراء د. عاطف صدقى ومدير مشروعاته العامة فؤاد عبد الوهاب.

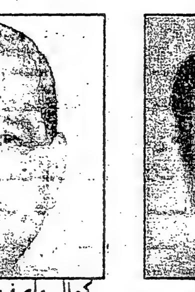
المرحلة الأولى

أعلن رئيس الوزراء قائمة الشركات التى ستطرح أسهمها فى البورصة كمرحلة أولى، وتبلغ ٣٢ شركة، تليها تباعا باقى شركات القطاع العام وتبلغ ٢٤٣ شركة-

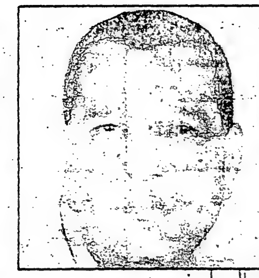


سعد طه





نبيل عبد الغنى



كمال واصف



عبد المجيد أحمد

الشركات المطروحة للبيع فى المرحلة الأولى هى الشركات المساهمة والتى يحكمها القانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٩، وإن كانت معظم أسهمها ملكية عامة، كالحديد والصلب مثلا التى يبلغ نصيب القطاع الخاص فى رأسمالها حاليا ٢٪ فقط..

من بين هذه الشركات تسعه فى قطاع الغزل والنسيج، هى العربية والمتحدة، والأهلية والأسكندرية للغزل والشرقية للكتان والقطن، وشركات دمياط وبورسعيد والدقهلية للغزل والعربية للسجاد والمفروشات والنصر للملابس والمنسوجات.

وثمانى شركات بناء وإسكان، هى التعمير والمساكن الشعبية والعامة لمنتجات الخزف والصينى، وسورناجا، والقومية للأسمنت والشمس للإسكان والمتحدة للاسكان والقاهرة للاسكان والشركة المقارية المصرية.

وخمس شركات نقل بحرى هى القناة للتوكيلات الملاحية والعربية المتحدة للشحن والتفريغ والمصرية للتوريدات والأشغال البحرية والاسكندرية للتوكيلات الملاحية والقناة للشحن والتفريغ.

وثلاث شركات فى الصناعات الغذائية هى ادفينا ومصر للألبان وبسكو مصر، ومثلها فى الصناعات الكيماوية هى كيما وسماد أبو قير ومصر لصناعة الكيماويات، وشركتان فى الصناعات الهندسية والمعدنية هما الحديد والصلب والنصر للأجهزة الكهربائية، بالاضافة الى شركة راكتا للورق ومصر للفنادق ورمسيس الزراعية.

وهذه الشركات، كما قال رئيس الوزراء ومدير مشروعاته العامة لاتوجد حدود قصوى لتملك الأفراد للأسهم المطروحة للبيع فيها.

وستترك العملية كلها لقوى السوق، وسيتم البيع للمستثمرين المصريين والأجانب.. وقالا أيضا إن أولوية الشراء ستكون للعاملين بتلك الشركات، بتقديم قروض لهم من الصندوق الاجتماعى تخصم من أرباحهم السنوية، الأمر الذى يتناقض مع حديثهما عن ترك العملية لقوى السوق التى سيدخلها رأس المال الأجنبى أيضا..

وقالا إن حقوق العاملين بهذه الشركات سيضمنها الصندوق الاجتماعى- فهل الصندوق سيكون من مهامه دفع إعانات بطالة لمن سيفصلون جماعيا بالالاف عقب بيع تلك الشركات؟!

*** على أية حال دعونا من هذه التصريحات ولننتقل إلى مايختبئ وراءها من واقع فعلى..**

التى تبيض ذهبا

الملاحظ أن هذه الشركات جميعها باستثناء القومية للأسمنت وسورناجا تحقق أرباحا، وليس لديها مشكلة سيولة مالية تستدعى زيادة حصة القطاع الخاص فيها، ولهذا يتساءل نبيل عبد الغنى عضو مجلس الإدارة المنتخب بشركة مصر حلوان للغزل والنسيج وخالد عبد السيد عضو مجلس الادارة السابق بشركة سورناجا عن سبب التخلص من حصة رابحة للملكية العامة..

وسرعان ماتتبدد دهشة السؤال عندما يستعرض نبيل عبد الغنى بعض الأرقام عن أرباح هذه الشركات ورؤوس أموالها، وعائد رأس المال من الأرباح..

الشركات المباعة تحقق أرباحا ضخمة بلغت

فى إحداها ١٠٦ مليون!

بلغت أرباح «القناة للتوكيلات الملاحية» فى آخر ميزانية ١٠٦ مليون ٥٨٦ ألف جنيه ويبلغ رأس مالها ٣ مليون و٩٠٤ ألف جنيه، ونصيب رأس المال من الأرباح ٢٥٪ وفقا لقانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ١٩٥٩ أى ٢٦ مليون و٦٤٦ ألف جنيه.. ويبلغ عائد رأس المال من الأرباح فى ميزانية العام الماضى بالشركة العربية والمتحدة للغزل والنسيج ٥ مليون و٣٢٧ ألف جنيه يتم توزيعهم على رأس المال الذى يبلغ ٢ مليون و٨٥٢ ألف جنيه- وفى دمياط للغزل والنسيج ٢ مليون و٨٢٩ ألف جنيه عائد أرباح لرأس المال الذى يبلغ مليون و٥٩١ ألف جنيه. ونفس النسبة تقريبا فى الأسكندرية للغزل والدقهلية للغزل، أما فى النصر للملابس والمنسوجات فهناك فى آخر ميزانية ٤ مليون و٢٩٥ ألف جنيه عائد أرباح لرأس المال الذى يبلغ ٧٦٥ ألف جنيه فقط.

ووفقا لنظام البورصة- كما يقول نبيل عبد الغنى- فإن الأولوية فى الشراء تكون للمساهمين بنسبة مساهماتهم السابقة وفقا للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٩ ،فاذا لم يكتتبوا تطرح للعامة ويضيف الأسهم للعامة..

ويضيف نبيل ساخرا..وبصفتى عاملا بالقطاع العام ومن محدودى الدخل ،فإننى أرجو من رئيس الوزراء أن أحصل على سهم واحد فى شركة القناة للتوكيلات الملاحية «أسترزق منه».. وباقى الأسهم يبقوا للمحاسيب!

تهمة محكمة

ويحذر نبيل عبد الغنى وخالد عبد السيد وعبد المجيد أحمد أعضاء مجلس الإدارة والنقابة بشركة مواد الصباغة والكيماويات وعبد الصبور عبد المنعم نائب رئيس النقابة العامة لعمال النسيج وسيد طه، **أمين عام النقابة العامة لعمال البناء، من مخاطر استيلاء الأجانب**

على هذه الشركات بالنسبة لمستقبل الصناعة الوطنية والاستقلال الاقتصادى والقرار السياسى المصرى والتنمية وحقوق العاملين.

يقول نبيل عبد الغنى إن أغلبية الشعب المصرى لاتتقبل وليس لديها فكرة عن سوق الأسهم والبورصة كما هو الحال فى أوربا وشرق آسيا، بما فى ذلك الطبقة الوسطى المصرية التى تفضل إيداع مدخراتها فى البنوك حيث العائد السنوى ١٨ أو ٢٠٪ وبلا مخاطرة. ولهذا فخطر إحجام المصريين عن الشراء ليحل محلهم الأجانب وارد جدا، والأجانب لن يدفعوا نقودا غالبا فى الشراء، بل سيقومون بشراء ديون الشركات الخارجية بقيمة اسمية ثم تحويل الدين إلى أسهم فى الشركات المصرية بقيمة تساوى أضعاف مادفعوه لشراء الدين.. وأخطر ما فى الأمر هو تحويل الشركات المصرية من شركات منتجة انتاجا كاملا إلى شركات تنتج سلعا وسيطة وتفتح المجال لتصدير السلع الرخيصة للخارج واستيراد السلع المتكاملة غالية الثمن، وبالتالى احكام تبعية الصناعة المصرية ودمجها تماما فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى.

ويتفق عبد الصبور عبد المنعم وسيد طه وخالد عبد السيد فى أن غالبية الشعب المصرى لاتملك قوت يومها وبالتالى لن تفكر فى شراء أسهم، ومايقال عن تقديم الصندوق الاجتماعى قروضا للعاملين لتمويل عملية بيع الأسهم ما هو الإتضليل، فكل حصيلة الصندوق الاجتماعى لاتستطيع تمويل شراء شركة واحدة كالحديد والصلب مثلا!!

ويؤكدون أن رأس المال الأمريكى والبهودى هو الأكثر قدرة ورغبة فى إحكام السيطرة على الصناعة المصرية والاقتصاد المصرى. وهذه السيطرة ستؤدى لامحالة للتحكم فى أسعار منتجات هذه الشركات التى تتعامل معها الشركات الأخرى أو المستهلك، كما ستؤدى لتفاقم الأزمات الاجتماعية خاصة ظاهرة البطالة بما ستؤدى اليه من تشريد جماعى للعمال بعد شراء شركاتهم، يضافون إلى طوابير العاطلين التى بلغت ٤ مليون الآن.

ويتساءل سيد طه ساخرا: من يستطيع أن يشترى أسهما قيمتها أكثر من مائة مليار جنيه؟! ويحذر من مخاطر البطالة التى ستتضاعف بعد بيع الشركات.

وبسخرية أيضا يتساءل عبد الصبور عبد المنعم:

إذا كانت الرأسمالية خيرة ومن طبعها أن تحل مشاكل الشعوب وتقوم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فما المانع من إقدامها على ذلك فى مصر، خاصة وأنها حصلت على تسهيلات ومنح وامتيازات لم تحصل عليها أى رأسمالية فى أى دولة فى العالم! إن أمريكا النموذج المبهر لحكامنا- ورغم تزايد البطالة لديها- نقلت معظم صناعاتها إلى المكسيك حيث أجر العامل هناك ١٥٪ من أجر العامل الأمريكى.. وقد ألغت حكومة أمريكا مؤخرا مبلغ ١٦٠ مليون دولار كانت مخصصة للصرف على البرامج الاجتماعية للعمال والفقراء هناك مما تسبب فى إضراب ٦٠ ألف من عمال الاتصالات لمدة ١٧ أسبوعا فى نيويورك، وقرر بوش بنفسه فصلهم من العمل، كما فعل سلفة ريجان عندما فصل بنفسه ٥٠ ألفاً من عمال النقل الجوى عام ١٩٨١.

قوى المقاومة

ويرى عبد المجيد أحمد أن دخول المستثمرين الأجانب والشركات المتعددة الجنسية لشراء الشركات المصرية قد يستتبعة تطوير فنى وتكنولوجى للصناعة، ولكن بعد أن يكون قد تم تدمير القرار الوطنى المصرى تماما، وأصبحت هذه الصناعة جزءا كامل التبعية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى.. ولاننسى أن جهاز الدولة البيروقراطى سيقدم كثيرا من التنازلات وسيتغاضى عن كثير من الجرائم التى سيرتكبها رأس المال الغربى والأجنبى تجاه الطبقة العاملة المصرية وحقوق المجتمع نفسه فيما يتعلق بخرق القوانين واللوائح والتهرب من سداد الضرائب والجمارك- ان وجدت- مقابل الرشاوى.

وسيكون لهذه التبعية المحكمة آثار بالغة الخطورة فى ظل القيود المفروضة على حرية تكوين الأحزاب والحريات الديمقراطية والنقابية بشكل عام، وإعطاء الحرية الكاملة للرأسمالى المصرى أو الأجنبى لفرض إرادته على العمال المصريين فى ظروف تخلو تماما من أى توازن للقوى.

الرئيس يطمئن الرأسماليين الأجانب والمصريين: نحن نسير فى تحرير الاقتصاد بأسرع مما تتصورون

ويتفق عبد المجيد أحمد وعبد الصبور عبد المنعم فى أن أوضاع هذه الشركات بعد البيع لن تعطى أية فرصة لإعداد كادر فنى أو خبراء مصريين فى الصناعة مثلما كان متاحا فى ظل الملكية العامة، فالرأسمالى الأجنبى سيحتفظ بنفوذه وأسراره وخبراته كأسرار مقدسة للصناعة غير قابلة للتداول.

مزبلة الصناعة

ويلفت عبد المجيد أحمد النظر إلى امكانية إقدام الشركات متعددة الجنسية على شراء هذه الشركات خاصة فى الصناعات الملوثة للبيئة، والتى أقلعت عنها الدول الصناعية التى تحترم حقوق الانسان فى بلدانها، وبالتالى تتحول مصر إلى «مزبلة» للصناعة العالمية خاصة فى ظل نظام يقدم أبناءه للأجانب بأقل أجور ممكنة، ويقدم مرافقه لهم بلاثمن، ويقدم استقلاله الاقتصادى والسياسى مقابل الحفاظ على مقاعد الحكم.

ويؤكد كمال واصف سكرتير العلاقات الدولية بالنقابة العامة لعمال البناء على أن ذلك، ضار بالمثل بتوقف البلدان الصناعية عن انتاج الاسمنت فى بلدانها، وعن الصناعات المسببة للتلوث عموما، وتحويل هذه الصناعات إلى بلدان العالم الثالث تحت ضغوط جماعات حقوق الانسان وحماية البيئة والأحزاب والمناخ الديمقراطى السائد هناك.

ويؤكد أيضا أن توازن القوى الدولى والمحلى الآن يقول بوضوح أن عمليات تفكيك الاقتصاد الوطنى المصرية، وبيع شركات القطاع العام والتبعية الكاملة لرأس المال العالمى سائرة على قدم وساق فى طريقها المرسوم.. **ولا مجال للقوى النقابية الشريفة والأحزاب والقوى السياسية الوطنية إلا توحيد إرادتها لمواجهة هذه التحديات الوطنية والاجتماعية الخطيرة.. بدءاً من ضرورة التجمع والنضال من أجل الديمقراطية العامة والنقابية..وصولا الى تداول السلطة على مستوى المجتمع والحركة النقابية أيضا!!**

تصفية نشاط القطاع العام الصناعى غيــر وارد عــلى الاطــلاق

محمود الحضرى

أكد المهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة أن تصفية أنشطة القطاع العام أمر غير وارد على الأطلاق، وذلك من أجل صالح الاقتصاد الوطنى. وإنما الوارد هو التخلص من بعض الأصول غير المستغلة أو التى لاتدر عائدا اقتصاديا على الشركة الأم مثل العقارات، كما أن الوارد أيضا تأجير خطوط الإنتاج بالشركات العامة للشركات الخاصة بما يحقق عائدا اقتصاديا للدولة.

وأضاف الوزير فى تصريحات خاصة أن حصيلة البيع لن تؤول لخزينة الدولة بل ستخصص لصندوق خاص بكل شركة قابضة لتطوير الشركات الفرعية، وزيادة القدرة الإنتاجية لمصانعها، كما أن الوزارة اشترطت فى حالة البيع أن يلتزم المشترى لأى أصل بتقديم دراسة لوسائل تطوير المصنع المباع، من خلال دراسة جدوى نوافق عليها، وإلا لن يكون للبيع أهمية، كما أن المشترى يلتزم بالحفاظ على العمالة بكل حقوقها، وتعويض من يتم الاستغناء عنه، وأن يكون ذلك فى أضيق الحدود.

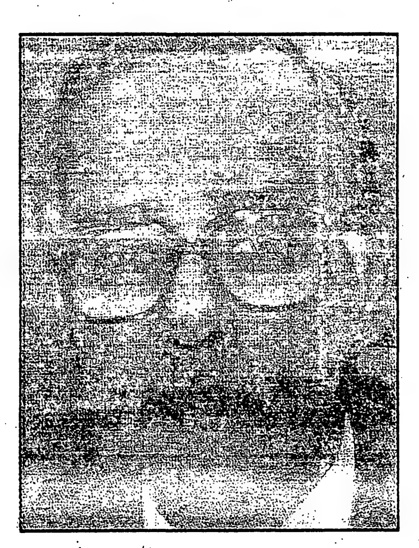
وقال الوزير ان الوزارة اشترطت لإقامة أى مصنع جديد للقطاع الخاص أن يبدأ بتصنيع منتجاتة بنسبة ٤٠٪ على الأقل كتصنيع محلى، وقال إننا لسنا ضد الاستثمار الأجنبى طالما يهدف إلى التنمية بشكل شريف. وأشار إلى أن الصناعات الصغيرة فى مصر لايمكن أن تقوم إلا بوجود صناعات كبيرة، ولهذا فالمطلوب تشجيع الصناعات الكبيرة بقدر الاهتمام بالصناعات الصغيرة وفى حالة بيع أى أصل يجب أن يكون التقييم حقيقيا من خلال لجنة محايدة.

وكشف الوزير عن أن قوائم حظر الاستيراد لبعض السلع سيتم إلغاؤها فى مراحل لاحقة، ولكن المطلوب أن نستخدم وسائل أخرى مثل زيادة الرسوم الجمركية للحفاظ على المنتجات المحلية، وهو نظام معمول به فى كل دول العالم. كما يجب أن نعى جيدا أن السوق المصرى سيواجه أفواجا ضخمة من غزو السلع الأجنبية بأسعار مجزية جدا ومغرية، خاصة من دول شرق آسيا وأوربا الشرقية والكومنولث، وإن لم يكن هناك حماية جمركية فسوف تتأثر العديد من المصانع المحلية.

وطالب الوزير فى تصريحاته بضرورة وجود تكامل عربى فى الصناعات المغذية على الا يمثل هذا خطرا على الصناعات المتكاملة والنهائية.

وأضاف الوزير أن هناك ١٤ شركة فى القطاع العام الصناعى حققت خسائر العام الماضى، منها ٥ شركات متعثرة من بينها شركة مصر حلوان والنصر للتليفزيون والعامة للبطاريات، ويجرى حاليا دراسة أوضاعها لاختيار الأسلوب المناسب لعلاجها. فالشركة

د. محمد عبد الوهاب وزير الصناعة



التى تخسر لسبب مقبول ستستمر، والتى تخسر لأسباب غير مقبولة ودون مبرر ستتخذ الاجراء المناسب دون مساس بحقوق العمال.

وقال المهندس محمد عبد الوهاب أن شركة مثل ترسانة الاسكندرية رغم خسائرها والتى بلغت حوالى ٤٥ مليون جنيه، تعد من الشركات الهامة فى مصر، بل تعتبر الشركة الوحيدة فى الشرق الأوسط المتخصصة فى بناء السفن ولايمكن التفريط فيها وبدأنا خطة تطوير لبنك الشركة لدرجة أن ٩٠٪ من إنتاجها لسنوات قادمة محجوز، وهناك تعاقدات مع سوريا وألمانيا ودول أفريقية لتصنيع السفن لها بترسانة الاسكندرية.

١٠٠ شركة رابحة

أكد الوزير أنه ليس صحيحا ما يشاع فى بعض الصحف بأن هناك ميزانيات وهمية لشركات القطاع العام الصناعى فالأرقام تقول إن هناك ١١٤ شركة صناعية. منها ١٠٠ شركة حققت أرباحا العام الماضى بلغت ١٢٠٧ مليون جنيه بزيادة لمدة ١٧٤ مليون عن العام الأسبق. وكانت الأرباح قبل خصم الضرائب والمخصصات الأخرى والاهلاك والفوائد ٢٦١٨ مليون جنيه بينما هناك ١٤ شركة حققت خسائر ٢٠٤ مليون جنيه تمثل خسائر ٨ شركات حوالى ٩٠٪ من جملة خسائر الشركات ال ١٤ مجتمعة.

وبلغ إجمالى إنتاج القطاع العام الصناعى فى العام الماضى فقط ١٨ مليار و٥٠٤ ملايين جنيه بزيادة ١٦٪ عن العام الأسبق، واحتلت الصناعات الغذائية رأس القائمة ثم الغزل والنسيج فالصناعات الكيماوية فالمعدنية ثم الحراريات والتعدين. وتم بيع ماقيمته ١٧ مليار و٢٤٧ مليون دولار من إجمالى انتاج العام الماضى. من بينه صادرات قيمتها ٢٣٦٠ مليون جنيه بنسبة تطور ٥٪ عن العام الأسبق.

وتقول أرقام الإحصائيات أن الزيادة فى الانتاج ليس فى القيمة فقط بل فى الكمية وتتراوح الزيادة بين ٥ إلى ٧٥٪ كمتوسط فى منتجات القطاع العام الصناعى. كما أن العائد على رأس المال المستثمر بلغ ٦٫٨٪ بزيادة ٢٫٠٪ العام الأسبق. وتم توزيع نحو ٧٣ مليون جنيه كأرباح العاملين بالقطاع العام الصناعى.

وكشف الوزير فى بيان له أن عدد العاملين بشركات الصناعة انخفض بواقع ٦ آلاف عامل حيث بلغ عددهم ٥٥٧ ألف عامل، وذلك نتيجة العمل بسياسة ترشيد العمالة، وعدم تعيين عمالة جديدة محل العمالة التى خرجت للمعاش أو من أنهوا خدمتهم أو من توفوا. وبلغت قيمة أجورهم ٢٣٠٤ مليون جنيه بزيادة ٢٤٥ مليون جنيه وبلغ متوسط الأجر السنوى ٤١٣٥ جنيه، ووصل فى بعض الشركات ٧ الاف جنيه سنويا وبمتوسط زيادة ٤٧٩ جنيها عن العام السابق.

كما أن الاستثمارات المنفذة فى العام الماضى ١٢١٦ مليون جنيه من إجمالى معتمد ١٥٨٩.٥ مليون جنية منها ٦١٤.٦ مليون إستثمارات محلية، و٢٧٨٫٩ مليون جنيه استثمارات نقدية أجنبية، وتسهيلات أجنبيه ٣٢٢٫٥ مليون جنيه.

وتقول البيانات أن قيمة رأس المال المستثمر فى القطاع العام الصناعى ١٧ مليار و٧٥٠ مليون جنيه وأن إجمالى القيمة المضافة بشركات القطاع العام الصناعى ٥٤٧١ مليون جنيه، وقد حصلت الخزانة العامة للدولة على ٤١٠٩ مليون جنيه. وأن انتاجية الجنيه الواحد كأجر حقق ٨ جنيهات.

رصدت بيانات الوزارة أن هناك ٥ شركات تحولت من الربح للخسارة خلال العام الماضى وهى شركة المحلات الصناعية للحرير والقطن «إسكو» وخسائرها ١٢ مليون و٦٧ ألف جنيه، وشركة أبو زعبل للأسمدة وخسائرها ١٥ مليون و٣٩١ ألف جنيه، والشركة المصرية للجلود وخسائرها ٤٣٥ ألف جنيه والمصرية للصناعات الميكانيكيه «سابى» وخسائرها ٣ مليون و٩٥٠ ألف جنيه، وشركة النصر للسيارات وخسائرها مليون و٩٥٣ ألف جنيه.

كما أن هناك شركة واحدة تحولت من الربح للخسارة وهى الهندسية لأعمال الصلب «ستيلكو» وحققت أرباحا ١٦٠ ألف جنيه مقابل خسائر ٢ مليون و٣٧٠ ألف جنيه.

بيع الأصول غير المنتجة بشرط إلتزام المشترى بتطويرها

– القطاع العام الصناعى حقق إنتاجا فى العام الماضى قيمته ١٨٫٥ مليار جنيه

٢٣٦٠ مليون صادرات و١٢٠٧ مليون أرباح صافية

القيمة المضافة ٥٤٧١ مليون جنيه ونصيب الخزانة العامة للدولة ٤١٠٩ مليون

١٦٪ زيادة فى الانتاج و١٢٪ فى الأجور و١٤٪ فى المبيعات

البطالة ١٩٩٢

إذا كان الحكام يثقون أن الاصلاح الاقتصادى سيؤدى الى تحسن الأوضاع.. فلماذا يحجزون لأحفادهم فرص العمل من الآن؟!

مصباح قطب

عادت مشكلة البطالة لتطل برؤوسها المخيفة، على الساحة السياسية فى مصر، لمناسبة بيان الحكومة أمام البرلمان، والرد عليه وقد سبق ذلك توجيهات عليا بمناقشة المشكلة مرة أخرى، عبر مجلس الوزراء ومجلس الشورى والصحف تعبيرا عن اهتمام الحكم بحلها بعد أن أفادت التقارير أن مشكلتى البطالة والفساد، كانتا السبب الرئيسى لفوز جبهة الانقاذ الاسلامية، فى انتخابات الجزائر

وكشف مصدر مطلع، أن أحاديث الغرف الرسمية المغلقة، تراهن على حل لمشكلة البطالة، وغيرها من مشاكل مصر، ينتمى إلى ذمة التاريخ وهو تدخل «اليد الخفية» التى تحدثت عنها كتب الاقتصاد الكلاسيكى «لآدم سميث» وأتباعه، لإصلاح الاقتصاد المصرى، بعد تطبيق روشته صندوق النقد الدولى، ولذا يدور الحديث عن أن الاقتصاد «سيصحح نفسه» بعد ٥ سنوات، وأن الأسعار ستتوازن بعد ذلك، وسيتوازن معها العرض والطلب فى سوق العمالة.

وثمة رهان حكومى آخر، غير معلن ايضا، هو أن تؤدى مصاعب الحياة الرهيبة فى ظل الاصلاح الاقتصادى إلى تكميش عدد السكان فى مصر، والتخلص، بهدوء، من شرائح اجتماعية، اصبح ينظر اليها على أنها لالزوم لها.. ومعنى ذلك أن الحكومة تراهن على ان يلعب الاصلاح الاقتصادى، نفس الدور الذى كانت تلعبه الكوارث الطبيعية فى التأثير على عدد السكان، مع تارق أن ترلينة من الاجراءات تتخذ، على الصعيدين الأمنى والاجتماعى، لتشتيت ردود الأفعال الناجمة عن مصاعب الإصلاح الاقتصادى.

ويعلق مفكر اقتصادى على هذا الزهان قائلا... «إذا كانت الجماعة الحاكمة تثق ان الاقتصاد سيصحح نفسه بعد ٥ سنوات فلماذا تتكالب على تخزين الشقق والأمرال والتوكيلات والأراضى وفرص العمل، لأحفادها وأحفاد أحفادها من الآن؟»

إن التساؤل يعكس المأزق الحقيقى الذى يعيشه الجميع فى مصر، عاطلين وعاملين، مأزق انعدام الثقة شبه التام فى المستقبل فى ضوء السياسات الراهنة. لكن ماالذى تقدمه تلك السياسات، من واقع بيان الحكومة ودراسات مجلس الوزراء، والدراسات الفنية الرسمية فى شأن مشكلة البطالة؟

نوعيات جديدة من العاطلين

يقدر تقرير مجلس الوزراء ان عدد المتعطلين من المتعلمين، سيصل هذا العام إلى ٣ر٨ مليون مواطن (المخزون من الذين لم يدركهم التعيين) ويقدر أن يصل عدد العاطلين إلى ٥ مليون عام ١٩٩٥ ويذكر التقرير أن برنامج الاصلاح الاقتصادى سيؤدى إلى الاستغناء عن ٢٠٠ ألف عامل وموظف، وأنه تم بالفعل الاستغناء عن ١٢ ألفا فى العام الماضى. ويذكر التقرير أن فئات جديدة

حسنى مبارك



بدأت تدخل سوق البطالة، نتيجة لتغير السياسات الحكومية، من ذلك أنه اصبح لدينا ١٠٠ ألف عاطل من حملة الثانوية العامة، لم يتمكنوا من الالتحاق بالجامعة ويؤكد التقرير أن عدد العائدين من الخليج والعراق، بعد كارثة الغزو، بلغ ٦٧٠ الفا، وأن الحكومة تخطط لاستيعاب ١٠٪ فقط من العمالة فى القطاع الرسمى، عام ١٩٩٤، أى «نهاية الألف يوم، على أن يتولى القطاع الخاص استيعاب نسبة الـ ٩٠٪ الباقية. ويشير التقرير إلى أن حل مشكلة البطالة يتطلب معدل نمو ٨٪ سنويا. ويؤكد الخبراء الرسميون بالمنظمات الدولية ان معدل النمو الحقيقى فى مصر عام ٩١/٩٠ كان- ٥ر٠٪!! ويشير ايضا إلى ان الحكومة ستعمل على تنفيذ الاقتراح الخاص بتعيين الخريجين فى القطاع الخاص، على ان تتحمل مرتباتهم، أو ٧٥٪ منها، فى أول عامين، وذلك تمهيدا لالغاء التزام الحكومة تماما بتعيين الخريجين ويكمل بيان الحكومة، التصور الرسمى لأبعاد مشكلة البطالة، وكيفية حلها، فيذكر المشكلة بحذر وتحت عنوان مراوغ هو «تشجيع الشباب على تملك الصناعات والمشروعات الصغيرة» ويدور كل البيان حول الصندوق الاجتماعى للتنمية، والذى يقدر أن تتاح له موارد ٥٦٠ مليون دولار، ستستخدم لخلق ٧٠ ألف فرصة عمل، من خلال المحليات والأسر المنتجة وبنك التنمية الصناعية والتعاونيات الانتاجية، إن الخدعة الحقيقية هنا تتمثل فى أن الصندوق لم يتلق حتى الآن موارد إلا فى حدود ٩٠ مليون دولار، وأنه أنشئ أصلا لتخفيف رد فعل العمالة التى سيستغنى عنها بسبب الاصلاح الاقتصادى، رغم كل الطنطنة عن أهدافه، وإن استمارات قروض الصندوق تستخدم من الآن فى الاسماعيلية وبورسعيد والشرقية، لخدمة العملية الانتخابية للحزب الوطنى. فضلا عن ذلك فإن المشروعات التى يمولها بنك ناصر الاجتماعى، والقريبة الشبه جدا من مشروعات الصندوق، انخفضت قيمتها من ٩ر١٧٨ إلى ٥ر٥٧ مليون جنيه هذا العام بسبب ركود السوق. وأخيرا أين هو أصلا الصندوق الاجتماعى إنها ليست مفاجأة أن أذكر أنه صندوق سرى، وقد خفيت فى مجلس الوزراء، والحكم المحلى لأعثر له على أثر دون جدوى.

ويكشف بيان الحكومة دون أن يدرى أن وزارة القوى العاملة لم تنفذ سوى ٧٠٪ من خطة الترظيف عام ٩١/٩٠، وأن من تم إيجاد عمل لهم عن طريق مكاتب القوى

العاملة لم يزد عن ٤١٣٥ حالة، من بين ٣٢٧ ألف مواطن سجلوا أنفسهم كباحثين عن عمل، ولم يجد فرصة سوى نصفهم فى القطاع الخاص، وعينت الوزارة ١٢٥ ألف خريج، و٤٩٩٦ متفوق، ووفرت نحو ٢٠ ألف فرصة عمل فى الخارج، بالاشتراك مع المكاتب المختلفة للتسفير... والملفت للنظر تفاقم التشوهات فى هيكل العمالة الرسمية الجديدة، بما لايتفق أبدا ومتطلبات العصر، فمثلا انفرد خريجو الأزهر بحق التعيين حتى دفعة ١٩٨٩، وتم تعيين أكثر من ٣٠ ألفا منهم فى ٩١/٩٠ أى ثلث التعيينات الرسمية، مما يكرس ظاهرة تنامى الاستناد إلى «المقدس» (الشيوخ) فى «التنمية»!! كما يذكر الشيخ خليل عبد الكريم، ويحذر دائما.

وأكثر من ذلك فإن المخففات الاجتماعية التى يذكرها بيان الحكومة، لمواجهة مشاكل البطالة والفقر اجمالا هزيلة للغاية، وهى على وجه التحديد معاشات الضمان الاجتماعى، وحصيلة زكاة بنك ناصر، وقد بلغت ١٨٫٥ مليون جنيه، والأسر المنتجة، وقيل إن عددها ٢٩١ ألف أسرة، وعمليات البر التى تقوم بها وزارة الأوقاف، ولم تتعد مساعدة ٦٠٦٩ حالة.

هذا هو حال التصور الحكومى والحلول الحكومية، بصرف النظر عن الاختلافات التى تثار احيانا حول صحة عدد المتبطلين، وهل هو ٣ مليون أم ١٫٧ مليون، وهى الاختلافات التى تستند إلى بداية ونهاية سن التشغيل، وبصرف النظر عن الحوارات التى تجرى على الساحة النيابية، ممثلة فى مجلس الشورى، أو الساحة الصحفية، والتى برز من خلالها اختلاف داخل الحزب الوطنى، بين الداعين إلى فصل التعلم عن التعيين فقط، كحل للمأزق الراهن فى التعليم والعمل، والفصيل «الاستثمارى» الذى يدعو إلى تحجيم فرص الفقراء فى التعليم من الأصل كمدخل لحل مشكلة البطالة فيما بعد.

الغريب أن تقريرا رسميا خطيرا، كان قد رفع إلى أعلى المستويات، وإلى جهات دولية، وحذر من انحسار الاهتمام- مجرد الاهتمام- بإثارة النقاش حول مشكلة البطالة، ونوه إلى أن المشكلة لم تعد تذكر على أى صعيد بعد أن دارت مناقشات حامية حولها عام ١٩٩٠ «وتوجت» بإعلان الحزب الوطنى رأس جدول أعمال مؤتمره العام، تبنيها على وبمرارة بالغة وجه التقرير فى نهايته أربعة اسئلة نوردها بنصها هنا:

- هل يمكن أن تقوم عملية مترابطة لصياغة السياسات على المستوى القومى، فيما يتعلق بقضية تتصل بكل نواحى النسق الاجتماعى والاقتصادى والسياسى، مثل البطالة والتشغيل فى مصر؟

وهل يمكن أن يكون اتخاذ القرارات بشأن قضية حساسة سياسيا مثل هذه عقلانيا (بمعنى الركون إلى المعلومات و التحليل الموضوعى)؟

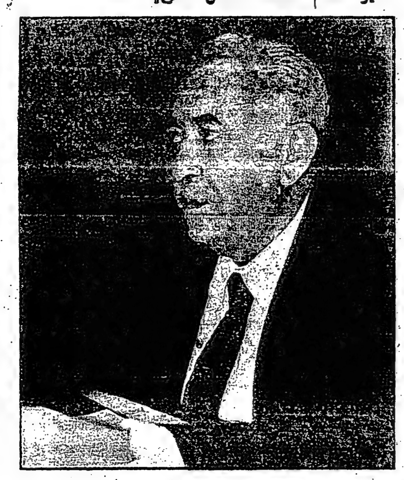
وعلى أى مستوى فى جهاز الحكم تؤخذ القرارات؟

وهل يمكن أن ينشغل متخذ القرار الفعلى بعملية عقلانية تستخدم نظام معلومات دقيق وتهتم بالتحليل الموضوعى؟. ونترك للقراء الحكم على المناقشات التى دارت فى الأيام الأخيرة فى ضوء هذه الاسئلة!

ذمة الحكومة وذمة التاريخ

ولا يكتمل الحديث عن الرهانات السرية، والبيانات المعلنة، الا بذكر مجموعة من البيانات الرسمية، التى لاتعلن ايضا، لانها تكشف إلى حد بعيد طبيعة النسق الاجتماعى والاقتصادى والسياسى المسيطر وعيوبه الجوهرية، ومن هذه البيانات، التى ننقلها عن أدق التقارير الرسمية على الإطلاق، فى مجال العمالة، وهو التقرير النهائى، لقاعدة بيانات التشغيل والعمالة فى مصر، والذى شارك فيه عشرات الباحثين والفنيين، بقيادة لواء د. مهندس مختار هلودة، ود. نادر فرجانى، وفى إطار جهاز التعبئة وبالتعاون مع الحكومة الكندية.

- يؤكد البحث أن ٢٠٪ ممن بحثوا عن عمل، ولم يجدوا، استخدموا وسيلة واحدة فقط للبحث، واستخدم الباقون، وسائل، بلغ


بكر محمود رسول-
المدير العام لمنظمة العمل العربية

عددها فى الشريحة الأخيرة أكثر من ٦ وسائل. ويكشف التقرير بالنسبة للباحثين عن العمل ايضا، أن ٢١٫٩٪ لجأوا للتسجيل فى مكتب حكومى، و٦٫٣٪ للتسجيل فى مكتب قطاع خاص و١٦٫٢٪ دخلوا مسابقة تعيين، و٣٢٪ تقدموا بطلب عمل، و٤٨٪ اختاروا التحرى فى موقع العمل، و٣٫٦٪ نشروا طلبات عمل، و٢٦٪ استجابوا لاعلانات طلب عمالة، و٧٫٥٪ انتظروا بأماكن تجمع العمالة (سوق الأنفار) و٥٫١٪ بحثوا عن مقومات مشروع خاص، و١٫٢٪ طلبوا تصاريح مشروع خاص، و٢٫٢٪ قاموا بترتيبات تمويل مشروع خاص و٢٧٫٨٪ قاموا بالاتصال بصاحب عمل، و١٠٫٤٪ قاموا بالاتصال بمقاول انفار، ويجب أن تفهم النسب السابقة فى ذاتها، هكذا يشير التقرير إذ أن مجموع النسب لايساوى ١٠٠٪ فقط، بسبب تعدد الاجابات وطبيعة تصميم البحث، الذى استهدف أعلى معايير للدقة العلمية. وتبين أن ٤٦٪ لم يبحثوا عن عمل من الأساس، فعلوا ذلك، لأنهم لايؤمنون أن هناك فرصة عمل.

أما الذين وجدوا فرصة عمل بالفعل، فقد قارب الذين وجدوا الفرصة منهم، عن طريق وساطةالأقارب نحو ٥٠٪ وإذ سألت د. نادر: ألاحظ من النظر المباشر «وجلد» النخبة اصبح سميكا فى مسألة تأكيل ولاد الناس عيش مارأيك؟ قال: إن النسبة التى وجدت العمل عن طريق الأقارب لازالت عالية، غير أن مايلفت النظر بالفعل، هو أن الذين كانوا يجدون الفرصة زمان وهم فى موقع قرابة من الدرجة الثالثة أو الرابعة أو مابعد ذلك لن يجدوها فى المستقبل، لأن الحلقة تضيق فى هذا المجال، وذلك غير منفصل عما يمر به المجتمع المصرى من تفكك فى الروابط على كافة المستويات.

وبطبيعة الحال فان بالتقرير حقائق أخرى ذات دلالات خطيرة، منها أن البطالة السافرة، ليست إلا قمة جبل الجليد الطافى، والذى يمثل نقص تشغيل العمل المتاح فى الاقتصاد الرسمى، ومنها أن الهجرة أصبحت سمة هيكلية فى الاقتصاد والبنية الاجتماعية فى مصر، وأن تأثير سياسة الانفتاح الاقتصادى (السياسة التى يراهن على أن تستوعب ٩٠٪ من العمالة عام ٩٥) كان هامشيا فى مجال التشغيل، وأن الداخلين الجدد إلى قوة العمل فى الصعيد، أكثر معاناة فى ايجاد فرصة عمل، ويؤكد التقرير أن جميع العمالة

الرسمية فى مصر منضبطة تعاقديا تقريبا، بينما العمالة المنضبطة فى القطاع الخاص ١٣٪ فقط. وقد لاحظ التقرير أن هناك معينا هائلا من الاستعداد الفردي للتكيف الاجتماعى مع ظروف أسواق العمل، ويشمل ذلك الاستعداد لممارسة أي عمل، يدوى أو حرفى، والتدريب عليه، من أجل دخل أفضل ويشكل هذا الاكتشاف المؤيد بجداول معقدة، ضربة قاصمة لمن يدعون إلى تقليص فرص التعليم الجامعى وزيادة التعليم الفنى، بحجة تعويد «شبابنا» على العمل الفنى واليدوى واحترامهما.

خالد يرد

* على جانب آخر أكد خالد محيى الدين زعيم المعارضة البرلمانية فى مجلس الشعب، فى رده على بيان الحكومة، أن التصنيع هو الحل الرئيسى لتخفيف مشكلة البطالة، وقال إنه لن تقوم مشروعات صغيرة مالم تقم مشروعات كبيرة تؤدى إلى جذب المشاركات الصغيرة. وقال خالد إن حساب نسب التضخم الحقيقية يؤدى إلى استنتاج أن الزيادة فى معدلات الاستثمار ستكون بالسلب هذا العام قياسا على العام السابق. وتساءل: اذا كانت الحكومة قد طلبت من الهيئات الدولية ٥ مليار دولار لحل مشكلة ٦٧٠ الفا عادوا من الخليج فاننا نحتاج إلى ٢٠ مليار دولار لحل مشكلة باقى العاطلين وهذا لايتفق مع صفر حجم الاستثمارات العامة، بل والخاصة، وفى خطة الدولة، ولا يتفق مع رضوخ الحكومة لمطلب صندوق النقد بجعل ١١٪ من جملة الاستثمار للاستثمارات العامة. وكانت الدراسات التى اعدها التجمع قد أكدت أن الصندوق الاجتماعى لن يحل سوى نحو ٤٪ من مشكلة البطالة، كما أكدت أن خلق فرصة عمل فى مصر الآن يتكلف ٢٠ ألف جنية، بينما تبدأ قروض الصندوق الاجتماعى من ١٠ آلاف جنيه. والمعروف ان التجمع كان قد أصدر دراسة شاملة حول البطالة وحلولها المقترحة أشرف عليها د. عثمان محمد عثمان الخبير بمعهد التخطيط القومى، وقد تم طبعها فى كتاب، العام الماضى، وإرسالها إلى كافة الجهات المعنية.

وكان خالد محيى الدين قد استشهد فى رده على بيان الحكومة بتقارير البنك الدولى، الذى توليه الحكومة ثقتها، ومادامت لاترى الواقع المعاش، فأنكر رئيس الوزراء انه اطلع على التقرير، والآن يأتى تقرير آخر للبنك الدولى أعلن منذ ايام ليدعم ماطالب به خالد محيى الدين (التصنيع) حيث يؤكد أن بطء معدلات النمو فى قطاع الزراعة المصرية، جعل مساهمتها فى الناتج المحلى تنخفض من ٣٠٪ عام ٧٤ إلى ٢٠٪ الآن، وهذا يؤكدان التحويل الرسمى على قطاع الزراعة فى تخفيف حدة البطالة مستقبلا، لا يستند إلى أساس، ولابد من الإشارة إلى أن انخفاض مساهمة قطاع الزراعة جاء لحساب زيادة مساهمات قطاعى التجارة والخدمات لاقطاع الانتاج السلعى.

وأكثر من هذا يبشر تقرير البنك الدولى بأن نصيب الفرد السنوى، من الناتج فى مصر، انخفض إلى ادنى من الحد الذى وضعته المؤسسة الدولية للتنمية، التابعة للبنك، كشرط لمنح موارها لمن يقلون عنه. والمعنى الكامن وراء ذلك اننا نفتقد فرصة العمل وفرصة العيش معا.

وقد اتخذت الصحافة اليمينية فى مصر، من الرد القوى الشامل لخالد محيى الدين على بيان الحكومة، والتعبير الذى اطلقه د. عاطف صدقى على رد خالد، وهو تعبير «أفكار خالد محيى الدين أصبحت فى ذمة التاريخ». مادة لإحياء حملة الهجوم على اليسار وعلى برامجه لتبنى قضايا الفئات المحرومة من الحق فى الحياة والعمل ويمكن للمرء ان يتساءل ماذا يمكن أن تقول تلك الصحف عن الكلمات التالية التى ذكرها مسئول لاينتمى إلى التجمع ولا إلى اليسار..

* الأستاذ بكر محمود رسول مدير منظمة العمل العربية بالقاهرة حيث قال إن عدد العاطلين المسجلين فى العالم العربى، تجاوز ٦ مليون عاطل، وانه مطلوب ٦ر٢ مليون فرصة عمل على الأقل سنويا، لحل مشكلة البطالة، وقال إن السنوات الماضية شهدت مزيدا من التردى فى فرص التشغيل نتيجة تعثر التنمية وبرامج إعادة الهيكلة الاقتصادية وتيارات الهجرة المرتدة ودعا إلى شعار المنظمة بجعل عقد التسعينات عقدا للتشغيل، وذلك من خلال دعم التعاون والتكامل العربى، وتشجيع تنقل العمالة العربية والحد من سلبيات إعادة الهيكلة، وتنظيم حركتى العمل ورأس المال. وذكر ان التقرير السنوى لمنظمة العمل العربية أكد على أن الحد الأدنى، الذى يمكن أن يتخذ معيارا للحكم على مجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هو تكافؤ الفرص من خلال توفير التعليم المناسب والعمل المناسب والدخل المناسب والمكسب المناسب.

د. نادر فرجانى:

أكد د. نادر فرجانى، الأستاذ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، والمدير الفنى لمشروع قاعدة بيانات العمالة والتشغيل، أن الفرص التى يتيحها دمج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى، للعمالة المصرية ضئيلة جدا، وستتوجه الى اصحاب الكفاءات العالية فقط، وقال إن التشغيل الكامل، يجب أن يظل هدفا لنا، فى إطار سياسة بديلة للتنمية، تعتمد على المشروعات الانتاجية، كثيفة العمالة، خلافا لنمط المشروعات الكثيفة رأس المال، الحالى، والذى لايخدم سوى الوكلاء والمستوردين. وقال إن التيار الإسلامى ليس لديه حل حقيقى لمشكلة العمالة، وإن بدا أن طريقته «السلفية»- العودة إلى انماط قديمة للعمل والانتاج- توفر بعض فرص العمالة. وأوضح أن الحكومة لن تهتم بالمتعطلين الا اذا شعرت أن التيار الاسلامى، بدأ ينظمهم ويستقطبهم. وحول انعكاس قضية البطالة فى العالم على الواقع المحلى، قال ان تدويل الاقتصاد يمكن أن يؤدى إلى كارثة فى مجال العمالة ويضع مصاعب اضافية أمام الباحث عن فرصة عمل (تذكر المصريين الذين قطعت أطرافهم على الحدود الألمانية التشيكية) بحيث سيبدو أمام الباحث عن الفرصة، ولو فى مكان محلى ناء، أنه منافس من ملايين، وحذر من استمرار الفساد وهيمنته البيروقراطية على النشاط الاقتصادى، كما حذر من الاستمرار فى الاعتماد على الهجرة الخارجية، بعد انكماش فرص العمل فى الخليج وقال إن آخر تقدير عن العمالة المصرية فى الكويت يشير إلى انها بلغت ١١٠ ألف نسمة، بينما كانت قد وصلت ١٦٠ ألف قبل الغزو.

وقال إن عناصر الوصفة الحالية للإصلاح الاقتصادى، والتى تعتمد على الخاصخصة ورفع الأسعار، وترشيد الانفاق الحكومى، وتخفيض الاستثمارات العامة، والتى يراهن على انها ستصحح هيكل الاقتصاد بعد سنوات، هى فى أكثر التعبيرات تهذيبا، غير مؤكدة النتائج.

د. نادر قال إن عدداً من الأبحاث، فى إطار مشروع قاعدة بيانات العمالة، لم يتم، ومنها العمالة فى قطاع الاستثمار، وعمالة الأجانب فى مصر، لأسباب مختلفة، وقال إن البحث المعمق فى نتائج البيانات الناجمة عن المشروع سيبدأ من الشهر القادم.

مشروع قانون تشتيت المستأجرين

وعودة العزب والوسايا في الأرض الزراعية

فايز عقل

طرح الحزب الوطني الديمقراطي المشروع الجديد للعلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر للأرض الزراعية في ظروف اقتصادية قاسية يمر بها الاقتصاد الزراعي والفلاح المصري تعكسها الزيادة الكبيرة في الواردات الزراعية التي بلغت ٣٨٪ من القمح عام ٨٩/ ١٩٩٠ بالمقارنة لعام ٨١/١٩٨٢ وانخفاض الإكتفاء الذاتي من المحاصيل الزيتية إلى مايزيد عن ٢٠٪ من احتياجاتنا. وقد انخفض إنتاج فدان القطن عن ٩ و١٠ قنطار إلى ٤ قنطار أو أقل رغم الزيادة الكبيرة في أسعار مستلزمات الإنتاج من بذور وكيماويات وعمالة ومبيدات مما دفع الفلاح إلى الهرب من زراعة القطن لأنه لايغطي تكاليفه كما يقول الفلاحون. حتى زراعة الخضار ليست مضمونة وفي مهب الريح فقد قام اثنان من الفلاحين باستئجار مساحة ٦ أفدنة لزراعتها طماطم وخيار وقد ارتفع سعر كيلو تقاوي الطماطم من ٧٠ جنيها إلى ٦٠٠ جنيه وسعر كيلو لب الخيار التقاوي من ٣٠ جنيها إلى ١٧٥ جنيه وتراوح سعر كيلو المبيد مابين ٨٠ جنيها، ١٢٠ جنيها. ولم يحصدا من مساحة ٦ فدان كيلو خيار واحد أو قفص طماطم وباع كل منهم جاموسته لتسديد الايجار والتكاليف ولم يعرفا سبب تلف المحصول حتى الآن. وتصل تكاليف فدان الأرز إلى حوالي ٨٠٠ جنيه واذا وصل انتاجه إلى ٣ طن يغطي تكاليفه وهكذا بسبب سوء السياسة الزراعية أصبح الفلاح يخرج من الموسم بخفي حنين.

ونتيجة لارتفاع تكلفة الإنتاج وثبات أو انخفاض إنتاجية الفدان ارتفعت أسعار الخضار وأصبح العديد من أنواع الخضار والفاكهة ليس في متناول محدودي الدخل

ضرورة مراعاة التوازن الاجتماعي

ونسأل أنفسنا إلى أي مستوى ستصل أسعار الخضروات في حالة مضاعفة القيمة الايجارية فجأة ومستلزمات الانتاج بعد مضاعفة أسعار الطاقة والكيماويات؟

سيحصل المواطن على كيلو الأرز بسعر ٥ر٢ جنيه وكيلو الطماطم بثلاث جنيهات.. الخ

وليس هناك اعتراض على رفع القيمة الإيجارية ولكن ليس دفعة واحدة إنما على عدة سنوات بنسبة محددة ولتكن خلال اربع سنوات بنسبة ٢٥٪ سنويا حتى لايكون المستهلك أو المستأجر الضحية نتيجة لضعف القوى الشرائية، وخصوصا إن مشروع العلاقة الإيجارية للعقارات يقترح رفع القيمة الإيجارية تدريجيا خلال ٥ سنوات، كما أن مشروع قانون العاملين المزمع مناقشته يتم دراسته على أساس رفع مرتبات العاملين تدريجيا. فلماذا لا يتم رفع القيمة الإيجارية للأرض الزراعية تدريجيا أيضا؟ حتى تتوازن أسعار السلع الزراعية مع زيادة دخل العاملين وأصحاب العقارات وخصوصا القديمة التي يعيشون على دخلها

إن مضاعفة الايجار (١٥ مثل الضريبة)



يوسف والى

دفعة واحدة سيحدث آثارا سيئة ليس على المستأجرين فقط ولكن على كافة المواطنين ذوى الدخل المحدود.

تفتيت الحيازة
انخفاض الإنتاج الزراعى

لقد انحاز مشروع القانون إلى جانب المالك ضد المستأجر بشكل تعسفى حيث أعطى للمالك الحق فى بيع ٥٠٪ من المساحة المواجره وإخلاء المستأجر منها مقابل ١٥٠ مثل الضريبة، كما حدد مدة خمس سنوات يفسخ العقد بعدها ويتم الاتفاق على مدة محدده لعقد الايجار. وحق المالك فى الحصول على أرضه عند وفاة المستأجر بأستثناء نصيب الابن الذى يعمل فى الزراعة طبقا لحقه فى الميراث الشرعى فى أبيه. هذا الانحياز للمالك يهدد بتفتيت الحيازة وخصوصا إن معظم المساحات المؤجرة بسيطة تتراوح بين نصف فدان وفدانين.

وسيكون لذلك أثره السلبى على الانتاج الزراعى لأن المالك الذى ليس مهنتة الزراعة (وهم الأكثرية) لايستطيع مزاولة مهنة الزراعة بنفس خبرة الفلاح الذى قضى حياته يعمل بالزراعة أباً عن جد وهذا سيقلل من انتاجية الفدان، كما أن تحديد مدة زمنية لعقد الايجار لا يشجع المستأجر على تحسين التربة لزيادة جودة الأرض لأنه سيتركها فى نهاية العام ولا يعنيه إلا الحصول على محصول السنة.

وحينما حدد المشروع حرمان أبناء الذين لايعملون بالزراعة فى حالة وفاة الأب تجاهل أزمة البطالة التى يعانى منها خريجو الجامعات والمدارس الفنية والذين يعمل العديد منهم فى الريف مع أهلهم فى الأرض التى يستأجرونها.. هل يشرد هؤلاء؟

عودة العزب والوسايا

إن الإصرار على حق المالك فى إخلاء أرضه من المستأجر سيؤدى إلى صراع فى الريف بين ١٫٢ مليون أسرة يمثلون حوالى ٦ مليون مواطن وبين الملاك ويقضى على الاستقرار الحالى فى الريف

ويتح الفرصة أمام أصحاب الدخول الطفيلية ومن كونوا ثروات مشبوهة وأموالاً غير نظيفة، باستغلال أزمة الملاك الصغار وشراء ممتلكاتهم وتجميع أكبر قدر من الأرض كى يتربعوا على عرش الريف بأنشاء العزب والوسايا وعودة قهر الفلاحين. بل إن الزارعين أصحاب الملكيات الصغيرة حتى ثلاثة أفدنه سيكونون ضحية أيضا فى ظل ارتفاع مستلزمات الانتاج وسيادة الميكنة الزراعية وعدم قدرتهم على تنمية ملكياتهم الصغيرة لأنه ليس هناك فلاح يملك فدانا يستطيع أن يشترى فدانا آخر. وهكذا يتم

محدودو الدخل.. ضحايا القانون الجديد للإيجارات للأرض الزراعية

مضاعفة إيجار الأرض الزراعية تدريجيا إسوة بقانون إيجار المساكن وقانون العاملين للمحافظة على التوازن الاجتماعى.

هل يبدأ الصراع فى الريف بين ١٫٢ مليون أسرة مستأجرة وملاك الأرض الزراعية.



محمد عراقى

القضاء على أول قانون اجتماعى أصدرته ثورة يوليو ليعود الريف كما كان قبل ٣٩ عاما بعد أن يصبح المستأجرين وصغار الملاك عمالاً زراعيين

التجمع يطرح البديل

حاولت الحكومة منذ عدة سنوات طرح هذا المشروع ولكنها تراجعت أمام خطورة عدم الاستقرار فى الريف، وهاهى الآن تخضع لشروط صندوق النقد الدولى وتطرح المشروع تحت شعار تحرير الزراعة وفى المقابل يطرح حزب التجمع البديل المتمثل فى

أولا: مضاعفة القيمة الايجارية تدريجيا خلال أربع سنوات.

ثانيا: حق المالك فى بيع أرضه بالسعر الحاضر إلى المستأجر على أن ينشأ بنك لتمويل شراء الأرض الزراعية يمول من فرق بيع المحاصيل الزراعية يقوم بأقراض المستأجر بضمان الأرض يسدده على ثلاثين سنة بفائدة معقولة إسوة بما هو متبع فى التعاون الإسكانى. وهذا سيدفع الفلاح إلى زيادة إنتاجية الارض لتسديد الأقساط واحساسه بالملكية.

ثالثا: ألا يتم المساس بمدة عقد الايجار ولايحدد له مدد زمنية حتى لا تحدث مضاربة فى الأرض الزراعية أو تبويرها وتحويلها إلى مبان.

إن الموقف جد خطير ومستقبل ١٫٢ مليون أسرة مستأجرة مظلم فى ظل مشروع هذا القانون.. وسيكون هناك ضحيتان المستأجر والمستهلك محدودا الدخل وستصبح الحياة على أرض مصر نار.. نار الأسعار.. ونار القلاقل.. ونار المظلومين.

بعد عام واحد من تأسيسها :

شركات الصرافة

ترتكب جرائم اقتصادية فى سوق النقد الأجنبى

محمود المصرى

هددت إدارة الرقابة على النقد الأجنبى بالبنك المركزى بغلق أكثر من ١٥ شركة صرافة لمحاولتها **المضاربة على أسعار العملات** خاصة الدولار الأمريكى والريال السعودى والدينار الكويتى. الأمر الذى كاد يصيب الدولة بكارثة مالية خطيرة، وانهيار عدد من البنوك الصغيرة.

لم يمر على هذه الواقعة شهر أن والتى عرضتها إدارة النقد الأجنبى فى مذكرة رسمية لمحافظ البنك المركزى د. صلاح حامد، حتى جاء تقرير هام لمكتب وزير الاقتصاد بقيام أكثر من شركة صرافة بعد دمن المخالفات، فى مقدمتها ظهور سوق موازية «سوداء» **فى النقد الأجنبى** حيث قامت تلك الشركات بعرض أسعار للعملات الأجنبية بزيادة تصل فى بعض الأحيان إلى ١٥و٢٥٪ عن السعر السائد فى السوق المصرفية الحرة، رغم أن القانون ينص على أن الفارق يجب ألا يتعدى ٥٪ فقط.

وبجانب تلك المخالفه لنص القانون قامت شركات الصرافة بتجنيب مبالغ نقدية من حساباتها والوارده إليها من حركة الشراء، حتى تتهرب من سداد النسبة المحددة طبقاً للقانون وهى ١٠٪ للبنك المركزى. واعتبر التقرير ذلك محاولة لتهريب تلك المبالغ، والتى أشار التقرير إلى أنها تجاوزت ٥٠ مليون دولار. وكان نصيب شركة واحدة حوالى نصف هذا المبلغ.

وارتفع هذا الرقم فيما بعد وفى أوائل يناير الماضى وصل المبلغ إلى نحو ٦٥ مليون والدينار دولار.

شراء من البنوك

واتضح أن ثلاث شركات صرافة إحداها يمتلكها تاجر عمله سابق قامت باتفاق مع ٧ بنوك صغيرة، بشراء يقرب من ١٧٥ مليون دولار دفعة واحدة من رصيد النقد الأجنبى لديها. بل أشارت المعلومات المتوفره لدى رقابة النقد الأجنبى أن هناك اتفاقيات مشابهة مع بنوك أالسعوديات صرافة غير تلك المتهمة بتلك الملعب، وتم توجيه انذار لها جميعا لوقف هذه الاتفاقيات فوراً.



د. صلاح حامد

وبادر وزير الاقتصاد د. يسرى مصطفى بعقد اجتماع عاجل مع قيادات الوزارة، ثم اجتماع مشترك مع محافظ البنك المركزى واتحاد البنوك ولجنة تحديد أسعار الصرف اليومية. وانتهت تلك الاجتماعات إلى ضرورة اتخاذ اجراءات صارمة ضد شركات الصرافة المخالفة واتخاذ الوسائل الكفيلة لمنع تكرار تلك الظاهرة.

وأصدر وزير الاقتصاد قراراً بوقف نشاط الشركات المخالفة واحالتها للجان التحقيق فوراً وتشكيل لجنة خاصة للرقابة على شركات الصرافة على أن تقدم تقريراً كل ثلاثة شهور للوزير المختص.

وقال وزير الاقتصاد إن الوزارة لن تتهاون فى اتخاذ أى اجراء كفيل بحماية الاقتصاد الوطنى، وسيتم وقف نشاط أى شركة بل تصفيتها بمجرد ارتكابها مخالفات من هذا النوع.

التحقيق

ويقول ملف التحقيق مع واحدة من تلك الشركات والتى يقع مقرها بشارع قصر النيل وتعاملت مع ثلاثة بنوك استثمارية، أن المالك الأصلى لها تاجر عمله شهير، ومتهم فى ١٣ قضية تهريب نقد أجنبى واتهم مرة فى تهريب الآثار، ومحاولة ادخال صفقة أغذية فاسدة للبلاد.

ويقول ملف التحقيق مع الشركة الثانية ومقرها شارع رمسيس أن المالك الأصلى اثنان من تجار المخدرات والمؤسسان لشركة توظيف أموال صغيرة ثناء وجودهما بأحدى الدول العربية.

وتقول ملفات التحقيق التى مازالت لم تكتمل حتى الآن، أن أصحاب تلك الشركات رفضت وزارة الاقتصاد تأسيس شركتين لهما لعدم تمتعهما بسمعة طيبة، وهى أحد شروط التأسيس، كما أنهم ليسوا أهل ثقة كما رفضت الوزارة أيضاً التأسيس بأسم أزواج وأنجال هؤلاء الأشخاص مرة أخرى.

وأشر رئيس لجنة تأسيس شركات الصرافة على ملفى التأسيس بعبارة «سبق رفض التأسيس، ويراعى ذلك فى أية محاولات

أخرى».

تحايل

ومع ذلك تم تأسيس الشركتين بأسم الوفاء والنيل ومارسا نشاط الصرافة لمدة تقترب من العام، وكانت الشركتان ضمن المجموعة الثانية لشركات الصرافة التى يسمح بقيامها وعددها ١٦ شركة.

ويقول الملف إن أصحاب تلك الشركات الأصليين لجأوا لأسماء كبيرة من رجال الأعمال ومدير عام بأحد البنوك العامة -والذى اعترف فيما بعد بالوقائع السابقة- لتأسيس الشركتين بأسمائهم، وصدرت الموافقة بعد تقديم الأوراق بحوالى ١٥ يوماً واتضح أيضاً أن التأسيس كان على الورق فقط، حيث أن أصحاب الشركتين الأصليين حصلوا على تعهدات من المؤسسين الوهميين بأنهم غير شركاء ولايملكون شيئاً فى الشركتين وأن مهمتهم الإدارة فقط.

المتهم الأصلى برىء

وبعد إجراء التحقيقات فى هيئتى الرقابة على البنوك والنقد الأجنبى، فشلت كافة المحاولات القانونية فى استدعاء أصحاب الشركات الأصليين لعدم وجود دليل جنائى ضدهم. وأصبح المتهمون أبرياء ووجهت الرقابة اتهاماتها لمدير عام البنك «رئيس الشركة» والذى كان يتقاضى راتباً شهرياً ٢٠٠٠ دولار من شركة الصرافة المملوكة لتاجر العملة سابقاً.

وطلبت الرقابة على النقد الأجنبى من وزير الاقتصاد التصرف فى الأمر.. والذى أحال الموضوع برمته لنيابة الشئون المالية والإدارية.

وعلى مدى ٢٠ يوماً قامت نيابة الأموال بالتحقيق مع المتهمين. حيث أحالتهم للمحاكم واستدعت فى نفس الوقت مؤسسى الشركتين الذين نفوا علاقتهم بتلك الشركات تماماً.

ومازال التحقيق جارياً حتى الأن.

أما الشركة الثالثة وهى شركة السعودى للصرافة فقد تقرر وقف نشاطها بعد أسبوع من التحقيقات وتصفيتها نهائياً، وإدراج اسم مؤسسها وهو تاجر جملة فى قوائم الممنوعين من تأسيس أى عمل مصرفى فيما بعد.

وفور ذلك أصدر وزير الاقتصاد قراراً بإحالة أى شركة تخالف نص القانون لنيابة الأموال والزام كل شركة بتقديم حساباتها شهرياً للجهات المختصة على أن يقوم البنك المركزى بتحصيل نسبة من حصلية الشراء للنقد الأجنبى التى تقوم بها كل شركة وسداد قيمة هذه النسبة بالعملة المحلية.

ومن الوقائع التى يجرى التحقيق فيها اتهامات وردت فى الملف لثلاثة من مسئولى وزارة الاقتصاد استبعدوا خمس شركات صرافة من قوائم المخالفات، رغم وجود دلائل على مخالفاتهم كانت احدى هذه الشركات تابعة لأحد البنوك الخاصة، وشركة أخرى بالأسكندرية.

رجال الأعمال يهددون

بعد قيام وزارة الاقتصاد بتشديد الرقابة على شركات الصرافة.. اجتمع مجموعة من أصحاب تلك الشركات ومعظمهم من رجال الأعمال.. وأعدوا مذكرة قدموها لرئيس الوزراء ووزير الاقتصاد. يحتجون فيها على ما أسموه بالمعوقات التى تقوم بها الوزارة لإفشال سياسة تحرير سعر الصرف، وتحرير الاقتصاد القومى بشكل عام، خاصة، أن هذا سيؤثر -من وجهة نظرهم- على خطة الدولة الشاملة للتحرير.

وطالب أصحاب الشركات برفع قبضة وزارة الاقتصاد عن شركات الصرافة، واعتبروا تلك المخالفات أخطاء عادية فى بداية تنفيذ سياسة جديدة على الاقتصاد المصرى.

والغريب أن نائب مدير البنك الدولى أثناء زيارته للقاهرة مؤخرا أثار هذا الموضوع مع المسئولين المصريين بعد لقاء عقده مع رجال الأعمال وطرحوا فيه الموضوع.

ثلاث شركات صرافة قائمة يمتلكها تجار عملة

تكليف نيابة الأموال بالتحقيق الفورى مع الشركات المخالفة

رجال الأعمال وأصحاب الشركات يشكون الحكومة للبنك الدولى



د. يسرى مصطفى

وكان رد الحكومة متمثلة فى وزارة الاقتصاد أن مخالفات الشركات واضحة إلا أن نائب رئيس البنك الدولى طلب المرونة فى التعامل مع شركات الصرافة للتحرير الكامل، ورفع كافة القيود.

وعندما سألت مسئولاً اقتصادياً كبيراً عن الموقف الحكومى من تلك الطلبات قال إن هناك حدوداً مسموح بها وحدوداً غير مسموح بها. وقال الوزير أنه إذا تركنا شركات الصرافة دون رقابة سيفقد البنك المركزى دوره.

وعلمت «اليسار» أن قانون البنوك والأئتمان الجديد، سيضع بعض الضوابط المتعلقة بتعامل البنوك مع شركات الصرافة.

يقول وزير اقتصاد سابق ورئيس شركة صرافة حالياً، أن شركات الصرافة يمكن أن تكون كارثة على الاقتصاد الوطنى. فهناك العديد من الشركات التى أصبحت تمثل شركات توظيف وبورصات أموال غير رسمية ويجرى عمله تحت ستار رسمى فالرقابةمطلوبه مع وجود مسئولين من ذوى الخبرة المصرفية على رأس تلك الشركات خاصة أن قدرات الاقتصاد المصرى فى الوقت الراهن لاتحتمل صدمة مصرفية.

ويبقى أن نقول هنا أن وكيل وزارة الاقتصاد لشئون النقد الأجنبى د. رفيق سويلم كان على رأس المعترضين على قيام شركات الصرافة فى الوقت الحالى، لكونها ستكون ذات أثار سلبيه على سوق النقد فى مصر. وكان من بين مبرارات رفضه ما حدث من مخالفات فى العام الأول من عمل نظام الصرافة فى مصر.

بعد مصادرة الأزهر لكتب سعيد العشماوى

مجدى حسنين

«ممنوع من السفر.. ممنوع من الغناء. ممنوع من الكلام.. ممنوع من الاشتياق.. ممنوع من الاستياء.. ممنوع من الابتسام.. وكل يوم فى حبك تزيد الممنوعات- وكل يوم باحبك أكثر من اللى فات»..

كثيرة هى عبارات «ممنوع» فى تراثنا الفكرى العربى، تحذر الكتاب والمبدعين من الاقتراب من تابوهات ثلاثة هى الجنس- الدين- السياسة.. وأحيانا يتفق الدين والسياسة ضد من يقترب من الجنس.. وكثيرا ماتتفق السياسة مع الجنس فى وجه من يجرؤ على الاقتراب من الدين.. وهكذا حتى أصبحت حقول البحث فى الفكر العربى.. هى حقول ألغام، تنفجر فى وجه من يقترب وتشوه معالم جسده، حتى يصبح خارج السياق العام غير ذات معنى، فى جملة فقدت شرط حسن السكوت عليها.

هذا ماحدث مع طه حسين ونوال السعداوى وعلى عبد الرازق وسعيد العشماوى ويوسف القعيد وأحمد فؤاد نجم ومحمد عمارة ونجيب محفوظ ولويس عوض وعبد الرحمن الشرقاوى ونجيب سرور.. كما حدث مع محمد عبد السلام العمرى وعلاء حامد الذى صدر ضده حكم بالسجن ثمانى سنوات بسبب رواية. والغريب أن جهات المصادرة، والمنع تتساوى فى نظرها أغنية مثل «أحمد حلمى اتجوز عايدة» مع سفر عظيم مثل «أولاد حارتنا» أو «مقدمة فى فقة اللغة» أو «فى الشعر الجاهلى» ولاترى فرقا بين «ايه ياراجل انت ده» التى تملأ الدنيا ضجيجا واسفافا وبين «الاسلام السياسى» أو «تلك الرائحة».. والخوف أن يأتى اليوم التى تصبح فيه الكتب المصادرة أكثر عددا من الكتب المتداولة بين أيدينا أو المسموح لها بالنشر والعرض فى الاسواق. ويكفينا فى هذا الصدد أن نشير إلى الإحصائية التى نشرتها الدورية التاسعة الصادرة عن اليونسكو فى نوفمبر ١٩٨٨ حول انتشار الكتاب فى العالم، وتطورات توزيعه من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٨٦، اذ تراجع انتشار الكتاب فى الوطن العربى من ٣٨ كتابا لكل مليون مواطن عام ١٩٦٥ إلى ٣٦ كتابا لكل مليون مواطن عام ١٩٨٦.. هذا فى الوقت الذى يقف فيه مجمع البحوث الاسلامية بالأزهر الشريف بالمرصاد لكل مجدد أو باحث مبدع يحاول قراءة دينه وتراثه قراءة جديدة. فيصادر كتبه، بدافع أنها تشوه الإسلام وتجرحه. وهذا ماحدث مع كتب المستشار محمد سعيد العشماوى فى معرض القاهرة للكتاب الأخير، التى أعادت إلى الأذهان معركة طه حسين ابن الأزهر مع جمود شيوخه، فى سبيل إعلاء حق المعرفة والتنوير والتجديد.

(هذه أول سابقة فى التاريخ)..

هكذا بدأ المستشار محمد سعيد العشماوى حديثه، مؤكدا أنه منذ دخول الاسلام إلى مصر، ومنذ نشوء الأزهر الشريف، لم يصادر مجمع البحوث الاسلامية خمسة كتب لمؤلف مرة واحدة، دون ابداء الأسباب ودون أن يكون له حق فى المصادرة، خاصة أن بعض هذه الكتب موجودة فى الأسواق منذ ثلاثة عشر عاما، ولو كان فيها مطمن، لاتخذ حياله الإجراء القانونى فور صدوره. والقضية برمتها أعادت إلى الذهن موقف الأزهر الشريف من الفكر والتجديد، خاصة أن القانون لم يعط الأزهر حق الضبطية أو مصادرة أى كتاب، ولذلك فوجئ الجميع بمصادرة كتب المستشار سعيد العشماوى الخمسة من جناح دار سينا للنشر بمعرض القاهرة الرابع والعشرين للكتاب. وذلك يوم ١٩٩٢/١/٧، بمعرفة لجنة مشكلة من الادارة العامة للبحوث والتأليف والترجمة بمجمع البحوث الاسلامية، يرأس اللجنة الشيخ محمود خليفة عبد الله، وعضوية كل من محمد سامى السيد ابراهيم وأحمد حسن السيد ومحمد محمود خطاب، وفى يوم ١٩٩٢/١/١١ قامت نفس اللجنة بمصادرة وضبط كتابين آخرين هما كتاب «خلف الحجاب» لسناء المصرى، وكتاب «قنابل ومصاحف» لعادل حمودة. وتقول «راوية عبد العظيم» مديرة دار سينا للنشر أن المصادرة الاساسية كانت موجهة لكتب سعيد العشماوى، ومصادرة الكتابين الآخرين جاءت لذر الرماد، موضحة أن كل ماتم مخالف للقانون، إذ أن اللجنة التى تقوم بالمرور على أجنحة المعرض يجب أن يتم تشكيلها من شرطة المصنفات الفنية والمستشار القانونى لهيئة الكتاب وأحد أعضاء مجمع البحوث الاسلامية، ومهمتها الأساسية تكمن فى عدم عرض أى كتاب سبق مصادرته، ولكن ماحدث هو ضرب للجنة القانونية فى الحائط.

وفى يوم ١٩٩٢/١/١٤ وبعد ماتناقلت وكالات الأنباء خبر مصادرة الأزهر لكتب سعيد العشماوى، وبعد حوار بين العشماوى ومستشارى الرئيس حسنى مبارك، الذى أبدت فيه رئاسة الجمهورية انزعاجها من قرار

المصادرة، أصدر الرئيس حسنى مبارك تعليماته بالغاء قرار مصادرة كتب العشماوى الخمسة، وإعادة طرحها فى الأسواق، وأن يتقدم الأزهر بملاحظاته حول الكتب إلى جهات التحقيق، لاتخاذ الاجراءات القانونية فى هذا الصدد.

وكان طبيعيا أن يعلن شيخ الأزهر جاد الحق على جاد الحق بوضوح، الدور الرقابى للأزهر، موضحا أن مسئولية مجمع البحوث الاسلامية فى الرقابة، تنصب فى المقام الأول على المصحف الشريف والسنة النبوية، أما بالنسبة للمطبوعات الأخرى التى تمس الإسلام، فأنه اذا طلبت جهات أو افراد فحص تلك المطبوعات، فان المجمع يقوم بمراجعتها وإعداد تقرير واف عنها يقدم للجهات المعنية. وقال أن هذه الوظيفة الرقابية ليست هدفا وانما هى وسيلة لحماية الأمة وحفظ عقيدتها ومقوماتها السلوكية والأخلاقية، وأن الأزهر فيما اسند اليه فى هذا المجال انما يطبق قانونا من قوانين الدولة وقواعدها السارية على كافة الجهات الرقابية- الأهرام ١٩٩٢/١/١٧-

قلت للمستشار سعيد العشماوى هل يعطى القانون مجمع البحوث الاسلامية الحق بمصادرة أى كتاب؟

- فقال: ليس للمجمع أى حق فى ذلك، ومقتضى القانون رقم ١٠٣ الصادر فى عام ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر، ولائحته التنفيذية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥، تؤكد أن كل اختصاص ادارة البحوث والتأليف والترجمة بمجمع البحوث الاسلامية ينصب على مراجعة المصحف الشريف والتصريح بطبعة وتداوله، وفحص المؤلفات والمصنفات الاسلامية أو التى تتعرض للاسلام وابداء الرأى فيها، وتتبع كل مايكتب عن الأسلام فى الداخل والخارج والرد على مايمس الاسلام فيها.. وغير ذلك من اختصاصات، تتعلق كلها بنشر البحوث والدراسات واعداد البيانات، ونشر الثقافة الاسلامية، دون أن يكون من حقها مصادرة أى كتاب.

* وماهى السلطة التى لها حق المصادرة؟

- حق المصادرة فى القانون المصرى منوط بسلطات ثلاث هى: مجلس الوزراء بأكمله، عملا بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات، ورئيس الجمهورية وفقا للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ، وأى محكمة جنائية مختصة تصدر حكما فى جريمة بمصادرة كتاب المؤلف موضوع المحاكمة، وأى مصادرة من غير هذه الجهات الثلاث تعتبر عدوانا ماديا، ولايترتب عليها أى أثر قانونى.

* لكن المعلن لنا غير ذلك.. إذ أن المعروف أن الأزهر هو الذى قام بمصادرة رواية «أولاد حارتنا» و«مقدمة فى فقة اللغة» و«سيسولوجيا الفكر الاسلامى».. وغيرها من الكتب. فلماذا هذه المفارقة؟

- بالفعل كان الأزهر يقوم بمصادرات غير معلنة، وكان المؤلفون ليسوا على دراية بأحكام القانون، ومن ثم استسلموا لأى قرار يزعم أنه صادر الكتاب، وهذا هو ماتبع فى شأن كتبى، إلا أن دراستى القانونية سمحت لى بمعرفة وجهة النظر القانونية ومعارضة أى اجراء غير شرعى يزعم مصادرة كتبى، وليس الشأن كذلك بالنسبة لباقى الكتاب، إذ سار القول بمصادرة رواية «أولاد حارتنا» لمحفوظ عملا، دون أن يتحقق أحد من قانونية هذا الإجراء!!

* لكن ألا تلاحظ الشعبية الجارفة لرأى الأزهر فى مثل هذه القضايا واعتباره رأى



الاسلام الذى يجب أن يحترم وينفذ؟

– يجب أن أوضح هنا أن رأى علماء الأزهر ليس هو رأى الاسلام، وانما رأى فرد بشر، قد يصيب وقد يخطئ، ولدينا على سبيل المثال أربعة مذاهب سنية، هى المالكية والشافعية والحنبلية والحنفية، وكل مذهب قديكون له رأى مخالف للمذاهب الأخرى، فاذا اعتبرنا أن كل مذهب هو رأى الاسلام، فمعنى ذلك أن يكون لدينا أكثر من إسلام، وأن يحدث صراع بين هذه الآراء قد يؤدى إلى الاقتتال، وهنا أقرر أنه يجب على الذى يبدى رأيا سواء كان عالما بالأزهر، أوواعظا فى التليفزيون أن يقول هذا رأيى، ولا يقول هنا رأى الاسلام.

* اسمح لى أن أعرض هنا رأيا آخر يراه البعض فى ضرورة مراقبة الأزهر لكل مايكتب ومصادرة المخالف منه لتعاليم الدين الاسلامى حماية لهذا الدين من أى تشويه. فما هو رأيك؟

– أرى أن الخدمة الحقيقية للاسلام هى فى الدراسة الجادة والتجديد الفكرى ونشر الآراء بالسماحة وحسن الخلق على نحو ماجاء فى القرآن الكريم «وجادلهم بالتى هى أحسن». والدور الحقيقى للأزهر هو أن يقوم بالتنوير من خلال التثقيف والتجديد ونشر الوعى الصحيح. فإذا فشل فى ذلك أو عجز

المستشار العشماوى: ليس من حق الأزهر مصادرة أى كتاب ورأى شيوخه ليس هو رأى الإسلام.



عنه، فانه لابد أن ينتقل إلى الاتجاه الآخر العنيف وهو المصادرة والإرهاب.

* لكن أصحاب هذا الرأى يرون فى المصادرة حماية للإسلام

– حماية الاسلام الحقيقية لاتكون إلا بحرية الفكر، أما المصادرة والحجر، فهى أمور من شأنها أن تسيئ إلى الاسلام، وأن تشل فكر المسلمين، وأن تشوه حركة الفكر الاسلامى.

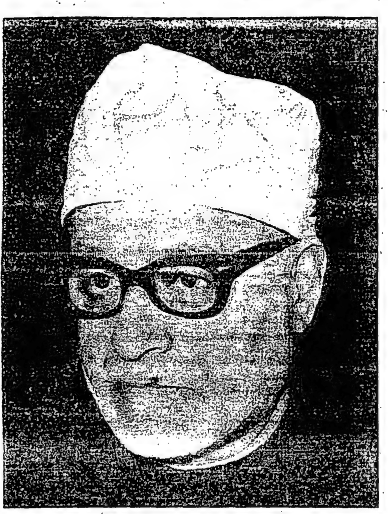
* الا تلاحظ أن الأزهر فى الفترة الأخيرة يعتمد على المصادرة أكثر من مقارعة الحجة بالحجة؟

– لاشك أن رجال الأزهر قديما كانوا يردون على الرأى بالرأى، وكانوا يقارعون الحجة بالحجة، وأكبر دليل على ذلك أن الشيخ محمود بخيت المطيعى شيخ الأزهر عام ١٩٢٦ رد على كتاب الشيخ على عبد الرازق «الاسلام وأصول الحكم» بكتاب آخر وهو «حقيقة الاسلام وأصول الحكم» دون أن يلجأ إلى مصادرة الكتاب الأول. وكل مانرجوه أن يعود الأزهر إلى أمجاده السابقة، فيقارع الرأى بالرأى، ويقابل التجديد بالتجديد.

* فيما يخص التجديد..لماذا يحارب دائما المجددون فى الفكر الاسلامى بدء من ابن رشد حتى طه حسين؟

– المجدد فى الاسلام لابد أن يكون على نحوما مخالفا لبعض التقاليد، ومجانبا لبعض الآراء السائدة وإلا لم يكن مجددا. ومن أجل ذلك فإن المحافظين أو التقليديين أو الجامدين، لابد أن يشعروا بالقلق من فكر المجدد، وربما شعروا بالغيرة والحسد لأنهم لم يصلوا اليه، ومن ثم يثورون عليه، ويتهمونه بكل

الشيخ جاد الحق



نقيصة، وأول اتهام فى مجال الفكر الاسلامى، هو الاتهام بالكفر والزيوغ عن العقيدة.

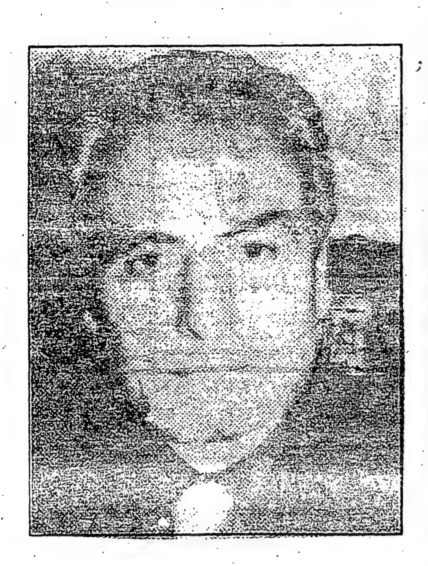
* ألا تجد ترابطا بين هذا الجمود وتصاعد الجماعات الاسلامية فى مصر والعالم الاسلامى؟

– الجماعات الاسلامية الموجودة على الساحة الاسلامية كلها جماعات سياسية، تتخذ من الدين ستارا لها، ومن الشريعة عباءة لأعمالها، وليس لدى هذه الجماعات فكر واضح محدد، وليس لها أى اسهام فى تجديد الفكر الدينى. فهى حركات سياسية ترجع اسباب نشأتها لسوء الحالة الاقتصادية فى بعض البلاد، ومنها ماتموله داخليا بعض البلاد مثل ايران وغيرها من البلاد العربية، ومنها مايحركها خارجيا بعض أجهزة المخابرات، لذلك فان هذه الحركات معادية لأى فكر، لأن الفكر الصحيح المستنير المجدد، هو بطبيعة الحال مناقض لها، ومقوض لبنيانها، وليس أدل على ذلك من أن كتابى «الاسلام السياسى» كان طلقة قوية ضد كل شعارات جماعات الاسلام السياسى، فحاربته بشدة، بينما استخدمته بعض الحكومات فى محاربة هذه الجماعات وتقويض نشاطاتها

* بعد كل هذا. ماتقييمكم لما حدث؟

– ماحدث يمس صميم هيبة الدولة، لأن بعض رجال الأزهر عمدوا الى العدوان على

د. سيد رزق الطويل: المصادرة ليست حلا.. ولابد من الحوار والمناقشة التى تؤدى إلى الاقناع.



الدستور والقانون والاستخفاف بسلطات الدولة، واعلان أنهم دولة داخل الدولة ومواجهة للدولة. ولذلك فعلى الدولة أن تستعيد هيبتها بفرض القانون والدستور، وإصدار اعلان واضح وصريح ومحدد فى هذه المسألة. ولفت أنظار المسئولين فى الأزهر علنا إلى ضرورة الالتزام بالقانون وأحكام الدستور، وعدم العدوان على الحريات، ثم أرى ثانيا أن ماحدث أمر يهم المثقفين والكتاب والأدباء والباحثين والفنانين والمبدعين، وعلى هؤلاء أن يتصدوا للهجمة الشرسة التى حدثت فى نطاق القانون وفى ظل الدستور، لوقف أى معتد، مهما كانت صفته أو الجهة التى يستند اليها، أما بعد ذلك- ثالثا- فمن حقى أن أقاضى المسئول عن الأزهر جنائيا ومدنيا لاساءته البالغة الى اسمى ومؤلفاتى ومكانتى العلمية والاسلامية كمؤلف اسلامى وكشخص مسلم، وأنا على استعداد لمناظرة علنية مع شيخ الأزهر ليبين ماهى الأخطاء التى يراها فى كتبى، والتى سكت عنها ١٣ عاما، لكى أرد عليه- من واقع المراجع والمؤلفات الاسلامية.

* تاريخ المصادرات

واذا وقفنا عند المادة رقم ٤٠ من اللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥، بتنفيذ القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١، فى شأن إعادة تنظيم الأزهر، سنجد أن ادارة البحوث والنشر على وجه الخصوص تتولى الأعمال الآتية:

١- مراجعة المصحف الشريف والتصريح بطبعه تداولته.

٢- فحص المؤلفات والمصنفات الاسلامية، أو التى تتعرض للاسلام وابداء رأيها فيما يتعلق بنشرها أو تداولها أو عرضها.

٣- تتبع كل مايكتب عن الاسلام فى الداخل أو الخارج والرد على مايمس الإسلام فيها.

٤- ترجمة المؤلفات والدراسات الجادة التى تكتب فى الخارج باللغات الأجنبية عن الاسلام.

٥- مراجعة الترجمات الموجودة لمعانى القرآن الكريم واختيار أحسنها ولفت أنظار المسلمين إلى الانتفاع بها.

٦- نشر البحوث المتعلقة بالموضوعات الفقهية والعقلية والاجتماعية التى تعالج أدواء المجتمع، وتفقه المسلمين فى أمور دينهم.

٧- نشر البحوث والدراسات الخاصة بمجمع

محمود أمين العالم

اذا لم تحترم السلطة المثقفين فعليهم أن يفرضوا ارائهم بالقوة!



البحوث الاسلامية.

٨- إعداد البيانات والدراسات الخاصة بالمجمع

٩- العمل على نشر الثقافة الاسلامية عن طريق الكتب والمجلات.

ويتضح من ذكر هذه المهام التى حددها القانون، أنه ليس من بينها حق الضبطية أو مصادرة أى كتاب، حتى لو كان مخالفا للدين الاسلامى، والمهمة الاساسية التى تقوم بها ادارة البحوث والتأليف والترجمة بمجمع البحوث الاسلامية هى ابداء الرأى فى هذه الابحاث أو الكتب للجهات المعنية، التى هى جهات التحقيق، اتباعا للقانون، ولكن ماحدث طوال هذا العقد هو نوع من تراكم المصادرة التى قام بها الأزهر، وسحب الاختصاص من جهات أخرى، مما أعطى الأزهر خلافا للقانون، أحقية مصادرة أى كتاب، وممارسة علمائه شروط الضبطية وتحديد مايعرض من كتب ومالايعرض منها، وليس غريبا فى هذا الصدد أن يصدر مجمع البحوث الاسلامية بالأزهر فتوتين متناقضتين فى عصرين مختلفين من عصور مصر الحديثة، الأولى ترفض الصلح مع اسرائيل وتعتبر اليهود هم أعداء الأمس واليوم والمستقبل وكان ذلك عام ١٩٦١، أما الفتوى الثانية فتجيز قبول الصلح مع اسرائيل، واعتبار اليهود أهل كتاب يمكن الارتباط معهم بعهد وثيق، وكانت هذه الفتوى عام ١٩٧٧. فكيف يقبل العقل والمنطق صلاحية مصادرة المجمع لأى كتاب، خاصة أن الدوافع لمصادرة أولاد حارتنا عام ١٩٥٩ قد تختلف عن دوافع مصادرة مقدمة فى فقة اللغة عام ١٩٨٠، إذ أن الخوف على الدين والمحافظة على الاسلام من أى تجريح أو تشويه، ليست هى المعيار الأساسى فى اصدار القرارات والفتاوى.. والدليل على ذلك الفتوتان الخاصتان بالصلح مع اسرائيل.

وفى هذا الصدد يوضح د. سيد رزق الطويل عميد معهد الدراسات الاسلامية بجامعة الأزهر، إن الحل فى هذه الأمور الخلافية ليس المصادرة، حتى لو كان الخلاف فيما يتعارض مع القرآن والسنة والقضايا الاسلامية الاساسية، وانما الحوار والمناقشة الهادئة التى تبرز الحق، هى الطريق السوى فى ذلك الأمر، خاصة أن الحوار كفيل بأن يعيد الانسان الى نقطة الاقتناع التى يتفق عليها الطرفان.

وعندما أوضحت للدكتور الطويل أن الأزهر يقوم بالمصادرة خلافا لنصوص القانون. تساءل: فلماذا سكتت عنه الدولة طوال هذه المدة؟ ويعود ليؤكد أن التفكير والاجتهاد. من حق الانسان العادى، فما بالنا إذا كان هذا الانسان يعمل بالقضاء- يقصد سعيد العشماوى- والمصادرة هنا ليست علاجا، لأن الكتاب المصادر يلفت نظر الناس حتى لو كان خارجا عن الاسلام أويه بعض العيوب، كما أنها تحرم الانسان من حق التفكير والتأمل والاجتهاد.

* تاريخ حافل

وتاريخ الأزهر خلال القرن العشرين حافل بالمصادرات.. منذ المعركة الشهيرة التى خاضها د. طه حسين بسبب كتابه «فى الشعر الجاهلى» مع شيوخ الأزهر عام ١٩٢٦. ويااليت أصحاب الكتب المصادرة خاضوا نفس الطريق الذى خاضه د. طه حسين بكبرياء الأكاديمى وقداسة المفكر حتى وصل الأمر إلى جهات التحقيق، التى أثبتت أن «له فضلا لاينكر فى سلوكه طريقا جديدا للبحث حذا فيه حذو العلماء من الغربيين، ويسجل أيضا أن حرية الفكر تؤدى إلى نتائج عظيمة وتثرى الحياة بكل معانيها».. ويختتم محمد نور رئيس نيابة مصر تحقيقه مع د. طه حسين

موضحا: «وحيث إنه مما تقدم يتضح أن غرض المؤلف لم يكن الطعن أو التعدى على الدين وحتى بعض العبارات الماسة بالدين التى أوردها فى بحثه، إنما قد أوردها على سبيل البحث العلمى مع اعتقاده أن بحثه يقتضيها.. وحيث ذلك..

لم يتوفر القصد الجنائى». كتاب أيام ومعارك نجاح عمر ويقرر رئيس نيابة مصر فى ٣٠ مارس ١٩٢٧ حفظ القضية بعدما فتحها مجلس النواب وشيوخ وطلاب الأزهر... ومصر كلها التى وقف أمامها طه حسين وحيدا إلا من علمه ضعيفا إلا من كبريائه.. لاحول له إلا قداسة العقل وحرية البحث.

وماحدث مع الشيخ على عبد الرازق وقاسم أمين ونجيب محفوظ ولويس عوض.. يتكرر مع محمد سعيد العشماوى ومحمود اسماعيل وثروت عكاشة وعلاء حامد وعبد الرحمن الشرقاوى.

ويستعيد الكاتب والمفكر «محمود أمين العالم» ذكرياته القريبة عن المصادرة، فيشير إلى لقاء الرئيس حسنى مبارك فى منتصف الثمانينات بالكتاب والمفكرين أثناء افتتاحة معرض الكتاب، يومها وقف عبد الرحمن الشرقاوى محتجا على قرار الأزهر بمصادرة مسرحيته الشعرية «الحسين ثائرا». وطلب الرئيس مراجعة الأمر من شيخ الأزهر الذى كان حاضرا هذا اللقاء، كما تحدث العالم فى هذا الى اللقاء عن كتب ومجلات الماستر التى وعد الرئيس بايجاد حل لها، ولم يتخذ منذ ذلك الوقت أى اجراء.

وهناك واقعة لها دلالتها، وهى خاصة بكتاب سيسيولوجية الفكر الاسلامى «للدكتور محمود اسماعيل، قامت دار الثقافة الجديدة بطبعه فى مصر، طبعة ثانية، نظراً لارتفاع ثمن الطبعة الأولى التى تمت بالمغرب.

ولكن الأزهر أبلغ مباحث المصنفات الفنية لمنع تصدير الكتاب إلى الخارج فى الوقت الذى صرح بطبعه وتداوله فى الداخل، ومالبث أن صادر الكتاب داخليا وخارجيا، هذا مع العلم أن طبعة المغرب من نفس الكتاب تملأ الأسواق المصرية.

وهناك ايضا كاتب اسلامى لم يرحمه الأزهر من عدم تصدير كتبه إلى الخارج، وهو المفكر د. محمد عمارة، إذ رفض الأزهر تصدير كتابه «الاسلام والثورة» الذى قامت بطبعه دار الثقافة الجديدة.

وهنا يقف محمود أمين العالم عند قرون الاسلام الأولى فى أوج النهضة الاسلامية، لم يحدث أن قررت أى جهة مصادرة أى كتاب بدافع الخوف على الأسلام من التجريح والتشويه، فنجد «الغزالى» يرد فى كتاب عميق على فلسفة ابن رشد فى كتابه «تهافت الفلاسفة» فما كان من ابن رشد إلا أن يرد بكتابه «تهافت التهافت» ردا على ضعف منطق الغزالى.. لكن مع زيادة السطحية وشدة الجاهلية التى نعيشها هذه الأيام، نجد أن من يتحكمون فى الفكر هم أبعد مايكونوان عن الفكر، والمؤكد أن العمامة وحدها ليست هى التى تحكم، بل السبب يرجع إلى ميوعة الدولة، وعدم اتخاذها اجراء حاسماً فى هذا الصدد. إذ ليس من حق أى جهة اصدار قرار بمصادرة أى كتاب، إلا جهات التحقيق بعد الاستئناس بآراء أهل الخبرة فى هذه المسألة. ولذلك يطالب «العالم» بضرورة الغاء القوانين التى تعطى أى جهة حق المصادرة ضمن سعينا إلى الغاء كافة القوانين المقيدة للحريات.

أما المثقفون فيطالبهم «العالم» بمواصلة بيع الكتاب المصادر ولوسرا، فإذا كانت الحرية فى المجال السياسى لاتعطى بل يجب انتزاعها انتزاعا، كذلك الحال بالنسبة للأفكار يجب أن يتم انتزاعها ونشرها بين الجميع، وعلى المثقف أن يعبر عن رأيه وأن يقاوم، حتى لولم تقف معه الدولة- كسلطة.. دفاعا عن الفكر والاجتهاد والتجديد، وعندما تصادر الكتب فعلى المثقفين أن يتضامنوا دفاعا عنها، مستخدين فى ذلك الطريق القضائى، والسعى لالغاء المصادرة، ونشر الكتاب المصادر، فصولا منه، أو تقارير عنه، حتى يعيش الكتاب المصادر بين الناس عن طريق الدراسات العديدة.. وإذا لم تحترم السلطة آراء المثقفين.. فعليهم أن يعرضوا آراءهم بالقوة فى هذا الصدد.

والغريب أن هناك سوقاً سرية للكتب الممنوعة والمصادرة، هذا مالايعلمه شيوخ مجمع البحوث الاسلامية كما هو الحال فى وجود أسواق للشرائط المسفة والتى تتضمن رذائل لاتصرح بها المصنفات الفنية. الأمر الذى يفرض عليهم اعادة النظر أكثر من مرة قبل ابداء الرأى فى مصادرة كتاب ما أو منعه من الأسواق، لأنه فى النهاية سيعود إلى الأسواق بطرق تحتية، مضاعفاً ثمنه، كما يجوز لدور النشر الأخرى خارج مصر أن تسرقه وتبيعه فى جميع انحاء العالم، وقد يدخل مصر ويطرح فى الاسواق دون علم مجمع البحوث الإسلامية.

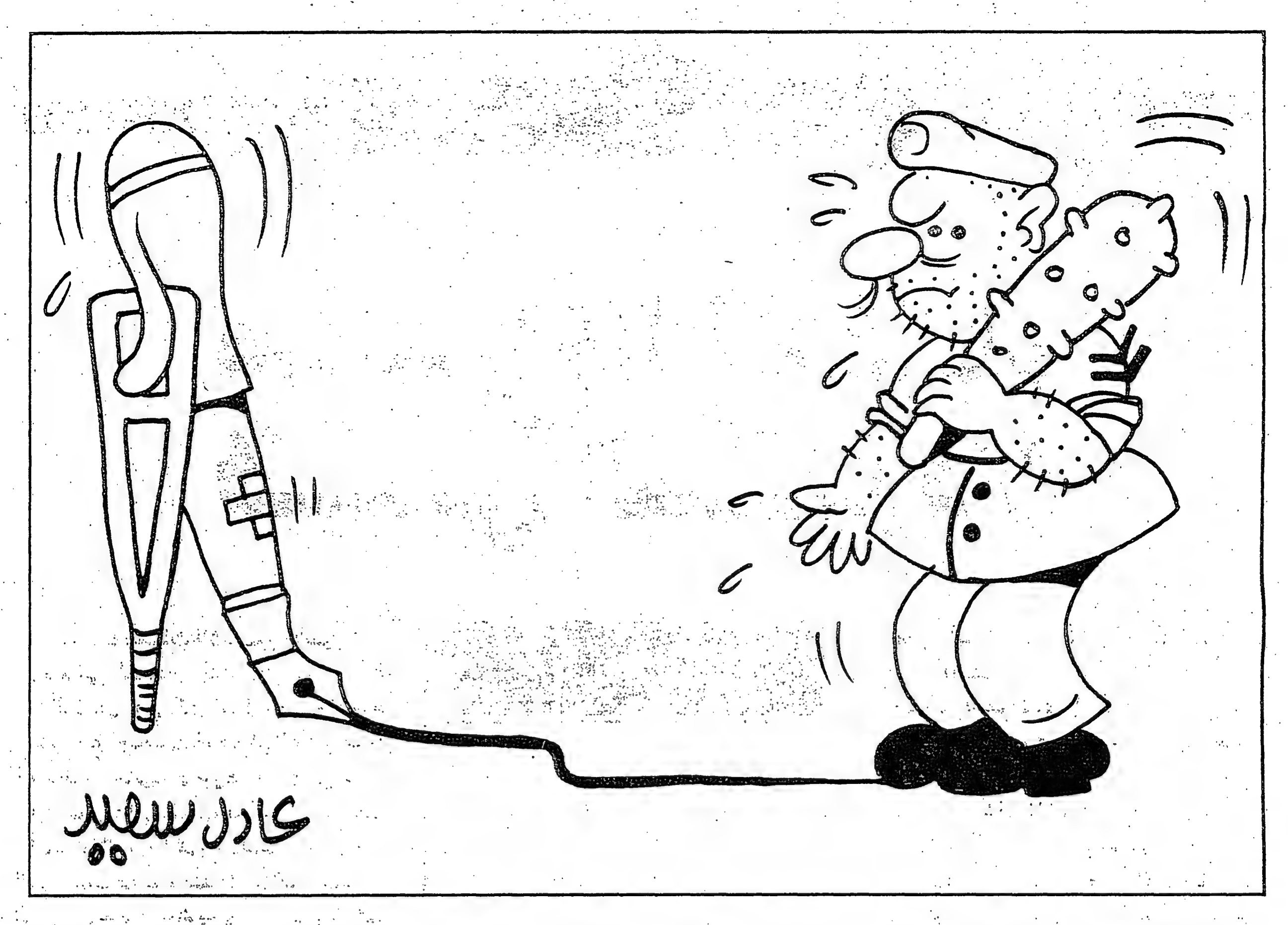
* مواقف متباينة

من جانب آخر يفرق الكاتب الاسلامى «فهمى هويدى» بين الشخص والموضوع، فهو

د. محمد عمارة:
حرية التفكير والاجتهاد فرض واجب فى الاسلام...



فهمى هويدى:
نحن فى بلد لاتديره مؤسسة.. بل يحكمه فرد



وإن كان ضد المصادرة، لأنها تمثل سلاحا سلطويا، لايبرر فى ساحات الفكر، إلا أنه يرى فى كتب المستشار سعيد العشماوى تجريحاً للاسلام واهانة كبرى له. ويتمنى أن يعامل الشخص الذى يسب رئيس الجمهورية معاملة الشخص الذى يسب الاسلام، موضحا ضرورة الوقوف عند ضوابط حرية الرأى والحدود الفاصلة لماهو رأى وماهو سب. فإذا كان من حق أى انسان أن ينقد التفكير الاسلامى، فلابد أن يعطى نفس الحق للطرف الآخر فى الرد عليه.

ويرى «فهمى هويدى» أنه من الأمور الطبيعية أن يتحرك رئيس الجمهورية ويصدر تعليماته بالغاء المصادرة كما تحرك فى اصدار تعليماته فى انقاذ ضحايا العبارة سالم اكسبريس وقرية زاوية عبد القادر، فنحن فى بلد لاتديره مؤسسة، بل يحكمه فرد، وتدخل الرئيس فى هذا الموضوع جزء من السياق العام. كما هو الحال فى بقية الدول.

أما د. «محمد عمارة» فيقول بوجود مساحتين فى الفكر الاسلامى، مساحة الأصول والمبادئ والعقائد والقواعد، وهى المساحة التى اتفق المسلمون على أنها ليست موضوعا للاجتهاد أو التجديد، وفى هذا الإطار لاخلاف على ضرورة احترام كل المفكرين من مختلف التيارات الفكرية، بل ومن مختلف الديانات لهذه الأصول والقواعد والمبادئ والعقائد، أولا لأن هذه المساحة تمثل الأرض المشتركة بين الأمة، والتى تحفظ لها وحدتها وتميزها الحضارى وتحفظ لمسيرتها الحضارية التواصل.

أما المساحة الثانية فهى مساحة الفروع، والتفاصيل والجزئيات، والأمور التى تتعلق بالمتغيرات وليس بالثوابت، ويدخل فى هذه المساحة شئون الحياة الدنيوية والسياسية والاجتماع والاقتصاد وشئون العمران. وكافة تيارات الفكر السنية تؤكد على أن الدولة ومايتعلق بها هى من فروع الدين، وليست من أمهات العقائد الدينية، فالخلاف فيها وارد، والاجتهاد فى المتغيرات الدنيوية وفى الفروع وفى التفاصيل والجزئيات هو أمر ضار بالحركة الفكرية وغير مبرر اسلاميا. أما إذا تعلق الأمر بالإهانة أو التجريح للمقدسات الاسلامية أو للرسل أو الانبياء أو بالتطاول على الذات الإلهية، فأنا رغم أنى شخصيا أود ألا أرى كتابا مصادرا أو فكرا محظورا عليه، إلا أننى أقول إذا كانت القوانين حتى القوانين الوضعية سواء فى الشرق أو الغرب، تجرم اهانة التراب إذا كان هذا التراب أرض الوطن، وتجرم اهانة قطعة القماش إذا كانت هذه القطعة هى علم الوطن، وتجرم قذف أى انسان مهما تدنت درجته فى سلم الاجتماع البشرى وتجرم العيب فى الذات الملكية فهل نستنكر ان تجرم القوانين اهانة الرسل والانبياء والأئمة والمقدسات ،فضلا عن الذات الإلهية

ويفرق د. عمارة بين الاجتهاد والتجديد والابداع وبين العبث والتشكيك والتطاول الذى لاعلاقة له بالفكر ولابالحرية ولابالابداع ،فأنا واحد من الذين يرون أن الاسلام ليس فقط يسمح بحرية الفكر ويتيح لها أوسع الآفاق، بل إنه يجعلها فرائض واجبة على الانسان، فالتفكير والتعقل والتدبر فرائض إلهية وليست فقط حقوقا للإنسان.

ويؤكد د. عمارة أنه إذا لم يكن من حق الأزهر مصادرة كتب المستشار سعيد العشماوى، فإن المسألة هنا تدخل فى تجاوز الاختصاصات كما هو الحال فى بقية أجهزة الدولة.



صراع الضعفاء في السودان

أمينة النقاش

تكشف أحداث الشهور الأخيرة، أن الوضع فى السودان، يدعو إلى قلق شديد، وأن السودان، هى أكثر الدول العربية المرشحة لوقوع مفاجآت بها، لايمكن التكهن بمسار إتجاهاتها، لحدوث «هبوط حاد» فى مقدرة كل القوى على الفعل، أو المناورة أو اتخاذ القرار الملائم، أو الخروج بالسودان من المأزق الذى دخلت فيه، منذ الانقلاب العسكرى للفريق «عمر البشير» فى يونيو عام ١٩٨٩. فلا النظام السودانى- الذى ترسم سياساته «الجبهة الإسلامية القومية» بقيادة د. «حسن الترابى» - قادر على تخطى المشاكل التى صنعها، أو ورثها، ولا المعارضة السودانية فى أفضل أحوالها، كما كان عليه الحال عند وقوع الانقلاب ولا الظروف الأقليمية مواتية، أو مساعدة كما كانت من قبل.

ففى الشهور الأخيرة، بدا أن الحكومة السودانية، قد نجحت فى كسر طوق العزلة عنها، بتحسين علاقاتها مع دول الجوار الأفريقية، خاصة «أثيوبيا» و«تشاد» و«زائير» و«أوغندا» و «كينيا». ومعظم تلك الدول، تعانى من اندلاع حركات مسلحة، تناهض أنظمة الحكم القائمة فيها، وهو ما انعكس بالأيجاب، على قدرة الحكومة السودانية، على تطويق «الحركة الشعبية لتحرير السودان» التى يقودها فى الجنوب المقيد «جون قرنق»، التى كانت الحدود الكينية السودانية، والأوغندية السودانية تشكل لها عمقا إستراتيجيا، بعد سقوط نظام «مانجستو» حيث كانت «أثيوبيا» مركز الأنطلاق الرئيسى ومعقلا لنشاط حركة «قرنق». ولاشك أن هذا التطويق قد لعب دورا بارزا فى تسهيل الانشقاق الذى أصاب صفوف «الحركة الشعبية لتحرير السودان»، ودفع اثنين من كبار قادتها- «د. لام أكول» «وريك مشار»- للمطالبة- بعد انشقاقهما- بفصل جنوب السودان عن شماله، وإبداء استعدادهما للحوار مع الحكومة السودانية، والألتقاء بالفعل مع بعض ممثليها فى الخارج لبحث مطلب الأنفصال. واستغلت الحكومة السودانية ظروف الانشقاق وسط حركة «قرنق»، وضعف الدعم المادى والعسكرى لها بعد سقوط «مانجستو»، فصعدت الحرب معها، وتمكنت من إحراز بعض الانتصارات العسكرية ضد «الحركة الشعبية» فى جنوب «دارفور» وجنوب «كردفان» كما تسعى الحكومة السودانية أيضا. بالتعاون مع المنشقين على «قرنق»، لاستعادة المناطق التى سيطرت عليها حركته، خلال السنوات الثلاث الماضية.

من جانب آخر، وطدت الحكومة السودانية، علاقاتها مع «الجماهيرية الليبية» بعد أن نفذت الوعد الذى قطعته «للعقيد القذافى» بنقل تجربة «اللجان الشعبية» المنفذة فى ليبيا، إلى السودان. وبالتالى أصبحت ليبيا مصدراً للدعم الأقتصادى للسودان، الذى تأثرت علاقاته الاقتصادية القوية، بدول الخليج العربى، من جراء موقف «البشير» المساند للعراق فى حرب الخليج الثانية، والذى كان جزءا، من الموقف الموحد لكل تيار الإسلام السياسى فى الوطن العربى، وهو الموقف الذى ساهم، ليس فى سوء العلاقات السودانية الخليجية فحسب، بل أنعكس بالسلب أيضا على العلاقات المصرية السودانية حيث كانت مصر طرفا فى التحالف الدولى الذى أخرج العراق من الكويت ولتدارك هذا الوضع، الذى يفرض عليها العزلة، ويحاصرها إقتصاديا، لجأت حكومة «البشير» إلى قوة أقليمية كبرى هى «إيران» ووثقت العلاقات الاقتصادية والعسكرية معها، فى أعقاب الزيارة التى قام

بها الرئيس الايرانى «هاشمى رفسنجانى» إلى الخرطوم فى ديسمبر الماضى.

أدركت حكومة «البشير» أن الورقة الايرانية يمكن أن تكون رابحة، فى لعبة المساومات الاقليمية. فهى من جهة يمكن أن تلعب دورا فى تحسن العلاقات الخليجية السودانية، على ضوء النمو الصاعد فى علاقات إيران بدول الخليج، وهى من جهة أخرى أداة ضغط، على جارة السودان الشمالية «مصر» لتحسين العلاقات معها- بعد فشل الوساطة الليبية فى القيام بهذا الدور- بأستغلال التناقض بين القوتين الأقليميتين المتنافستين - مصر وإيران- ليبدو السودان فى مظهر المؤيد للمطلب الإيرانى المعلن بأبعاد أى دور أمنى لمصر فى منطقة الخليج. لكن العلاقات المصرية السودانية إزدادت توترا فى أعقاب التحالف الايرانى السودانى، خاصة بعدما أشيع عن قيام الحكومة السودانية بتدريب قوات الدفاع الشعبى التابعة لها على أيدى خبراء إيرانيين، لتشكيلها على نسق الحرس الثورى الأيرانى، ويفتح معسكرات لتدريب أصوليين اسلاميين على حمل السلاح بينهم عناصر مصرية. آنذاك لجأت حكومة «البشير» إلى ورقة ضغط أخرى، ففتحت ملف الحدود مع الحكومة المصرية، فعادت للظهور من جديد مشكلة «حلايب»، التى تؤكد كل من مصر والسودان أحقية كل منهما فى السيادة عليها. ولأن «حلايب» ليست مشكلة حدودية، بل مشكلة سياسية محضة فقد تمكنت حكومة البشير من توظيفها لصالحها. فعلى الصعيد الداخلى، أعلنت السلطات السودانية أن حقها فى السيادة على «حلايب»- المثلث الحدودى الذى تبلغ مساحته عشرة آلآف كيلومتر مربع، ويقول الخبراء المصريون أنه يخضع للسيادة المصرية وفقا لاتفاقية عام ١٨٩٩، وأن قرارات وزير الداخلية المصرى فى عامى ١٩٠٢ و١٩٠٧ بوضعه تحت الادارة السودانية، كانت بهدف إنسانى بحت هو لم شمل القبائل المتفرقة بين علامات الحدود، وهى قرارات لاتلغى السيادة المصرية على «حلايب»- لاجدال فيه وأنها غير مستعدة للتخلى عن شبر واحد من ترابها الوطنى، فبدت أمام مواطنيها بمظهر المدافع عن السيادة السودانية وأججت المشاعر الوطنية، لصرف أنظار السودانيين عن المشاكل المتفاقمة التى يرزحون فيها وعلى الصعيد الخارجى أدركت السياسة المصرية أهداف اللعبة، فسارعت بأحتوائها، ووجهت الدعوة «للزبير محمد صالح» نائب «البشير» ووزير الداخلية لزيارة القاهرة، وقدمت موعد زيارته أسبوعا لبحث الأزمة ومنع تصاعدها بما قد يؤدى إلى مواجهة. وأثناء الزيارة تمت مناقشة القضايا المختلف عليها بين الجانبين المصرى والسودانى، وفى مقدمتها إيواء كل طرف لمعارضى النظام الآخر. وفى ختامها أعلن «الزبير محمد صالح» أن الزيارة مثمرة حيث أبدى الطرفان استعدادهما التام للتفاوض من أجل التوصل لتسوية شاملة ونهائية لمشكلة «حلايب»، حتى لاتبرز من وقت لآخر كأزمة فى العلاقات بين القاهرة والخرطوم، وألمح «الزبير» أنه قد أخذ وعدا من القاهرة بمنع إنطلاق أعمال عدائية ضد النظام السودانى من معارضيه فى القاهرة. ويبدو أن التوتر بين البلدين قد أخذ فى التراجع، بعد أن تحدثت الأنباء عن زيارة يقوم بها وفد مصرى رفيع المستوى، برئاسة «د. أسامة الباز» لبحث القضايا المتشابكة لعلاقات البلدين الأستراتيجية، كما تحدثت عن الاستعدادات التى يجرى ترتيبها لعقد لقاء قمة بين الرئيس «مبارك» وبين «الفريق البشير». وكانت أولى الخطوات التى أتخذتها السلطات المصرية فى أعقاب إنتهاء زيارة الوفد السودانى للقاهرة - وردا فيما يبدو على فتحه ملف المعارضة السودانية بها- هى منع دخول «محجوب عثمان» عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى إلى مصر. بعد أن جاء إليها متسللا عبر الحدود المشتركة، وهى نفس الطريقة التى سبق أن لجأ بها عدد من قادة المعارضة السودانية إلى مصر خلال العامين الماضيين!

وفى الوقت الذى بدا أن نظام «البشير» قد نجح فى تحييد القوى الأفريقية المجاورة، وأستقوى بالقوة الاقليمية الايرانية الصاعدة، فقد أضفت التطورات المعقدة على جبهة قوى المعارضة السودانية فى الخارج بعدا إضافيا لهذا النجاح. فبعد الانشقاق الحاد فى صفوف «الحركة الشعبية لتحرير السودان» التى يقودها جون قرنق، والتى تقود حربا مسلحة ضد الجيش النظامى السودانى، شهدت الأحزاب التقليدية المشاركة فى «التجمع الوطنى الديمقراطى» الذى يضم فصائل المعارضة الرئيسية لنظام «البشير» انقسامات حادة وسط صفوفها. أبرزها الانشقاق الذى قاده الأمين العام للحزب الاتحادى الديمقراطى الشريف زين العابدين الهندى، ضد رئيس الحزب «محمد عثمان الميرغنى». وفى الوقت الذى تصاعدت فيه حدة الصراعات بين قيادات الحزب الأتحادى، تجرى الحكومة السودانية مفاوضات مع «أحمد الميرغنى» رئيس الدولة السابق، وشقيق «محمد عثمان الميرغنى» لإقناعه بقبول فكرة المصالحة وإعداد نفسه للعودة إلى الخرطوم. كما تجرى مفاوضات أخرى تستهدف إقناع الحكومة السودانية بالعدول عن قرارها بمصادرة أملاك «محمد عثمان الميرغنى» فى مقابل عودته هو نفسه للخرطوم فى سياق قبول مبدأ المصالحة معها.

وفى حزب «الأمة» الذى يتزعمه رئيس الوزراء السابق «الصادق المهدى» يتشكل إتجاه يعترض على مشاركة الحزب فى العمل تحت راية «التجمع الوطنى الديمقراطى» أو الالتزام بميثاقه، الذى يعتقد هذا الاتجاه أنه مخالف لمبادئ حزب الأمة فضلا عن أنه يمهد الأرض لما يسميه «تمرير مخططات القوى العلمانية».

وبصرف النظر عن التفاصيل، فأن الصراع داخل أحزاب المعارضة، وبين أطرافها، يبرز روحا تنافسية بين فصائلها، لم تكن موجودة حين تم التوقيع على ميثاق «التجمع الوطنى الديمقراطى» فى أكتوبر عام ١٩٨٩، كما أنه يهدد وحدة التجمع بظهور اتجاهين لكل منهما رؤية مختلفة من الموقف من قضية فصل الدين عن السياسة، وإقامة دولة علمانية فى السودان. ومما لاشك فيه أن تلك التصدعات فى صفوف حركة المعارضة، تحسب رصيدا اضافيا لنظام «البشير» سواء لعب دورا فى إحداثها أو لم يلعب، فهو المستفيد الأول من تشتت خصومه وضعف معارضيه.

ولكن ماظنت حكومة «البشير» أنها أنجزته بالاستفادة من تحسين علاقاتها بدول الجوار، ومن المتغيرات على الساحة السودانية والاقليمية قد أهدرته، بالإجراءات الاقتصادية التى نفذتها مؤخرا رضوخا لشروط صندوق النقد الدولى، والتى بموجبها تم تحرير سعر صرف الجنيه السودانى ليصل إلى ٩٠ جنيها للدولار بعد أن كان ٣٠ جنيها ورفع الدعم الحكومى نهائيا عن السلع الغذائية ورفع أسعار النقل والمواصلات البرية والجوية، وإعلان الحكومة عن تطبيق سياسة اقتصاد السوق الحر، وهى سياسة تنبئ بمزيد من الفشل الذريع، لأنها تتم أولا دون دعم أو تمويل خارجى، كما أنها تنفذ فى دولة تحكم بحزب عقائدى واحد معادى للديمقراطية هو «الجبهة الأسلامية القومية»، وفى بنية

إقتصادية تعانى من المجاعة والحرب الأهلية ، مما أدى إلى تخريب هياكله الانتاجية وتدميرها بشكل نهائى.

وباعتراف وزير المالية السودانى عبد الرحيم حمدى نفسه، فأن القرارات الاقتصادية الأخيرة **«ستسهم فى اتساع فجوة العجز فى الميزانية التى هى كبيرة بالفعل»**. وفى أعقاب صدور تلك الأجراءات تصاعدت التحركات الجماهيرية للتعبير عن نقمتها عليها. فاندلعت المظاهرات والإضرابات والاحتجاجات الطلابية والعمالية فى مختلف المدن السودانية، مما دفع الحكومة لشن حملة اعتقالات واسعة وحل الاتحاد العام لعمال السودان، كما هدد القضاة بالاستقالة الجماعية بعد رفض مطالبهم بتحسين شروط خدمتهم. وتكتسب هذه التحركات أهميتها، من أنها تأتى متزامنة، مع نجاح المعارضة السودانية، فى عقد **«المؤتمر الثانى لقيادات التجمع الوطنى الديمقراطى»** فى لندن بمشاركة ممثلين لمختلف الأحزاب والقوى الحديثة والشخصيات الوطنية العامة، حيث اعتمد الأجتماع **«صيغة موحدة لميثاق التجمع»** تقبل بالنضال الشعبى والكفاح المسلح نهجا مشروعا للإطاحة بالدكتاتورية العسكرية، ثم إقامة حكم إنتقالى لايتجاوز خمسة أعوام، وعقد المؤتمر القومى الدستورى فى فترة لاتتجاوز ٦ أشهر من إنشاء الحكومة المؤقتة ، على أن يحسم المؤتمر قضايا الهوية والتنمية والتطور وإقتسام السلطة والثروة ويحدد العلاقة بين الدين والدولة، على أن تشارك **«الحركة الشعبية» «والجيش الشعبى»** فى السلطة مباشرة دون انتظار لعقد المؤتمر الدستورى بمايعنى تجميد الوضع العسكرى فى السودان إلى حين انعقاد المؤتمر. وظلت قضية **«مصادر التشريع»** التى كانت محلا للخلاف قبل عقد المؤتمر معلقة بعد انعقاده، بتوصية بيانه الختامى بأحالتها إلى المؤتمر القومى الدستورى.

وانعقاد مؤتمر لندن لايعنى أن الأمور على جبهة المعارضة السودانية مطمئنة ، وحسم الوضع فى السودان لصالحها يتطلب أن تتوصل فصائلها لحل خلافاتها حلا جذريا، وأن تطرح برنامجا عمليا يفسح مجالا أوسع للمناورة ويمهد الطريق لتنفيذه بمد جذورها لتوظيف السخط الشعبى المتصاعد فى الداخل لصالح أهدافها ، ومن غير ذلك فستظل إشكالية المسألة السودانية أن الحكومة ضعيفة برغم ادعاءاتها، وأن المعارضة ليست قوية بالشكل القادر على مواجهتها!

الجزائر
هل هناك قوة ثالثة؟!

حسين عبد الرازق

في حوار مع واحد من ألمع كتاب الجزائر ومفكريها، بعد أيام قليلة من إستقالة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، وتشكيل مايسمى بالمجلس الأعلى للدولة بقرار من الجيش الجزائري، قال لي.. «ليست الأزمة في الجزائر مجرد أزمة حكم وأزمة نظام، إنها **أزمة مجتمعية شاملة**. سواء وافقنا على ماحدث أو لم نوافق، وسواء كان ذلك عدوانا سافرا على الديمقراطية أم دفاعا عن الديمقراطية، فمن المؤكد أن السبب المباشر للانقلاب هو الخوف من إنفجار **«حرب أهلية»** في الجزائر نتيجة لصعود **«الجبهة الاسلامية للانقاذ»** للحكم. فمنطقة القبائل «البربر» نتيجة لظروف عديدة، تاريخية وثقافية ولغوية وعرقية، لم تكن لتقبل تحت أي ظرف حكم «جبهة الانقاذ». والذين يعرفون الجزائر يدركون أن منطقة القبائل كانت من أشرس مناطق الجزائر في الكفاح المسلح خلال حرب التحرير (١٩٥٤-١٩٦٢). كذلك فقد أعلنت كل مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، عقب إعلان نتائج المرحلة الأولى للانتخابات، والتي فازت فيها جبهة الانقاذ فوزا ساحقا، رفضها لحكم جبهة الانقاذ، وعبرت عن هذا الموقف بمسيرات تاريخية شارك فيها ٣٠٠ ألف جزائري أكثر من نصفهم من النساء وبإعلان اضراب احتجاجي. لقد طالبت الطبقة الوسطى والطبقة العاملة الجزائرية بوضوح بعدم السماح بتولي الجبهة الاسلامية للانقاذ للسلطة وبالغاء الانتخابات وأكدت قوى عديدة على ضرورة أن يؤخذ في الاعتبار أن هناك ٤٥..٤١٪ من الجزائريين امتنعوا عن الادلاء بأصواتهم في المرحلة الأولى من الانتخابات (٥ مليون و٤٣٥٩٢٩) وأن هناك (مليون و٦١٢٩٤٧) صوتوا لحزب **«جبهة التحرير الوطني الجزائري»** و(نصف مليون و١٠٦٦١) صوتوا **«لجبهة القوى الاشتراكية»**، في المقابل حصلت **«الجبهة الاسلامية للانقاذ»** على (ثلاثة ملايين و٢٦٠٢٢١) صوتا. كذلك فمن الحقائق التي تغيب عن كثيرين أن قيام جبهة الانقاذ كان ومازال مخالفا للدستور الجزائري الذي يمنع قيام أحزاب دينية..»

ويطرح هذا الرأي سؤالا هاما.. هل منع الانقلاب خطر «الحرب الأهلية» -إذا كانت بالفعل خطرا هدد الجزائر قبل الانقلاب- أم أن هذا الخطر مازال قائما، وربما أكثر احتمالا الآن؟

إن تتبع الأحداث في الجزائر، والبحث عن بعض جذورها وقياس قوة ونفوذ القوى المتصارعة، قد تساعد على تقدير أدق للاحتمالات المختلفة.

الأمن.. والاقتصاد

من الواضح أن القوة الأساسية اليوم في الجزائر هي **الجيش الجزائري**، كما كان دائما منذ الاستقلال، سواء في الصراع مع الحكومة المؤقتة (عام ١٩٦٢)، أو في تنحية «بن بلا») وتولي «العقيد» **هواري بو مدين** مجلس قيادة الثورة و للسلطة في ١٩ يونية ١٩٦٥، أو في حسم الصراع على منصب رئيس الجمهورية والأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني عقب وفاة بو مدين في ديسمبر ١٩٧٨، وفرض «العقيد» **الشاذلي بن جديد** (قائد منطقة وهران وأقدم ضابط وأعلى رتبة في الجيش) رئيسا للجمهورية وأمينا عاما للحزب الحاكم والوحيد، أو في التصدي للمظاهرات وأحداث العنف وانتفاضة الجزائريين في أكتوبر ١٩٨٨ وإستقالة لإنقاذ الحكم، ثم في الصدام مع جبهة الإنقاذ في يونية ١٩٩١، وأخيرا في انقلاب ١١ يناير ١٩٩٢ واستقالة «بن جديد» وتشكيل المجلس الأعلى للدولة برئاسة **«محمد بوضياف» [راجع مقال أمينة النقاش -مجلة اليسار- العدد ٢٤- فبراير ١٩٩٢- صفحة٤١ وما بعدها]**

وتقوم سياسة «الجيش» في مواجهة «جبهة الانقاذ» على محورين **الأول** آني قصير المدى.. يعتمد على تصفية «الجبهة الاسلامية للانقاذ» عسكريا وبوليسيا، وتجميع القوى السياسية (المدنية) ضدها. **والثاني** طويل المدى، يعتمد على تنفيذ برنامج للاصلاح الاقتصادي بأمل معالجة المشاكل الملحة، خاصة التدهور في مستوى المعيشة والبطالة والفساد، والتي شكلت الأرضية المادية التي أدت إلى فوز جبهة

الانقاذ فى أول انتخابات برلمانية جرت فى ظل التعدد الحزبى.

وكما أعلن **«محمد بوضياف»** فإن سياسة الحكم الجديد ترمى إلى تحقيق ستة أهداف مترابطة.

١- إعادة هيبة الدولة واحترامها.

٢- تصحيح المسار الديمقراطى واستمراره. واستمرار اقتصاد السوق، مع اضفاء طابع الاخلاقية على علاقات السوق، وتحقيق التوازن الاجتماعى والعدالة الاجتماعية واستمرار مراقبة الدولة للقطاعات الاقتصادية والاستراتيجية.

٣- تطهير المؤسسات العمومية وتشجيع المؤسسات الخاصة الصغيرة

٤- مواجهة الطلب الاجتماعى فيما يتعلق بالتموين والسكن والتكوين المهنى

.٥- فتح الباب للاستثمارات الأجنبية على أساس التعاون.

٦- معالجة مسألة المديونية التى تستهلك ٧٠٪ من دخل الجزائر، وتأكيد احترام الجزائر لكل اتفاقاتها.

وحتى الأن فتركيز السلطة الجديدة فى الجزائر ينصب على الاجراءات الأمنية العنيفة لمواجهة جبهة الانقاذ.

وبدأت المواجهة بشروع السلطة فى تطبيق القانون الخاص بحظر استعمال المساجد لأغراض حزبية، ومنع استعمال الساحات والطرق المجاورة للمساجد فى التجمع لأى غرض وفى كل الأوقات إلا بترخيص مسبق. وأعلن بوضياف.. **«إن غياب الدولة فى السنتين الماضيتين هو الذى أدى إلى الانحراف عن الوظيفة المقدسة للمساجد، التى استعملت كمنابر لأغراض حزبية وهو ما يمنعه القانون ويمنعه الاسلام أيضا. وسنعمل على تطبيق القانون بصرامة»**.

وتلى ذلك حصار مقار جبهة الانقاذ والاستيلاء على مقر لنقابة عمالية تديره جبهة الانقاذ، واعتقال قادة الجبهة وملاحقتهم. ونزول الشرطة (والجيش) إلى الشوارع لمواجهة النشاطات العنيفة لأنصار جبهة الانقاذ. ثم اعلان حالة الطوارىء استنادا للمادة ٨٦ من الدستور وذلك لمدة عام كامل اعتبارا من ١٠ فبراير ١٩٩٢، واصدار قرار بحل **«الجبهة الاسلامية للانقاذ»** بعد سقوط اكثر من ٥٠ قتيلا و٢٠٠ جريح فى المصادمات بين الجبهة والسلطة الجزائرية.

وطبقا للمصادر الرسمية فإن عدد المعتقلين من أنصار الجبهة الإسلامية للانقاذ



آيت أحمد يلوح لمظاهرة
الـ ٣٠٠ ألف ضد جبهة الانقاذ

يصل إلى ٥٠٠٠ يتم تجميعهم فى خمس معسكرات اعتقال أقيمت فى الصحراء!.. بينما تقدر مصادر جبهة الانقاذ ومصادر صحفية جزائرية عددهم بـ١٤ **ألفا**.

وفيما عدا هذه الاجراءات الأمنية، فلا يسجل للسلطة الجزائرية أى تحرك فعال لمواجهة الأزمة. وقد يكون من المفيد التذكير ببعض جوانب الأزمة الاقتصادية فمثلا تصل ديون الجزائر إلى ٢٦ مليار دولار، ٧٠٪ منها لمؤسسات وبنوك خاصة وتستحق السداد فى الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٤. وتصل الديون المطلوب سدادها منذ الأن وحتى مارس ١٩٩٣ إلى مليار دولار. وقد رفضت الحكومة الجزائرية -محقة فى ذلك- إعادة جدولة هذه الديون لأنها ترفض الخضوع لشروط وروشتة صندوق النقد الدولى، التى أدت إلى الكوارث فى كل مكان، وستؤدى فى الجزائر إلى مزيد من البطالة وارتفاع الأسعار وتدهور مستوى المعيشة. ويصل عدد العاطلين إلى أكثر من مليون عاطل (٢٥٪ من قوة العمل). وتحتاج الجزائر هذا العام إلى مليارى دولار لاستيراد المواد الغذائية الضرورية.

وتتوقع الدوائر الاقتصادية أن تقل عائدات الجزائر من الغاز والبترول عن العامين الماضيين. ومما يذكر أن حكم «الجيش» فى الجزائر بدد عائدات النفط الهائلة فى فترة ارتفاع أسعار البترول الأسطورية فمن ١٩٧٣ إلى ١٩٨١.

وحتى لو توصل الحكم إلى بعض الحلول أو المساعدات الخارجية فإن أثر هذه الاصلاحات لن يكون له أثر فى المدى القصير، وبالتالى لن يكون حاسما فى المواجهة الحادة القائمة الأن فى الجزائر.

الجذور

على الضفة الأخرى تقف **«الجبهة الاسلامية للانقاذ»** مستنده إلى شرعية الانتخابات التى حصلت خلالها، أو خلال جولتها الأولى، على أغلبية كاسحة (١٨٨ مقعدا من أصل ٢٣٠ مقعدا).

ورغم أن جبهة الانقاذ لم تتأسس فى الجزائر إلا عام ١٩٨٨ -أى أنها حزب جديد- الا أن جذورها تمتد ابعد من ذلك بكثير.

وفى دراسة هامة للزميل جوزيف سماحة عن «تطور الحركة الاسلامية فى الجزائر» يشير إلى مجموعة هامة من الحقائق التاريخية.

-أول بروز مستقل للتيار الاسلامى السياسى. كان تكوين «جمعية القيم» برئاسة «الهاشمى التيجانى» واصدار مجلتها «التهذيب الاسلامى»، والتى تبنت الدعوة إلى «تطبيق الشريعة الاسلامية». وكان تأثر هذه الجماعة واضحا بأفكار «الاخوان المسلين» فى مصر. وحصلت الجمعية على الشرعية القانونية عام ١٩٦٤ خلال الصراع ضد القوى اليسارية من العناصر اليمينية فى جبهة التحرير. ولكن سرعان ما منعت الجمعية فى سبتمبر ١٩٦٦ بعد موقفها المعادى من نظام الرئيس **جمال عبد الناصر** عقب اعدام المرحوم **«سيد قطب»** ثم حلت نهائيا عام ١٩٧٠.

وكانت هذه المعارضة الاسلامية معارضة من داخل السلطة فأعضاء الجمعية (مثل **الشيخ عباس مدنى**) كانوا أعضاء فى جبهة التحرير، بل ويترشحون فى الانتخابات باسمها.

-الظهور الثانى للتيار الأصولى المتشدد هذه المرة- كان بسبب المطالبة بالاسراع فى التعريب ومعارضة الاصلاح الزراعى والاشتراكية. وفى هذه المرحلة أصدر أحد قادة هذا التيار **«الشيخ عبد اللطيف سلطانى»** كتابا تحت اسم **«المزوكية هى أصل الاشتراكية»**، وقال فيه ان الاشتراكية كفر. وكل فلاح يستثمر أرضا مؤممة كافر. والصلاة لاتجوز فوق أرض انتزعت من أصحابها خلافا لاحكام القرآن».

وطبع هذا الكتاب ووزع فى الجزائر بكثرة

عام ١٩٧٤. وشكل هذا الموقف «مدخلا لتحالفهم -أي تيار الاسلام السياسي- مع كبار ملاك الأراضي وهو تحالف يضيف وزن فئة اجتماعية نلقدة إلى الوزن الاسلامي الناشيء بين الطلاب».

-بعد صدور «الميثاق الوطني الجديد» عام ٧٦، وهو ميثاق ذو نبرة اسلامية واضحة، ويعكس تحالفاً ضمنياً بين سلطة بومدين وتيار «اسلامي- عروبي».. ظهر تيار اخر رافض لهذا التحالف وللميثاق بزعامة «الشيخ محفوظ نحناح». ولأول مرة حاول هذا التيار اللجوء للكفاح المسلح، وقام بمحاولة واحدة في «البليدة» انتهت بالقبض عليه ومحاكمته والزج به في السجن من ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨١ «حين أطلق سراحه الرئيس الشاذلي بن جديد».

-في ظل تحولات هامة تتمثل في فشل الثورة الزراعية وتعثر محاولات التصنيع، ومشاكل سياسة التعريب التي أمدت الجزائر بفئة جديدة من المتعلمين المتعطلين والعاملين بأجور متدنية.. أصبح التيار الاسلامي هو الطرف الأقوى بين المعربين. كما شهدت الجزائر في الفترة من ١٩٦٢، (الاستقلال) وعام ١٩٧٢ بناء ٤٤٧٤ جامعا، ثم ارتفع العدد إلى ٥٢٨٩ جامعا عام ١٩٨٠. ولعب كبار الملاك الزراعيين وعناصر خارجية دورا هاما في تمويل وانشاء هذه الجوامع، «مكافأة للاسلاميين على موقفهم من الاصلاح الزراعي. ولمحاربة النظام». وقد أصبحت هذه



عبد الحميد مهري

الجوامع هي ساحة التحرك السياسي للتيار الاسلامي.

وجاء انسداد آفاق الهجرة إلى أوربا نتيجة تشبع سوق العمل، وارتفاع البطالة، وبدء مرحلة الركود في الاقتصاد الجزائري، ليرغم شباب الجزائر على التحول إلى «حراس الجدران» وهي التسمية التي ألقت على المتسكعين في الشوارع..»

وبدأ الظهور العلني للحركة الاسلامية في الجامعات في نهاية السبعينات فازداد عدد الملتحين وظهر حد أدنى من التنظيم بين صفوفهم. وبدأت ظهور حوادث عنف في عام (١٩٨٠-١٩٨١) مثل تدمير محال لبيع الخمور، قتل شرطي بعد اعتصام في جامع، رشق نساء غير محجبات بماء النار.. الخ -انشغلت السلطة في ملاحقة الأحزاب اليسارية التي اشتدت معارضتها للنظام بعد تولى الشاذلي بن جديد للسلطة واتجاهه لمراجعة التجربة وإبعاد العناصر المحسوبة على بو مدين عن الجيش والجبهة.. ولم تلتفت إلى تشكل وبروز الحركة الاسلامية. ومع نهاية عام ١٩٨٢ «تعرفت الجزائر على الاشكال المختلفة للعمل الاسلامي المنظم.. الكفاح المسلح - التظاهرات- الحرائق - العنف في الجامعات. وعلى البلورة الأولى للمشروع الاسلامي (نداء ١٢ نوفمبر) وخرج إلى العلن القادة الذين سيتسلمون مقاليد الحكم بعد ذلك.

-وفي هذا العام (١٩٨٢) برزت الحركة الجزائرية الاسلامية المسلحة بزعامة مصطفى بو عالي.. الذى خطط لاغتيال المسئولين ونسف مقر اتحاد المرأة الجزائرية، وفندق أوراسي. وألقى القبض على اعضاء الحركة وزعيمهم وتمت محاكمتهم.

ومع احساس السلطة الجزائرية بخطر التيارات الاسلامية وارتكبت خطأ قاتلا، أرادت أن تواجه التيار الاسلامي على أرضيته أن تعزز من شرعيتها الدينية باعتماد نهج يلتقي مع مايقوله هذا التيار أكثر مما يساجل معه، استدعى الحكم الجزائري الداعية المصري المعروف محمد الغزالي وعينه «مدير الهيئة العلمية في جامعة الأمير



ملتحي وملثم من جهة الانقاذ

عبد القادر» فى «قسنطينة».. صحيح أن الغزالى يدعو لاسلام معتدل لكنه يصر على أن الاسلام هو الحل..

-وفوجىء الحكم بانتفاضة أكتوبر ١٩٨٨. ورغم أن الانتفاضة- مثلها مثل انتفاضة ١٨ يناير ٧٧ فى مصر- انتفاضة تلقائية، إلا أن الحكم وبعد أن رأى دور التيار الاسلامى أثناء إنطلاق الانتفاضة لجأ إلى الحوار مع قادة هذا التيار. فاستقبل بن جديد، كل من **عباس مدنى وعلى لبلحاج ومحفوظ نحناح.**

وبصدور القانون الذى سمح بالتعددية الحزبية ظهرت جبهة الانقاذ للوجود كتجمع لتيارات مختلفة تنتمى جميعها إلى تيار الاسلام السياسى، وتستند إلى جمهور واسع من الشباب العاطل عن العمل.

ويضيف صديق جزائرى لهذه المعلومات حقيقة أخرى، وهى أن الجزائر وقعت عقب الاستقلال فى خطيئة ازدواجية التعليم فأنشأت تعليما دينيا منفصلا عن التعليم العام، مقلدة لمصر وتونس. وبعد فترة تخرج مئات الالوف من المعاهد الدينية لينضموا- أكثر من غيرهم -إلى صفوف العاطلين لتدنى مستواهم التعليمى العام والفنى. وضاعف من الأزمة، أن نقص المدرسين دفع بالجزائر لاستقدام آلاف المدرسين المصريين، كان كثيرون منهم من المنتمين للاخوان المسلمين حيث باشروا الدعوة بينهم. وشكل هؤلاء (خريجو المعاهد الدينية) الجيش الحقيقى للجبهة الاسلامية للانقاذ.

الشرعية الشعبية

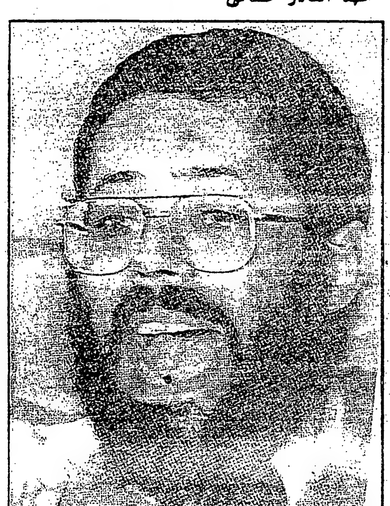
وقد اتخذت الجبهة بعد الانقلاب موقفا بالغ الحدة والعنف فالانقلاب انتزع منها نصرا انتخابيا هائلا، فتح الباب أمام صعودها للسلطة وفرض برنامجها. فدعت الجبهة فى أول بيان لها إلى مقاومة الانقلاب. وقال الرئيس المؤقت **«عبد القادر حشانى»** فى بيانه.. «ان بلادنا تعيش أزمة حادة تنذر بكل خطر على سلامة البلاد ووحدتها وأمنها بسبب شهوة التسلط عند زمرة من محترفى الطغيان والاستبداد والوصاية على الشعب.. إن الطغمة الحاكمة خانت الله والرسول والمؤمنين..» وعلى أرض الواقع انتشرت أعمال العنف التى قامت بها كوادر الجبهة وعناصر أخرى مثل «الافغان»، وهم مجموعات من المسلحين المشهورين بالعنف حاربوا فى أفغانستان إلى جانب المعارضة المسلحة (المجاهدين) بعد أن دربتهم المخابرات المركزية الأمريكية فى باكستان والسعودية. و لايعرف على وجه الدقة هل هم جناح تابع لجبهة الانقاذ أم لهم استقلالهم، وكذلك جماعات التكفير والهجرة.

ورغم تراجع الجبهة عن تنظيم المسيرة التى دعت اليها يوم ١٤ فبراير الماضى عقب صلاة الجمعة. فيستحيل الرهان على تصفيتها كقطب مناوىء للحكم القائم فى الجزائر. فالعنف وحده لايمكن أن يقضى على تيار له أصوله وجذوره فى الجزائر، ويتحرك على أرضية اقتصادية واجتماعية مواتية تماما.

وهنا يبرز السؤال الذى يشغل بال الجميع...

هل هناك قوة ثالثة تستطيع انقاذ الجزائر من هذه المواجهة بين الحكم وجبهة الانقاذ؟

الخريطة السياسية للجزائر تضم اكثر من ٥٠ حزباً سياسياً، من أهمها **«حزب جبهة التحرير الوطنى الجزائرى»** بزعامة عبد الحميد مهرى **«جبهة القوى الاشتراكية»** بزعامة حسين آيت أحمد، **«الحركة من أجل الديمقراطية فى الجزائر».** بزعامة أحمد بن بلا، **«التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية** بزعامة سعيد سعدى، **«حزب التجديد الجزائرى»** بزعامة نور الدين بوكروح، **«حركة المجتمع الاسلامى- حماس»** بزعامة محفوظ نحناح، **«حزب الطليعة الاشتراكية»** الحزب الشيوعى- بزعامة هاشمى شريف، **«الحركة الجزائرية للعدالة والتنمية»** بزعامة قاصدى مرباح.. وباستثناء جبهة التحرير وجبهة القوى الاشتراكية، فإن الأحزاب الأخرى لاتصلح لتكوين قوة ثالثة. ربما يمكن أن تشكل جزء من هذه القوة، ولكنها لايمكن أن تكون بذاتها هذه القوة، لضعف نفوذها بين القوى الاجتماعية المختلفة.



عبد القادر حشانى

ومشكلة جبهة القوى الاشتراكية استنادها -واقعيا- إلى البربر ومنطقة القبائل، وبالتالى عدم قدرتها على أن تجمع حولها كل القوى الديمقراطية والمدنية فى الجزائر.

أما جبهة التحرير الوطنى الجزائرى،، حزب الثورة والاستقلال، فقد كان الواجهة التى يحكم الجيش من خلالها خلال ٣٠ عاما. وتتجمع داخلها تناقضات وصراعات عديدة بين تيارات وزعامات مختلفة حمروش- الابراهيمى- بحياوى- مهرى.. الخ.. وكان تصويت غالبية الناخبين لصالح جبهة الانقاذ، رفضا لجبهة التحرير فى ناحية منه.

ولكن يظل أن الجبهة كانت القوة الثانية فى عدد الأصوات خلال المرحلة الأولى للانتخابات. وأن ارتباطها بالثورة يجعل لها مكانة خاصة فى قلب الجزائريين. وهناك علاقات وثيقة تربط أمينها العام (الحالى) بقوى سياسية مختلفة ويستطيع التحالف معها، ومع مؤسسات المجتمع المدنى.

وقد اتخذ **عبد الحميد مهرى** موقفا متميزا من الانقلاب، عندما أعلن أن «المجلس الاعلى للدولة ليس دستوريا وان كان سلطة فعلية» وقال مهرى فى مناقشات اللجنة المركزية للجبهة أن حزب جبهة التحرير يواجه اختيارا حاسما. يكون أو لايكون.. أن لايكون.. معناه أن تبقى الجبهة مجرد غطاء للنظام تمده بالشرعية دون أن تحكم فى مقابل بعض الامتيازات المادية لقادتها. وأن تكون معناه الاستقلال بأستراتيجيتها وسياستها والتعامل مع النظام كمعارضة، حتى تصبح فى الحكم فعلا وتفرض برنامجها عن طريق «الشرعية الشعبية».

ويبقى السؤال هل ينجح مهرى ومن معه فى تحويل جبهة التحرير إلى حزب حقيقى يبحث عن الشرعية الشعبية، وتكوين قوة ثالثة تقف بين قوتين مسلحتين يعتمدان العنف.. أم أن الوقت قد فات جبهة التحرير؟

سؤال يتوقف على إجابته مستقبل تطور الأحداث فى الجزائر.

انتخابات الكنيست الاسرائيلي

بين اليمين.. واليمين المتطرف

**** لأول مرة منذ ١٨ عاما يخوض حزب العمل الانتخابات البرلمانية بقيادة اسحاق رابين. فقد نجح رابين، المعروف بمواقفه اليمينية في إحداث انقلاب (بالانتخابات الحرة) ضد منافسه الأزلي شمعون بيرس. وبالمقابل نجح شامير في تعزيز موقعة في قيادة حزبة، الليكود. وهكذا، وبما أن رابين وشامير يقودان الحزبين الأكبرين في اسرائيل، فأن المعركة الأنتخابية القادمة التي ستجرى في ٢٣ حزيران القادم ستكون مابين اليمين (ممثلاً برابين) وبين اليمين المتطرف (شامير). وسيعكس هذا الأمر اثره على مجمل السياسة الاسرائيلية المستقبلية..في قضية السلام وغيرها لكن المعركة مازالت في بدايتها. وهناك عناصر أخرى في الساحة الانتخابية: أحزاب المتدينين اليهود التي تشكل لسان الميزان. واحزاب اليسار الصهيوني التي توحدت في حزب واحد على أمل أن تزيد قوتها. والأحزاب الفاعلة بين العرب ، التي تطمع في زيادة قوتها ليكون لها وزن مواز للوزن السكاني.**

رسالة حيفا

نظير مجلي

أسفرت المعركتان الأنتخابيتان الداخليتان في الحزبين الكبيرين في أسرائيل، التي جرت يومي ١٩و٢٠ شباط، عن فوز **أسحاق رابين** بزعامة **حزب العمل**. وفوز اسحاق **شامير** بزعامة الليكود. كل منهما يرشحه حزبه لرياسة الحكومة القادمة.

رابين هزم زميله **شمعون** بيرس من الجولة الأولى فكان ذلك انقلابا شخصيا وسياسيا في قيادة هذا الحزب.

أما **شامير** فقد عزز موقعه في قيادة الحزب.

إن هذه النتائج خلقت أجواء سياسية في اسرائيل تذكر بأيام التحالف بين الحزبين الأكبرين فيما سمى **بحكومة العكتل القومي**، باعتبار أن **رابين** كان وزير دفاع مرتين في حكومة برياسة شامير وقد سادت علاقات طيبة جدا بينهما في المرتين وكانا شريكين في اعداد مايسمى بخطة حكومة اسرائيل للسلام في الشرق الأوسط، وهي خطة ممسوخة لمشروع الإدارة الذاتية الذي أقر في اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٩. ولكن الأمر لايتوقف على **شامير ورابين** وحدهما. انما على قوة كل منهما الانتخابية وقوة بقية الأحزاب في اسرائيل.

ومع ذلك ، فأن انتخاب هذين الرجلين بحد ذاته، والمعركة التي خاضها كل منهما حتى فوزه يساعدان المراقب على فهم اتجاهات المعركة الانتخابية القادمة في اسرائيل. وعلى اعطاء اجوبة أولية للكثير من التساؤلات.

فالانتخابات الأسرائيلية لم تعد حدثا محليا يهم الاسرائيليين فحسب، انما هناك وبحق اهتمام عربي وعالمي بها.

ولنحاول استعراض المعركتين اولا..

في حزب العمل

الانقلاب الذي حصل في حزب العمل هو انقلاب يميني، مع أن اكثرية الأصوات فيه لم تعط لليمين.

لقد تنافس على رياسة الحزب أربعة من قادته هم:

-**اسحاق رابين**، الذي فاز برياسة الحزب بعد أن هزم منافسيه الثلاثة. رابين، على عكس منافسيه، لم ينشأ في العمل الحزبي. لقد صنع مجده السياسي من رصيده العسكري الطويل الذي بدأ قبل قيام اسرائيل. **وفي العام ١٩٤٨ كان قائدا لإحدى الفرق التي رحلت الفلسطينيين من منطقة اللدو الرملة.** تدرج في سلم القيادة العسكرية حتى تسلم رياسة أركان الجيش وفي ظل قيادته تحقق الانتصار الجارف في حرب الأيام الستة (حزيران ١٩٦٧) في زمن حرب أكتوبر كان سفيرا لاسرائيل في واشنطن. ولذلك لم يكن بين القادة الذين وصموا بالهزيمة. بل بالعكس، فقد تمت الاشادة به لما قام به من دور مؤثر خلال الحرب اذ اقنع الأمريكيين بانشاء القطار الجوي العسكري من القواعد العسكرية الأمريكية إلى سيناء مباشرة لنجدة القوات الاسرائيلية. لذلك تم استدعاؤه بعد الحرب ليرأس حزب العمل مكان **غولدا مئير** التي استقالت . وفاز برياسة الحكومة. وبقي فيها حتى العام ١٩٧٧ حين تم اسقاطه بمؤامرة مكشوفة. فقد كشف النقاب عن وجود حساب بنكي

لدولارات على اسم زوج
بالدولارات متحدة وهذا مخالف للقانيات المتحدة وهذا مخالف للقانون. فاستقال وحل محله شمعون بيرس ،وفى الأنتخابات البرلمانية فاز الليكود لاول مرة (١٩٧٧) بزعامة **مناحم بيغن**.

خلال الفترة منذ ١٩٧٧ وحتى اليوم خاض **رابين** حربا شعواء مع **شمعون بيرس** واصدر كتابا يطعن فيه باستقامة بيرس ويلصق به افعالا شائنة. وكان بيرس يهزمه كل مرة ثم يدعوه ليبقى رجلا ثانيا فى الحزب. وخلال ذلك كان رابين يحاول الظهور بشخصية سياسية مستقلة عن بيرس **فاستقطب كل قوى اليمين داخل الحزب**. ودفع باتجاه الدخول فى حكومة تكتل قومى تحت قيادة الليكود، حيث احتل منصب وزير الدفاع مرتين. **وقد اندلعت الانتفاضة الفلسطينية فى زمنه. واشتهر خلالها بشدة القمع وبسياسة تكسير العظام**. ووضع خطة سلام اقرتها الحكومة تحتوى على اقتراحات تقل عما اعطته اتفاقات كامب ديفيد. ولذلك فهو رجل يمينى واضح. وقد فاز بـ ٤٠٫٦٪ من الاصوات.

- **شمعون بيرس**: له تاريخ عريق فى حزب العمل بدأ بسنوات الخمسين ، اذ كان مساعدا لرئيس الحكومة الأول **دافيد بن غوريون**. مع انه لايعتبر عسكريا الا أنه تبوأ عدة مناصب فى وزارة الدفاع بدأها كسكرتير ثم مديرا عاما ثم نائب وزير ثم وزيرا للدفاع فى حكومة رابين. سجل على اسمه بناء الفرن الذرى فى ديمونة. **فى زمن وزارته للدفاع نفذت مذابح يوم الأرض عام ١٩٧٦ ضد الجماهير العربية فى اسرائيل (عرب ١٩٤٨) ونفذت سياسة ابعاد الشخصيات الفلسطينية إلى الخارج**. لكن بيرس، الذى بدأ حياته السياسية **صقرا يمينيا متطرفا**، غير منهجه بشكل ملموس. **واستقطب حوله قوى اليسار فى الحزب واصبح يؤمن بالسلام مع العرب ومع الشعب الفلسطينى**. التقى مع العديد من الزعماء والملوك العرب وبالرغم من انه **يعارض فى اقامة دولة فلسطين وفى التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية فانه ظل محسوبا على الجناح المركزى- الليبرالى- اليسارى داخل حزبه**. وقد حصل على ٣٤٫٩٪ من الأصوات. وسقط من رياسة الحزب.

- **يسرائيل كيسار**: وهو السكرتير العام للنقابات. من مواليد اليمن. وهو المرشح الوحيد من اصل شرقى. تاريخه يقتصر على العمل النقابى. لذلك استقطب اصوات العمال والفئات الفقيرة، **ويضمنها اعضاء حزب العمل العرب (١٠٪ من اعضاء الحزب)**. لقد فاجأ كيسار منافسيه حين حصل على ١٩٪ من الأصوات. مع أن مواقفه السياسية تتراوح مابين بيرس ورابين فقد حسب على اليسار، لأنه سحب اصواته بالأساس من معسكر بيرس.

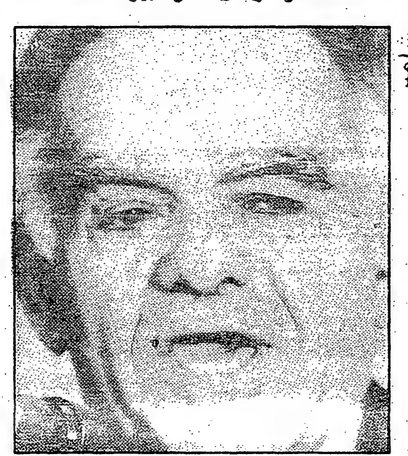
- **اورا نمير**: فاجأت الكثيرين بنسبة الفشل (**حصلت على ٥٫٦٪ من الأصوات**) فهى واحدة من الزعماء المتعقلين فى حزب العمل. مواقفها السياسية واقعية. **نصيرة للسلام. وفى القضايا الأجتماعية تعتبر نصيرة حقيقية للفئات العمالية والفقيرة. لكن مشكلتها انها لاتملك مالا مثل بيرس ورابين ولاجهازا إداريا كما كيسار.**

المهم أن الوسط واليسار معا فى حزب العمل فازا بنسبة ٥٩٪ من الأصوات، ومع ذلك فان اليمين- رابين- هو الذى فاز برياسة الحزب. وسيكون مرشحه لرياسة الحكومة.

وعلى الرغم من الجانب السلبى فى يمينية رابين، فقد تكون هذه اليمينية بالذات عنصرا مفيدا فى المعركة باتجاه انتصار حزب العمل فى الأنتخابات. ان **استطلاعات الرأى تجمع على أن رابين هو اكثر شخصية مقبولة لدى الجمهور لرياسة الحكومة**، اكثر من شامير وبيرس وشارون وليفى.

اليمين الآخر..

فى الليكود عزز **اسحاق شامير** مكانته داخل حزبه وبشكل كبير.


شامير

لقد تنافس مع نائبه **دافيد ليفى**، وزير الخارجية، ومع وزيره لشؤون الاسكان **ارئيل شارون** . لاول - ليفى- له صفة مميزة اساسية انه من اليهود الشرقيين. وقد تكون هذه الصفحة سببا لكى لايصل فى أى يوم من الأيام إلى رياسة حزبه أو الحكومة. فالمجتمع الاسرائيلى يتعامل بتمييز واضح ليس فقط مع العرب بل ايضا مع اليهود الشرقيين. لكن ليفى حاول الظهور فى السنة الأخيرة محبا للسلام. واعترض على العديد من مواقف شامير، خلال مؤتمر مدريد للسلام (لذلك حرمه شامير من فرصة المشاركة ووقف بنفسه فى رياسة الوفد الاسرائيلى لانه لايثق به) وهذه القضية قضت على مواقعه الاساسية. كذلك فهو ليس فقط لم يصل إلى مستوى التنافس مع شامير بل حصل على ثلثى ما حصل عليه شامير من الأصوات (٣١٪) وبعد الانتخابات مباشرة (فجر الجمعة ٩٢/٢/٢١) قال: **هذا انتصار كبير لى. فقد وقف ضدى كل وزراء الليكود**.

أما شارون فهو اليمينى المتطرف جدا وصاحب التاريخ العسكرى الغنى جدا. بأسم هذا التاريخ حاول أن يخوض معركته الانتخابية قائلا: **انا الوحيد الذى يستطيع تصفية لأنتفاضة. أنا الذى** يستطيع استيعاب الهجرة اليهودية (ايضا بحملة بناء تنفذ كما تنفذ عملية عسكرية). أنا القادر على تحقيق النصر على حزب العمل بقيادة رابين. وشارون معروف بادارته لأوسع عملية استيطان فى فلسطين خلال السنوات الأخيرة تحدى بها العالم أجمع. وقد حث البلاد طولا وعرضا خلال حملته الانتخابية حتى يقبض ثمن هذه الحملة. وكانت نتيجة ٢٢٪ من الأصوات فقط.

أما **شامير** فقد فاز بنسبة ٤٦٫٤٪ من الأصوات. صحيح أنها لاتعتبر انتصارا ساحقا. بل فى أقل من توقعات شامير ومعسكره (٥٠-٥٥٪) ولكنها بدون شك نتيجة محترمة على الأقل كانت كافية للفوز (الحد الأدنى للفوز هو ٤٠٪). وقد فاز شامير اولا بفضل سلطة كرئيس للحكومة فوقف معه كل وزراء الليكود بدون استثناء. ومعروف أن لكل واحد من هؤلاء رجالاته ومؤيدوه. وثانيا يمثل شامير اليوم الخط المركزى لليكود دون حاجة إلى مزايدة يمينية متطرفة (من جهة شارون) أو مزايدة فى موضوع السلام (من جهة ليفى). وهذا الخط بحد ذاته يمينى متطرف. **خلال السنتين**

الأخيرتين ، قدم مايكفي من الاثباتات على أنه رافض للسلام العادل. ممارساته في المناطق المحتلة فاقت كل تصور من حيث القمع والقتل والبطش والارهاب والابعاد عن الوطن. وزرع الارض بالاستيطان واطلاق يد المستوطنين وتسليحهم. والتساهل معهم لدرجة التشجيع في اعمالهم الإنتقامية واعتداءاتهم المتواصلة على المواطنين العرب.

وشامير لم يقم بالدعاية الانتخابية لنفسه داخل الحزب، كما فعل منافساه ليفي وشارون. لكن دعايته كانت ممارساته السياسية والعسكرية، والتي بلغت أوجها في الغارة التي تم خلالها اغتيال زعيم حزب الله، **عباس موسوي** ، وزوجته وطفلة (يوم الاحد ١٦/٢/٩٢) والغارات الاخرى التي اعقبتها ، ثم عملية الاجتياح إلى قرى الجنوب اللبناني والتي تمت فجر يوم الأنتخابات الداخلية (٢٠/٢/٩٢) فعندما قام اعضاء مركز الليكود بالاقتراع على رياسة حزبهم كان الجيش الإسرائيلي يقوم بقصف القرى اللبنانية. وكانت الاذاعة تنقل ببث حي شبه مباشر انباء هذا القصف . وقد ساعد هذا شامير كثيرا.

وجه المعركة الانتخابية

على هذه الخلفية ينطلق الحزبان الأكبران، العمل والليكود، إلى المعركة الانتخابية للكنيست، المعركة على رياسة الحكومة، التي ستجرى في يوم ٢٣ حزيران القادم.

بدون شك، أن الليكود يخشى هذه المعركة أمام حزب العمل برياسة رابين. وقد تكلم شارون وليفي بصراحة عن صعوبة المعركة، وذلك على ضوء القوة الجماهيرية التي يتمتع بها رابين فالتقديرات تشير إلى أنه سيجرف اصوات مقعدين- ثلاثة على الأقل- من مصوتي الليكود. والسبب أن رابين محسوب على قوى اليمين، وليس مثل بيرس. ومع ذلك فانه أكثر واقعية من قادة الليكود فيما يتعلق بقضية السلام.

ولكن موضوع السلام لن يكون الموضوع الأساسي الوحيد المطروح في المعركة الانتخابية . فهنالك قضايا عديدة أخرى مثل:

* **الهجرة اليهودية الكبرى واستيعابها.** فهذه الهجرة تواجه مشاكل حادة وعنيفة. شارون نجح في توفير المساكن لمعظم المهاجرين . لكن حكومته عجزت عن ايجاد مكان العمل لغالبية المهاجرين. **والكثيرون منهم يعيشون في جوع حقيقي. العشرات انتحروا، الالوف يضطرون إلى العمل في أعمال بسيطة وسوداء لاتتناسب مع مهنهم ومؤهلاتهم.** فنجد اطباء يعملون في النظافة. ونجد موسيقيا شهيرا يعمل في محطة وقود. وحزب العمل سوف يستغل هذا الواقع.

* **البطالة** وهي قضية محرقة. إذ بلغت نسبة البطالة ١١٪ من قوة العمل (أكثر من مئتي ألف عاطل عن العمل).

* **الفقر** - بلغ عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر خمسمئة ألف انسان (١٠٪ من السكان).

* **الخدمات الصحية**- حكومة الليكود تتوجه للانتخابات بمشروع تأمين صحي على الطريقة الامريكية التي تجعل الخدمات الطبية بمستوى المواطن الاقتصادي، الغني يحصل على خدمة أفضل والفقير يحصل على خدمة أقل جودة.

وهناك قضايا أخرى تبدو حاليا أقل اهمية. كما أن من المتوقع أن تنشأ أو تكشف قضايا أخرى خلال المعركة، خصوصا وان مراقبة الدولة ستنشر تقريرها السنوي في نيسان القادم، قبيل الانتخابات بشهرين وربما أقل.

إن مواقف رابين في القضايا الاجتماعية والأقتصادية، ما زالت مبهمة: فهو لم يتفوه ذات مرة بهذين الموضوعين انه خبير سياسة انه عسكري. والجانب السلبي في هذه الصفات قد يتحول إلى ايجابي. فهو يفهم جيدا لغة القوة والضغط .فاذا نجحت قوى اليسار مثلا في احراز قوة كبيرة وذات وزن فان هناك احتمالا قويا لأن تؤثر عليه باتجاه الابتعاد عن التحالف مع اليمين، ولكن اذا اعطيت القوة له ولحزبه، فسيكون من السهل عليه أن يدير ظهره تماما لليسار ويتجه إلى المزيد من اليمينية.

واذا كان المتدينون حافظوا على قوتهم كلسان الميزان (١٣ عضو كنيست من مجموع ١٢٠ عضوا) فإن رابين قد يستصعب جلبهم إلى صفه. فعلاقاته بهم سيئة منذ العام ١٩٧٧ حين كان رئيس حكومة وأغضبهم بأن كسر حرمة السبت واستقبل طائرات امريكية في مطار الله. في حينه هدد المتدينون بالاستقالة فلم يكترث. وأعتبروا ذلك استهتارا بهم وعليه فإنه سيحبذ التفاوض مع الليكود لاقامة حكومة وحدة قومية وحكومة كهذه ستكون حكومة شلل خصوصا في العملية السلمية (كما هو معروف ، فان حكومة الوحدة القومية الأخيرة سقطت أثر الخلاف بين الحزبين حول قضية السلام).

ومن الضروري الأخذ بالاعتبار، ليس فقط التطورات السياسية والعسكرية في المنطقة، بل ايضا نتائج الأنتخابات لكل الأحزاب الأخرى.

فقوى اليسار الصهيوني **(راتس ومبام وشنوي)** توحدت في حركة واحدة ستخوض المعركة الانتخابية بقائمة مشتركة الأحزاب الثلاثة تشكل اليوم ٩ أعضاء كنيست. وهي تطمح، من توحدها، إلى زيادة هذا العدد.

القوى الفاعلة في الوسط العربي تخوض المعركة بقائمتين اساسيتين: **الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (الحزب الشيوعي وحلفاؤه)** والتي فازت في الأنتخابات الأخيرة بأربعة مقاعد (وخسرت الرابع بسبب خيانة أحد الاعضاء الذي يمثل اليهود الشرقيين الفقراء وانسحابه من الكتلة)

* **القائمة العربية** ، التي تضم ممثلي **الحزب الديمقراطي العربي** بزعامة السيد **عبد الوهاب دراوشة**، وممثلي **الحركة التقدمية للسلام**، بزعامة السيد **محمد ميعاري**، ولها عضوان في الكنيست.

هاتان القائمتان تطمحان إلى توحيد الأصوات العربية (التي يعادل وزنها ١٢ عضو كنيست في حالة التصويت بنسبة ١٠٠٪) بحيث يكون وزن العرب في الكنيست بمقدار مماثل او قريب من وزنهم في عدد السكان، وهذا يعني محاولة تثنيهم عن التصويت للاحزاب الصهيونية. ولكن حصول القائمتين على ٧-٨ اعضاء كنيست سيكون نسبيا في الظروف الحالية انتصارا كبيرا جدا.

وهناك أحزاب اليمين المتطرف التي تشكل اليوم ٧ أعضاء كنيست. وقد يتوحدون في حزب واحد.

والحزبان الكبيران، اللذان يضايقهما جدا كثرة الأحزاب الصغيرة ويخشيان التعرض للضغط منها وللابتزاز، يفكران في وسيلة لإزالة هذا الضغط بواسطة رفع نسبة الحسم الى ٥ر٢٪ فالحزب الذي لايحصل على هذه النسبة من اصوات الناخبين يسقط ولا يمثل في الكنيست إن الاحزاب الصغيرة بدأت تضغط لمنع مثل هذا الوضع. وقد تنجح وفي هذه القضية ايضا سيكون تأثير على مسار المعركة.

ولكن المعركة مازالت في بدايتها ، ونحن نتحدث في هذه المرحلة فقط عن خطوطها العريضة.

No مستر me not شيوعي me قصدي I am ثورة حتى النصر
me مع فتح ... فاطمه my wife كانت ولا تزال مع فلسطين my boy
الكبير مع الشعبية ال small مع المقاومة الوطنية اللبنانية my بنت مع الديمقراطية. الباقي
مش عارف مع مين .. يعني كل الفاميليا ضد أمريكا والصهاينة والكتائب وعرب
أميركا وكامب ديفيد وجماعة أبو حصيرة .. I .. قصدي me فقير
يعني Poor إبن Poor ومع ذلك يا رفيق قصدي يا مستر مش ممكن
أبيع بلدي ولا ممكن أهدا أو أسكت and if كل أولادي إستشهدوا
me مع فاطمه مستعدين نستنفر ونخلّف أولاد يرجموا حجارة Yes
.. ولك يا زلمه.. قصدي يا مستر No one من هالزعامات بيعرف شو ممنتعذب
المسيح إنصلب مرة إحنا كل يوم ... قال إيش أيوب صبر !!! my wife فاطمه
دايماً بتقول الكل باعونا .. فاطمه my Love أخت الرجال بتسوى ألف زلمه من اللي
شاطرين بزط الحكي بس ..Yes فاطمه اللي بعدها معلقة مفتاح بيتنا بالناصرة برقبتها





LEBANON

للفنان ناجي العلي

رسالة الرياض

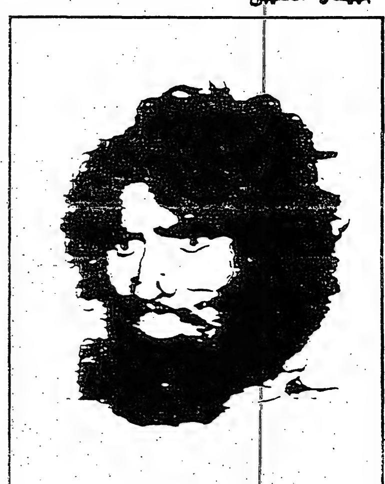
فصل جديد من صراع "الحكم السعودي" مع الأصوليين.. والليبراليين!

تشهد البلاد الآن فصلاً جديداً من الصراع المحتدم بين الدولة السعودية «و الأصوليين» وكان قد وصل لذروة جديدة حين توفرت للحكومة أخبار تقول أن «الأصوليين» ينظمون مسيرة ضخمة إلى قصر الحكم في الرياض في الثامن والعشرين من ديسمبر الماضي، فقامت باستدعاء قوات مكافحة الشغب لكن المسيرة لم تتم ولكن عوامل التوتر الشديد ماتزال قائمة وتدور حول رفض التيار الأصولي المتشدد لمفاوضات السلام الجارية الآن مع اسرائيل، ورفض البنوك الربوية، فالمفاوضات مع اسرائيل تعطل ركن الجهاد في الإسلام، و«الربا» حرام دينيا.

وكانت الحكومة قد نجحت في شق صفوف الأصوليين وتحييد قسم منهم بقيادة الشيخ «بن باز» المفتي الذي يؤيد الحكم، بينما يقود الطرف الآخر الذي يشن حملة تحريض ضد الحكم الشيخ «سفر الحوالي» أستاذ العقيدة في جامعة أم القرى.

تعود الأزمة الجديدة في أصولها إلى

جهيمان العتيبي



بداية أزمة الخليج وتطوراتها التي أدت إلى استدعاء الحكم السعودي للقوات الأمريكية، وهو ما رفضه في حينه الشيخ «سفر الحوالي» ومؤيدوه، لا لأن القوات الأمريكية هي قوات استعمارية غربية تعتدي على استقلال البلاد، ولكن لأنهم كفرة يدنسون أرض الاسلام، وقد جاءوا معهم بالنساء المجندات، إذ أن الشيخ الحوالي يشن حملة تشهير واسعة ضد النساء أيضا وكذلك ضد كل القوى الديمقراطية والليبرالية من أقصى اليسار لأقصى اليمين، باعتبارهم جميعا علمانيين وكفرة.

إلا أن جذور المد الأصولي -الذي انتعش الآن بصورة غير مسبوقة -في السعودية تعود في الأصل إلى السبعينات حين طرح «الملك فيصل» فكرة التضامن الاسلامي وخطط لها ومولها على الصعيدين القومي والعالمي ووجهت نيرانها حينذاك للمعسكر الاشتراكي إسهاما في الحرب الباردة التي كانت محتدمة. وقد صبت هذه الفكرة المياه في طاحونة الدولة السعودية الدينية باعتبارها حامية الحرمين الشريفين، فأنفقت أموالا طائلة على المؤسسات الدينية كسند لها وتأكيد لشرعيتها. لكن تناقضا نشأ بينها وبين هذه المؤسسات التي أقامتها، حين تكشف عمق ارتباط الدولة بالرأسمالية العالمية وبشركات البترول، والنظام الأمريكي على نحو خاص.. وهو ماجعل التناقض يبرز أكثر فأكثر بين ما ترفعه من شعارات دينية وما تمارسه في الواقع، وذلك ما استثمره الأصوليون أفضل استثمار أثناء حرب الخليج. وسقطت ورقة التوت عن الدولة السعودية باستدعائها للقوات الأمريكية، وخاصة بعد أن تبين أن هذه القوات كانت في الطريق إلى السعودية حتى قبل أن يصدر الملك فهد بيان استدعائها.

وفي حين أصدر المفتي الحكومي «بن باز» فتوى بجواز استدعاء القوات الأمريكية، كان الشباب المتدينون يجمعون وقائع الفساد المتفشية في صفوف الحكم، ويتعرفون بأنفسهم على التناقض الواقعي بين شعار الدولة الدينية وحياة الأمراء وثرواتهم الطائلة، خاصة أن الكثيرين من شباب الجماعات الدينية تعلموا في الخارج، وعرفوا الكثير عن طريق الصحافة والاعلام الأوروبي والأمريكي الذي كتب عن كل شيء.. من الفساد، لقهر النساء، لاضطهاد الشيعة وملاحقتهم في المنطقة الشرقية.. لقوة العمل الأجنبية التي تتزايد باستمرار.

وكان رجال الدين قد رفعوا للملك عريضة يطالبون فيها بمجلس للشورى يقوم على أساس منهجهم وطريقتهم في الحياة، وكانت هذه العريضة هي رد فعلهم لعريضة أخرى سبق أن قدمها الليبراليون وطالبوا فيها بالديمقراطية الكاملة، ولأن صراع رجال الدين ضد الليبراليين لم يتوقف أبدا حتى وهم في ذروة صدامهم مع الحكومة، خاصة وان الليبراليين يستندون على القوة الكامنة الهائلة للنساء، والتي يعاديها رجال الدين، فقد أدرك الأصوليون بعد تقديم عريضة الليبراليين أنهم قد يفقدون مواقع نفوذهم خاصة أن الأمريكيين تظاهروا في بداية أزمة الخليج أنهم يساندون تطورا ديمقراطيا ما في السعودية، وكان هناك خطر أن تستجيب الدولة للضغوط الأمريكية وتستعين بالليبراليين والعلمانيين من هنا اعتبرت مطالب الأصوليين في حقيقة أمرها عملية إجهاض بالغة الدهاء للمشروع الديمقراطي الأصلي الذي التفت حوله قوى كثيرة. وقد أعطى الأصوليون للدولة بهذه العريضة مخرجا مريحا.. فمجلس الشورى الذي ينبثق من النظام الاسلامي على حد قولهم هو غطاء مناسب لنظام تكشفت عوراته بشكل لم يسبق له مثيل أثناء أزمة الخليج.

وحين قدم الأصوليون عريضتهم التي تحدثت عن الفساد الشامل، والتفاوت الاجتماعي العميق، والتحكم القسري في مصائر الناس في السكن والسفر والعمل، كانوا يشكلون كتلة واحدة وقال عنها بعض المحللين انه انقلاب حزب السلطة على السلطة، اذ انها تركت تأثيرا عميقا لدرجة أن الملك وحكومته انتقلوا من المنطقة الغربية «جدة» إلى المنطقة الوسطى «الرياض» بعد أن جرى توزيع الوثيقة بمئات الآلاف إثر تقديمها للملك.

ومنذ ذلك الحين أخذت الحكومة تعمل على إثارة التناقضات داخل هذا التكتل

الضخم الذى فاجأهم وتسعى لتفكيكه، فقالوا لبعضهم إن النصح لولى الأمر لايتم بهذه الطريقة، أى مخاطبة الرأى العام كله، وكان الأفضل لهم أن يخاطبوا الملك وحده.

وأسفرت جهود الحكم عن تقسيم الكتلة الأصولية الضخمة التى بدا أنها توحدت ضده إلى فريقين.. الأول يرى أن النصح هو خير وسيلة بدلا من التشهير بالحكم ولايعارض بالتالى مفاوضات السلام أو عملية رسملة البلاد بما فيها البنوك التى أخذت تنتشر بشكل واسع.

والثانى يواصل التشهير بالحكم مستخدما المفاسد التى عرفها العالم كله، وهو يرفض مؤتمر ومفاوضات السلام مع اسرائيل، ويناهض الربا والبنوك وسفور المرأة، ويلاحقون الناس فى حياتهم الشخصية فيتعقبونهم للصلاة، ويرفضون أى حوار مع العلمانيين قائلين **«اذا تحاورنا مع الشيوعيين فماذا يبقى لنا من حد الردة»**. وقد قام مجموعة من هؤلاء بتوجيه رسالة للشيخ **«بن باز»** الذى يتولى الافتاء والقضاء قائلين إنه لايجوز الافتاء بالصلح مع «اليهود».

ويظهر بالاضافة التى الشيخ **«سفر الحوالى»** وجه آخر هو **«عبد المحسن العبيكان»** كأحد أبرز رموز التيار المعادى للسلطة وللمؤسسة الدينية الرسمية معا، وهو قاض فى المحكمة المستعجلة فى الرياض وإمام وخطيب جامع **«الجوهرة»** الذى تنطلق منه خطب أشد نارية من خطب الحوالى وأشرطة التسجيل التى يوزعها.

وقد شن مؤخرا هجوما عنيفا ضد الأمير **«مشعل بن عبد العزيز»** الذى قيل أنه اعتدى على رجل دين هو الشيخ **«الهراك»** إشارة إلى واقعة حدثت فى مجمع الأسواق الذى يمتلكه الأمير مشعل حين دخل بعض المطوعين وبينهم **«الهراك»** وقاموا بايذاء النساء الشاريات من الأسواق، وقام **«مشعل»** بدفع **«الهراك»** بيده فأثار رجال الدين الذين أوفدوا حشدا منهم لمقابلة الأمير **«سلمان»** أمير الرياض ليحتجوا فكان أن صدر قرار حكومى بوقف **«العبيكان»** عن الخطابة والامامة وشكلت لجنة برئاسة **«بن باز»** حضر اجتماعها أمير الرياض لتبحث فى الأمر.

وكانت أول ردود الفعل على هذا الاجتماع قراراً اتخذه مجلس الوزراء بعد ثلاثة أيام بالغاء نظام الساعات فى الجامعات، وهو النظام الذى يسمح للطلبة والطالبات باختصار سنوات الدراسة أو مدها حسب عدد الساعات الدراسية التى يحضرونها، وهو نظام يدفع الطالبات أن يركبن سيارة الأجرة «الليموزين»، بدلا من الذهاب مع الأزواج أو الآباء والاخوة فى سياراتهم فى مواعيد العمل أو ركوب سيارات الجامعة فى مواعيد محددة، **ويؤدى ركوب الليموزين فى رأيهم إلى انزلاق النساء وفجورهن وحملهن سفاحا!!**

وفى نفس القرار الذى استجاب للأصولين المتشددين فى عدائهم للمرأة، صدر مرسوم آخر يمنع الشيخ **«العبيكان»** رسميا من الخطابة والامامة فحققت الدولة **«للعبيكان»** مايريد وحرمته من قوله بنفسه.

ورد **«العبيكان»** بخطاب إلى الشيخ **«بن باز»** قال فيه إنه -أى بن باز مجتهد ولكن الاجتهاد لايلزم إلا من يقوم به، أما الذين تقوم عندهم الأدلة على غير ذلك فهم غير ملزمين.

وكان يشير بذلك إلى تأييد بن باز لمؤتمر السلام والصلح مع «اليهود».

وأكد أنه سيحتسب عند الله منعه من الدعوة ولن يكف عن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وسيواصل الدعوة إلى الله..

وبعد هذه الرسالة وصلت المعلومات للحكومة عن نية الأصوليين للقيام بمسيرة ضخمة إلى قصر الحكم فى الرياض.. فأعدت العدة كما سبقت الإشارة... ويبدو أن التفكير فى المسيرة نتج عن استفادة الأصوليين والذين هم امتداد للجهيمانية «نسبة الى **«جهيمان العتيبى»** الذى اقتحم الحرم المكى بقوات كبيرة سنة ١٩٧٩» بالخبرات الجديدة التى

الملك فهد



تضيفها لهم التيارات الأصولية فى كل من السودان وتونس والجزائر، مع الخبرات التى تقدمها جماعات دينية هربت من مصر لتعيش بينهم.

ووسط مناخ التأزم والصراع الأصولى تبرز القوى الليبرالية من اليسار إلى اليمين، وتضم الشيوعيين والناصريين والبعثيين والديموقراطيين العلمانيين بعامة، كطرف مناوئ آخر للحكم، وإن كان لايمتلك قوة الأطراف الأخرى سواء الحكومية أو الدينية بشقيها. وهو يفتقد إلى المبادرات، بعد أن غطت عريضة الأصوليين على عريضته، ومايزال يلملم جراح المعركة التى خاضتها مجموعة من النساء فى نوفمبر ١٩٩٠، حين قمن بتشجيع من أزواجهن وأشقائهن بقيادة السيارات فى الرياض وأطلق على حركتهن إسم **«حركة السادس من نوفمبر»**، اذ قام الحكم الذى ابتزه التطرف الأصولى بفصل النساء من أعمالهن ومنعهن من السفر حتى هذه اللحظة!.

ورغم أن السلطات السعودية قد جربت دائما كيف أن ملاحقتها للقوى الليبرالية اليسارية والمستنيرة، تفتح الباب للتطرف الأصولى واستشرائه فأنها تواصل نفس التكتيك .. التصدى للاصوليين ومقاومتهم وفى نفس الوقت الاستجابة لبعض مطالبهم التى تتوافق مع مصالح الحكم.. أى قمع الحريات العامة،من حرية الصحافة لحرية الفكر والتنظيم. وغالبا ماتدفع النساء قبل الجميع ثمن هذا القمع المتصل، فيصبحن ضحايا دائمة لممارسات **«المطوعين»** ورجال **«الامر بالمعروف والنهى عن المنكر»**. واستجابة الحكومة لهم وتواطئها الضمنى معهم.. ورغم صراعها ضدهم، فأنها تقدم الوجه الآخر لعملتهم الرديئة المنافية للعصر، وذلك رغم أنهم يعيشون فى قلبه ويستخدمون أدوات التقدم التكنولوجى الهائل. فتتخذ «الحداثة» فى السعودية شكلا منافيا من الناحية الفكرية والانسانية لمضمونها الأصلى ألا وهو حرية الفكر الطليق وفصل الدين عن الدولة وتحرير المرأة.

وهى كلها مهمات سوف يستحيل تحقيقها فى ظل التبعية المطلقة للحكم الذى يرتبط ارتباطا عضويا بالهيمنة الأمريكية ويستجيب لابتزاز الأصوليين برفع شعارات دينية. وهى الحالة التى تحفظ دورا آنيا ومستقبليا لكل القوى الديمقراطية المستنيرة وفى القلب منها اليسار فى الجزيرة العربية والخليج ، ولهذا كله حديث آخر.

العالم

أضواء على انتخابات الرئاسة الأمريكية

سمير كرم

رسالة واشنطن

قبل أكثر من قرن ونصف القرن بالتحديد في عام ١٨٣٥ كتب المفكر الفرنسي **الكسي دي توكفيل** -في كتابه الشهير **«الديمقراطية في أمريكا»** وفقاً لانتخابات الرئاسة الامريكية قال فيه:

«لوقت طويل قبل الموعد المحدد تتحول الانتخابات إلى الموضوع الأكثر أهمية وتضخيما تتضاعف حماسة المتنافسين، وتستثار كل العواطف المصطنعة التي يمكن للخيال أن يبتدعها في بلاد سعيدة وفي حالة سلام وتصبح كلها تحت الضوء. وبالاضافة إلى هذا يصبح الرئيس منهمكا في الاهتمام بالدفاع عن نفسه. أنه لايعود يحكم لما فيه مصلحة الدولة، وإنما لما فيه مصلحة إعادة انتخابه. يمالئ الأغلبية بدلا من أن يحد من عواطفها، كما يقتضى دوره القيادي، وكثيرا مايداعب أدنى أهوائها».

«وكلما اقترب موعد الانتخابات اذداد نشاط خداع السكان وتهييجهم، وينقسم المواطنون إلى معسكرات متعادية. كل منها يحمل بنفسه اسم مرشحه المفضل، وتتفجر الأمة كلها بحمى الاثارة تصبح الانتخابات هي الموضوع اليومي للصحافة، وموضوع المناقشات الخاصة وغاية كل تفكير وعمل. والاهتمام الوحيد للحاضر. وصحيح أنه مجرد أن يتحدد الاختيار فإن هذا الحماس يفتر ويعود الهدوء، والنهر الذي كادت ضفتاه تتحطمان يهبط إلى منسوبه المعتاد، لكن من ذا الذي يستطيع أن يحجم عن التساؤل مندهشا لماذا كان من الضروري أن تهب كل هذه العاصفة؟!».

ولايزال كل من يرقب انتخابات الرئاسة الأمريكية يجد أن ماقاله دى توكفيل ١٨٣٥ صحيح حتى اليوم. أنه أدق وصف يمكن لمراقب سياسى كان فى الحقيقة شديد الأعجاب بالديمقراطية أن يقوله دون أن يعطى صورة سيئة عن حمى انتخابات الرئاسة الأمريكية.

لكن الأمريكي يدرك الفرق بين أوضاع النصف الأول من القرن التاسع عشر في أمريكا وأوضاع السنوات الأخيرة من القرن العشرين في هذا البلد نفسه وإزاء ظاهرة انتخابات الرئاسة الأمريكية لأبد أن تتذكر عددا من الحقائق التي طرأت خلال تلك الحقبة الطويلة منذ أن كتب المفكر الفرنسي كتابه الذي لايزال يعد أعظم ماكتب عن النظام السياسي الأمريكي:

* إن الصحافة الأمريكية اتسعت وتطورت، واتسع دورها وتطور بصورة مذهلة خلال تلك الفترة. وبالتالي تعاظم تأثيرها- سلبا وايجابا- على العملية الانتخابية.. إلى حد يقول معه بعض المحللين السياسيين الآن أن التليفزيون الأمريكي قضى على الانتخابات الأمريكية وقضى معها على الديمقراطية لأن الانتخابات هي المظهر الوحيد الباقي في هذه الديمقراطية من مظاهر المشاركة الشعبية فيها.

ليس فقط لأن التليفزيون حل محل الواقع ،فاصبح احتكاك الأمريكيين بالواقع من خلال الشاشة الصغيرة. لم يعد الامريكي يذهب إلى صناديق الاقتراع لينتخب لأنه يكتفي بالجلوس أمام التليفزيون وسط أسرته ليشاهد العملية الانتخابية من الألف إلى الياء.. متوهما أنه مادام يراها تجرى أمام عينيه فإنه يكون قد شارك فيها وأدى دوره..

انما لأن التليفزيون (وبالمناسبة فإن كلمة «الصحافة» أو «الاعلام» في أمريكا تعني في الذهن الأمريكي التليفزيون بالذات ونادرا ماتشير إلى الصحافة المطبوعة) قد حول الانتخابات إلى عرض تليفزيوني شبيه بأي عرض «اعلاني» لمؤسسة كبرى. وحول المرشحين إلى نجوم أشبه مايكونون بنجوم التليفزيون والسينما، يركز على «هيئتهم» أكثر من أفكارهم وبرامجهم. يعني بنصائحهم وحياتهم الشخصية لأن هذا مايثير «المتفرجين» ويجذبهم إلى المشاهدة ،ويجذب أموال الاعلانات التجارية. فلا فرق بين أحداث الحملة الانتخابية في تصاعدها من المراحل الأولية إلى المرحلة النهائية وبين أحداث بطولة كرة القدم أو «البيسبول» في مراحلها التمهيدية.. حتى يوم اللعب على البطولة أو الكأس.

لهذا أصبح مقدار ما في خزائن الحملة الانتخابية لأي مرشح معيارا بالغ الأهمية في تحديد مدى قدرته على الاستعانة بالمع وأقدر خبراء الدعاية على العلاقات العامة لكي «يخرجوه» و«يخرجوا» حملته الانتخابية في أحسن صورة.. تماماً مثل الإعلان عن أي سلعة تجارية. وفي مثل السوق الأمريكي فإن سلعة لاتظهر في اعلانات التليفزيون هي سلعة لاوجود لها.. وبالتالي لامستهلك لها.

والقاعدة نفسها تصدق على أن أي مرشح للرئاسة يعجز عن توفير الأموال اللازمة لحملته الانتخابية (حملة الدعاية) انه يبقى مجهولا للغالبية الساحقة من المستهلكين وهم في هذه الحالة الناخبون. ولاشك أن كل من يتابع معركة انتخابات الرئاسة الأمريكية الحالية يعرف اسماء **جورج بوش وولیام كلنتون وتوم هاركين وبات بوكانان..** لكن من يتابع ويستطيع أنه يعرف اسم مرشحه الرئاسة السوداء التقدمية **لينورا فولاني** أو اسم **لارى جران** أو اسم **ليندون لاروش** المرشح من داخل زنزانة السجن؟

لقد بلغت ميزانية انتخابات **جورج بوش أكثر من سبعة ملايين** دولار..ولاتتجاوز ميزانية حملة **جران** مثلا- **٢٠ ألف دولار. فهل يمكن تصور** وجود تكافؤ فرص بين هذين المرشحين للرئاسة سواء في الوصول الى عيون وأذان الناخبين.. أو الوصول إلى البيت الأبيض؟

* خلال السنوات ال ١٥٧ منذ نشر كتاب

دى توكيفل حدثت تطورات- عديدة فى العملية الانتخابية جعلت طابع الحمى والحماس والأهواء أكثر حدة بصورة لايمكن أن تكون قد خطرت ببال المفكر الفرنسى أو أى من معاصريه..

كانت عملية الترشيح للرئاسة عملية يقوم بها الحزب عن طريق نوابه وشيوخه فى الكونجرس ، ولم تلبث فى النصف الأول من القرن الماضى أن تحولت إلى عملية انتخابية عادية يقوم فيها الناخبون باختيار المرشح عن كل حزب. ومن أجل مزيد من الديمقراطية فى عملية الانتخابات الرئاسية وتشجيع المشاركة الشعبية فيها بدأت ظاهرة عقد «المؤتمر القومى» لكل حزب فى نهاية المرحلة الأولية من الانتخابات ليتولى الأختيار النهائى للمرشح..فأصبحت - «جماهير الحزب» تقوم بدور أكثر فاعلية فى الترشيح للرئاسة بعد أن كان هذا الأختيار احتكارا للنخبة من قيادات الحزب.

وعلى الرغم من توسيع القاعدة الانتخابية نتيجة لهذه التطورات الا انها أدت- من ناحية- إلى زيادة احتكار الحزبين الكبيرين، الجمهورى والديمقراطى للرئاسة والانتخابات بشكل عام واختفاء الأحزاب الأخرى وانعدام فرصها، وحتى فرص المرشحين المستقلين، وأدت -من ناحية أخرى- إلى أزدياد جو «الهياج» الانتخابى العام واحتدام المنافسة إلى حد جعل فترة الحملة الانتخابية التى تستمر لنحو ١٦ أو ١٨ شهرا على الأقل بمثابة **«فترة من الهوس التى تظل طول الدعاية تقرع فيها بصورة متواصلة فى آذان الناخبين لدرجة مرهقة للاعصاب»** وإذا أخذنا فى الاعتبار أن المرشحين للرئاسة يواصلون طوال فترة الحملة رمى كل منهم الآخر بالطين لتشويه صورته وماضيه وحاضره وحتى شرفه الوطنى والشخصى اذا امكن..نستطيع أن نتصور كيف يكون شعور الأمريكيين تجاه قادتهم.. أو نحو الأشخاص الذين يتوسمون فى أنفسهم القدرة على التقدم لقيادة الولايات المتحدة كلها من البيت الأبيض. ولقد أمدتهم حملات الانتخابات الرئاسية القليلة الماضية بصورة منفرة ظهر فيها بعض المرشحين فى صورة **زير نساء أو «متهرب من الضرائب أو متهرب من الخدمة العسكرية أو رجل يبكى كالنساء أو «له تاريخ مع الهزات العصبية...** هذا اذا استبعدنا ماهو أشد قبحا...)

وساعد هذا كله على تحول الحملة الانتخابية إلى تركيز شبه مطلق على «الأشخاص» وليس على «الأفكار».. على الجوانب الشخصية للمرشحين، بما فى ذلك وسامتهم و جاذبيتهم كشخصيات على شاشة التليفزيون، خفة ظلهم، طريقة نطقهم، اشارات ايديهم، ابتساماتهم..وليس على برامجهم الانتخابية أو فلسفتهم السياسية أو الاجتماعية أو على أقتراحاتهم بشأن أزمة الاقتصاد الأمريكى أو مواقفهم من الحرب والسلام. أو مواقفهم من قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية فى العالم الثالث.



جورج بوش مرشح المحافظين بريشة الرسام الامريكى فينت لورانس

ويذهب أحد الأقوال الشائعة منذ أكثر من عشرين عاما إلى أنه **«ليس من المتصور أن يتم انتخاب رجل أصلع رئيسا للولايات المتحدة(...)**

ولماذا نذهب بعيدا؟ فى حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية السابقة فى عام ١٩٨٨ كان أحد أخطر عيوب المرشح الديمقراطى المنافس **لجورج بوش** فى تلك الانتخابات قصر قامته، الأمر الذى دفع الباحثين إلى دراسة أطوال رؤساء الولايات المتحدة السابقين ليصل إلى نتيجة مؤداها أن طول المرشح الديمقراطى **مايكل دو كاكيس** أقل من متوسط طول أولئك الذين فازوا بالرئاسة الأمريكية خلال كل الانتخابات التى جرت فى القرن الحالى....)

* وعلى ذكر القرن الحالى- العشرين- فإن بداياته شهدت أيضا تحولا آخر لم يكن واردا فى عصر دى توكفيل اذ أصبحت الحملة الانتخابية عملا فرديا يقوم به كل مرشح لحسابه الخاص بوسائله الخاصة ببرنامجه الخاص وفلسفته الدعائية الخاصة.. بعد أن كان فى القرن الماضى عملا يتولاه الحزب. وخلال هذا التحول ظهر مايعرف الآن بالانتخابات الأولية، أى المرحلة التى يغربل فيها كل حزب مرشحيه العديدين من خلال انتخابات تجرى فى الولايات ... وينتهى الأمر فى «المؤتمر القومى» للحزب حيث يقوم مندوبو الحزب فى الولايات ، وعلى كافة المستويات، باختيار مرشح واحد للرئاسة. من بين أولئك الذين يبقون بعد التصفيات الأولية. والواقع أن الولايات المتحدة (خمسين ولاية) لم تقبل جميعها دفعة واحدة هذا الأسلوب المباشر فى اختيار مرشحى الرئاسة. إنما بدأ بولاية واحدة (فلوريدا) عام ١٩٠٤ وتصاعد حتى شمل ١٣ ولاية فى عام ١٩١٢..وفى انتخابات ١٩٨٠ كان عدد الولايات المتحدة التى أخذت بنظام الانتخابات الأولية ، بدلا من نظام قائمة المرشحين الحزبيين، قد بلغ ٣٥ ولاية، وفى الانتخابات الحالية (١٩٩٢) لن يبقى نظام الترشيح الحزبى دون انتخابات أولية الا فى ثلاث ولايات فقط.

ومرة أخرى فإنه على الرغم من أن هذه التطورات كانت ذات طابع أكثر ديمقراطية من السابق إلا أنها ساهمت فى تقليص أهمية دور الحزب وعززت دور الطموح الفردى نحو الرئاسة دون ضوابط حزبية سياسية على النحو المعروف فى معظم الأنظمة البرلمانية والرئاسية. خاصة فى أوروبا.

ومع تراجع أهمية دور الحزب - مع استمرار احتكار الحزبين الرئيسيين للحكم- أصبح المرشح للرئاسة يتوجه إلى الناخبين ببرنامج هو برنامجه الشخصى الخاص به الذى يمكن- لكن ليس بالضرورة- أن يتفق مع الخطوط العريضة لفلسفة الحزب الذى ينتمى إليه.. والآن لم يعد بالإمكان الحديث عن البرنامج الانتخابى للحزب الجمهورى أو الحزب الديمقراطى انما الحديث هو دائما عن البرنامج الانتخابى لبوش أو هوكانان أو كيرى أو كنتون..الخ وأصبح السائد أن يوصف برنامج أى مرشح بوصف **«محافظ»** أو **«ليبرالى»** وليس بوصف **«جمهورى»** أو **«ديمقراطى»** ذلك أن مواقف المحافظين فى الحزب الجمهورى والحزب الديمقراطى تتلاقى على قواعد وأهداف وأساليب كثيرة.. والخلاف بين «المحافظين» و«الليبراليين» فى الحزب الواحد منهما أوسع بكثير من الخلافات بين الحزبين.

لهذا أصبح من المألوف أن نسمع عن «الديمقراطيين الذين انتخبوا ريجان فى انتخابات ١٩٨٠.. وأعادوا انتخابه عام ١٩٨٤ لفترة رئاسة ثانية.. ليبقى الحزب الجمهورى فى الرئاسة لأن هؤلاء الديمقراطيين لم يجدوا بين المرشحين الديمقراطيين مرشحا **«محافظا»** بالقدر الكافى لكى يمنحوه أصواتهم. .وقد تكرر هذا فى انتخاب **جورج بوش** عام ١٩٨٨. وهو لايزال قابلاً للتكرار فى انتخابات ١٩٩٢.

ولهذا أصبح كثيرون- سواء فى أوساط الناخبين الأمريكيين أوفى أوساط خبراء العملية الانتخابية فى الولايات المتحدة- يتحدثون عن **«نظام الحزب الواحد»** الذى يحكم فى أمريكا.. وهم لايعنون الحزب الجمهورى أو الحزب الديمقراطى. انما يعنون الحزب الخفى الذى يعلو على الحزبين ويجمع المتشابهين منهما فى بوتقة سياسية واحدة، لايعوزها الا تنظيم واحد رسمى.. ولكنها قادرة على أن تؤكد وجودها، وأن تلعب دورا أساسيا فى انتخابات الرئاسة، وكل انتخابات أخرى. بل -تؤكد نفوذها على سياسات الإدارات المتعاقبة. سواء السياسات الداخلية أو الخارجية . وقد مكنت ريجان فى فترتى رئاسة متعاقبتين من أن يلحق الهزيمة بالأغلبية الديمقراطية فى الكونجرس. بمجلسيه: الشيوخ والنواب. فقد تكتل المحافظون **«الريجانيون»** - من الديمقراطيين والجمهوريين إلى جانب سياسات ريجان الداخلية والخارجية فى أحرج اللحظات.. ليس فقط ضد الأغلبية الحزبية.. انما حتى ضد الغالبية العظمى من الأمريكيين.

لكن الأساس الحقيقى لنظرية **«نظام الحزب الواحد»** الذى يحكم أمريكا الآن ليس بالدرجة الأولى تحالف المحافظين من الحزبين والليبراليين من الحزبين ، إنما هو تلاشى الاختلافات الجوهرية- العقائدية أو النظرية أو العملية.. أو حتى السياسية- بين الحزبين الكبيرين. لقد أصبح من الصعب على الناخب الأمريكى أن يقرر اختيار مرشح معين للرئاسة ليمنحه صوته. لم يعد هناك اختلاف حقيقى بين كون المرشح جمهوريا أو ديمقراطيا، بل لم يعد هناك اختلاف حقيقى بين كون المرشح محافظا أو ليبراليا. البرامج الانتخابية متشابهة وقليلا ماتجد مجالا كافيا لمناقشة جدية. ولم يعد الناخب الأمريكى ينظر بعين الجدية الى هذه البرامج: انها مجرد «وعود» انتخابية.. سريعا ما ينساها أولئك الذين يفوزون ولاتزال ترن فى آذان الناخبين الأمريكيين حتى اليوم العبارة التى رددها جورج بوش أكثر من غيرها فى انتخابات ١٩٨٨: **«أقرأوا ماتنطق به شفتاى. لاضرائب جديدة»** لقد ذهب هذا الوعد أدراج الرياح بعد وقت قصير من فوزه بالرئاسة.. وأصبحت حملته الانتخابية الراهنة لفترة رئاسة ثانية بمثابة جهد جبار لجعل الناخبين ينسون تلك العبارة التى انفق ملايين الدولارات قبل ٤ سنوات ليجعل منها لحنا تردده الجماهير.

ولعل أوضح الأدلة على أن الناخبين لم يعودوا ينظرون إلى البرامج الانتخابية ومايتخللها من وعود بأى درجة من الجدية ذلك التراجع المطرد فى نسبة أولئك الذين يهتمون بالذهاب إلى صناديق الانتخاب يوم الثلاثاء الاول من شهر نوفمبر كل أربع سنوات لينتخبوا رئيسا للبلاد. إن نسبتهم فى انتخابات ١٩٨٨ التى أتت ببوش إلى البيت الأبيض رئيسا لم تكن تصل إلى نصف الناخبين، وكانت أدنى نسبة تصويت بين الناخبين المسجلين منذ عام ١٩٢٤. وأظهر استطلاع للرأى العام أجرته شبكة تليفزيون **«سى..بى..إس»**. الأمريكية بالاشتراك مع صحيفة **«نيويورك تايمز»**- فى أعقاب انتخاب بوش - أن ثلثى أولئك الذين أدلوا بأصواتهم كانوا يفضلون لو كان هناك مرشح آخر أو اكثر من مرشح غير بوش ومنافسه الديمقراطى **دوكاكيس** لكى يختاروا من بينهم. وكانت هذه «أعلى نسبة استياء بين الناخبين» منذ الأخذ بأسلوب استطلاعات الرأى العام(...)

وقد أخذت تظهر بجدية فى أوساط أمريكية واسعة **(اتحادات العمال والاتحادات المهنية والمنظمات الجماهيرية على اختلاف اهتماماتها)** فكرة ضرورة المبادرة نحو تشكيل حزب جديد فى أمريكا استجابة لمشاعر الاحباط التى تستبد بالأمريكيين نتيجة لنوعية الساسة والسياسات التى يفرزها النظام الأنتخابى الأمريكى مرة بعد أخرى. وتشكلت منظمة لهذا الغرض تحمل اسم **«لجنة العمل من أجل ديمقراطية أكثر استجابة»**، وانضمت اليها «المنظمة القومية للنساء». وهى واحدة من اوسع وأنشط المنظمات السياسية الأمريكية. تؤكد الدعوة إلى تكوين **«حزب من نوع آخر»** استجابة للشعب الأمريكى ومشاكله على ضرورة أن تدخل الولايات المتحدة القرن الحادى والعشرين بحزب جديد قادر على تقديم خطط وبرامج اكثر نضجا وأقدر على التصدى للمشكلات التى تراكمت على مدى السنين من تبادل الحكم بين الجمهوريين والديمقراطيين.

واليس من قبل الصدفة أن يكون واحد من أكثر الكتب انتشارا فى أمريكا هذه الأيام كتاب بعنوان **«لماذا يكره الأمريكيون السياسة»** على الرغم من أنه نادرا مايحظى بمثل هذا الانتشار كتاب سياسى فى الأسواق الأمريكية ويقول مؤلفه **«أى..جى..ديون»** فى جميع أنحاء الولايات المتحدة يهجر الأمريكيون العملية السياسية وطوابير الناخبين آخذة بالتناقض. المقالات الافتتاحية فى الصحف والتعليقات السياسية فى محطات التليفزيون تنعى إلى القراء والمشاهدين الحماس للعمل السياسى.. وبينما تقبل أوروبا الشرقية بحرية جديدة فان الأمريكيين يزدادون سخطا ويديرون ظهورهم

المعادلات الراهنة للديمقراطية الأمريكية

مواجهة بين اللاقرار.. واللامبالاة

فى غضب متزايد».

وبينما يسعى الأمريكيون جادين فى البحث عن بديل ويسعى الأمريكيون- الذين لاتتيح لهم ظروف الحياة فرصة اكبر للجدية، إلى الاعراب بكل السبل عن سخطهم..ولوبمجرد اعطاء ظهورهم للعملية السياسية والنظام السياسى- يستمر الساسة فى اظهار افتقارهم التام إلى ادراك معطيات الواقع الراهن.. عن طريق محاولات «لتطوير» أساليبهم الدعائية لا أكثر.

لقد أحس الساسة- من المرشحين للرئاسة من الحزبين، وطواقم مستشاريهم، وجيوش المساعدين الدائمين والمؤقتين فى حملاتهم الانتخابية- بأنه لم يعد يكفى توزيع البيانات والمنشورات المطبوعة لاجتذاب اهتمام الناخبين.. فأصبحت «الموضة» فى انتخابات ١٩٩٢، وهى لاتزال فى مراحلها الأولية، توزيع أشرطة «فيديو» تحمل تسجيلات كاملة للمرشح وأسرته وفريق العمل الذى يوجهه ويرسم له خطواته فى الدعاية. فالمادة التليفزيونية هى أساس الدعاية فى الحملة الانتخابية . ومن لايملك الوقت لقراءة البيانات يجذبه لمشاهدة «شريط فيديو» عن المرشح ، ومجانا، تماما مثل المنشور السياسى. وطبعا فان هذا الشريط قد أعد كما يعد الفيلم السينمائى أو التليفزيونى . وله مخرج وكاتب سيناريو.. وتستخدم فيه المؤثرات الصوتية والمرئية.. ولابأس ببعض الحيل الخداعية لكى يظهر المرشح فى أفضل صورة.. ربما أطول مما هو فى الطبيعة.وربما أهدأ وأكثر انسانية وأكثر اهتماما بالبيئة، وأخف ظلا وأقوم على الخطابة..الخ.

والحقيقة أن واحدا من أهم الدروس التى يستخلصها الباحثون فى انتخابات الرئاسة- وهى تخصص بالغ الأهمية فى المجتمع الأمريكى السياسى والأكاديمى على السواء، حتى أن هناك أكثر من مركز للابحاث فى «الشئون الرئاسية يركز اهتمامه على الانتخابات- أن هناك تفاوتا كبيرا بين درجة الاهتمام التى يعلقها المرشحون وتوابعهم- من المستشارين والمساعدين رجال العلاقات العامة وخبراء الدعاية- على الحملات الانتخابية... ودرجة اهتمام الناخبين والرأى العام الأمريكى بهذه الحملات كلما زاد اهتمام الفريق الأول بها تناقص اهتمام الفريق الثانى وتقديره لها (...) ويقول اثنان من الدارسين المتخصصين- هما **سعيفن وبابرا سالمور**- فى كتاب لهما عن «**السياسات الانتخابية فى أمريكا**» - أن الاهتمام الزائد لدى المرشحين بالحملات الانتخابية أمر مفهوم. فأنه مما يصيبهم بخيبة الأمل والاحباط ان لم نقل الشلل -أن يشعروا بأن جهودهم لا أهمية لها. إن الحملات الكثيفة وارتفاع أهمية صناعة الاستشارات السياسية المكرسة خصيصا لنظرية والتطبيق فى مجال نشاطات الحملات الانتخابية وكيفية تأثيرها على النتائج الانتخابية ، هى شاهد على مايعتقد المشاركون فيها أن باستطاعة الحملات الانتخابية أن تفعله».

وثمة معيار أهم- بل وأخطر- تقاس به أهمية الحملات الأنتخابية وهو قيمة الأموال التى تنفق عليها فى كل انتخابات رئاسة (وفى كل انتخابات بوجه عام) لقد ارتفعت القيمة الاجمالية لنفقات الحملات الانتخابية فى عام ١٩٧٦ الى ٥٤٠ مليون (دولار أى بنسبة ٣٠٠ فى المائة عن القيمة الاجمالية لنفقات الحملات الأنتخابية فى عام ١٩٥٢. وعادت فارتفعت بنسبة ٣٠٠ فى المائة مرة أخرى من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٨ لتتجاوز مليارا ونصف مليار دولار ، وتنفق هذه الأموال الطائلة على الحملات الاعلانية فى التليفزيون والصحف وعلى الاستشارات السياسية والاعلامية والدعائية وعلى اجراء استطلاعات الرأى العام ونفقات الاجتماعات التى يخطب فيها المرشحون . ونفقات حفلات جمع التبرعات لهؤلاء المرشحين.

ومن المثير للدهشة أنه كلما ارتفعت نفقات الحملات الانتخابية- خاصة حملات أنتخابات الرئاسة- انخفضت أعداد الناخبين الذين يقبلون على أداء واجب التصويت فى الانتخابات.

لكن ارتفاع نفقات هذه الحملات أدى نتيجة أخرى أشد خطورة من الناحية السياسية هى زيادة نفوذ «**لجان العمل السياسى**» التى نعرفها عادة باسم «اللوبى» ان لجان العمل السياسى هو المنظمات التى تجمع التبرعات لحساب المرشحين الذين يوافقون أغراضها السياسية ومصالحها المالية أو الاجتماعية . فهناك لجان لعمل السياسى تابعة لمؤسسات انتاج الأسلحة، ولجان تابعة لاتحادات الأطباء، ولجان تابعة لصناعة الالبان وأخرى تابعة لصناعة السجائر... وهكذا وحين تسهم أى منها فى جمع التبرعات من بين أعضائها وداخل مؤسساتها- لحساب مرشح الرئاسة فانها تتوقع منه عند الفوز أن يعرقل اصدار قوانين لاتتفق مع مصالحها.. وأن يستخدم نفوذه الرئاسى فى استصدار قوانين تفيدها وتدعم أرباحها. بل إنها تتوقع أن يختار من بين قياداتها شخصيات تشغل المناصب الحيوية فى ادارته.. وزراء ورؤساء وكالات وسفراء ومستشارين فى كافة المجالات..الخ.

ولايقتصر تأثير ونفوذ نشاط وأموال «**لجان العمل السياسى**» على جانب السياسة الداخلية..إنما يمتد الى السياسة الخارجية بحكم علاقات هذه اللجان مع تنظيمات ومصالح خارجية بعضها يرتبط باسرائيل.. وبعضها يرتبط بكوريا الجنوبية وبعضها يرتبط بتايوان او سنغافورة.. هونغ كونغ أو بنما أو البرازيل أو جنوب أفريقيا(...)

ولعل أشهر لجنة عمل سياسى فى الولايات المتحدة هى «**لجنة الشئون العامة الامريكية الاسرائيلية**» المعروفة باسم «**الايباك**» والتى تعد بمثابة أقوى تنظيمات «اللوبى» الاسرائيلية فى أميركا.

وقد وصلت قوة تأثير لجان العمل السياسى حداً جعلها تنافس الأحزاب على نفوذها السياسى.. ويذهب بعض الخبراء فى شئون الانتخابات- مثل **لارى ساباتو** مؤلف كتاب «**صعود المستشارين السياسيين**» الى أن لجان العمل السياسى فاقت فى نفوذها فى السنوات الأخيرة كلا الحزبين الجمهورى والديمقراطى ومع تعدد انشطة الحملات الانتخابية وأدوار لجان العمل السياسى على الأنتخابات الأمريكية وأعمال المستشارين السياسيين- من كل الأنواع- للمرشحين للرئاسة الامريكية كلما زادت أعداد الوسطاء بين المرشحين والناخبين، وازدادت صعوبة معرفة الصورة الحقيقية لأمر مرشح. ومعنى هذا أن عزلة الرئاسة عن الرأى العام.. عن الشعب الأمريكى- تبدأ حتى قبل- أن يصل المرشح إلى الفوز ودخول البيت الأبيض.. وعلى الرغم من كل المظاهر الدعائية التى يبديها المرشحون للظهور وسط جماهير الناس العاديين فى المراحل المختلفة من العملية الانتخابية.

وفى ضوء هذا كله لايبدو غريبا أن توصف انتخابات الرئاسة الأمريكية الحالية- التى بدأت رسميا مرحلتها الأولى بانتخابات ولاية «**نيوهامبشير**» يوم ١٨ فبراير الماضى. بأنها «مواجهة» بين انعدام القرار، كما يتمثل فى عجز المرشحين عن التقدم ببرامج عملية مقنعة وانعدام المبالاة كما يتمثل فى شعور الناخبين بأن الحملة باسرها لاتعنيهم وبالتالى ينبغى أن لا تأخذ من اهتمامهم قدرا لاتستحقه(...)

قمة نيويورك والصراع على السلطة الدولية

كارم يحيى

حين ذهب قادة الدول الأعضاء فى مجلس الأمن إلى نيويورك فى نهاية يناير الماضى كانوا على إدراك مشترك بأن الحرب الباردة قد انتهت وان الظروف التى تشكلت وفقها الأمم المتحدة عشية نهاية الحرب العالمية الثانية تخضع للتغيير.

وحين غادر هؤلاء القادة عائدين إلى بلادهم بعد إلقاء كلمات حافلة بالعبارات الانشائية عن عهد جديد من السلام لم يكن البيان المشترك الذى خلفوه وراءهم بحجم العبارات والتغييرات التى كثر الحديث عنها.

وإذا كانت الحرب العالمية الأولى قد جاءت «بعصبة الأمم».. وأحلت الحرب الثانية محلها «الأمم المتحدة».. فإن أحدا لم يطرح بعد الحاجة إلى شعار أوهيئة دولية جديدة مع نهاية الحرب الباردة.

ويبدو وكأن هناك اتفاقا دوليا على الابقاء على صيغة «الأمم المتحدة» وإدخال تعديلات تدريجية ومتأنية على موازين القوى داخلها من جهة ، وعلى طبيعة آدائها من جهة أخرى.

وهنا يبدو التمايز والاختلاف بين مواقف القوى الدولية الكبرى خلال قمة نيويورك..... فالولايات المتحدة على وجه التحديد علاوة على فرنسا ثم بريطانيا تميل إلى إعطاء الأولوية لتغيير طبيعة أداء المنظمة الدولية لوظائفها واستنادا إلى خبرة حرب الخليج تتفق الدول الثلاث على إعطاء الأمم المتحدة دورا عسكريا سافرا فى النزاعات الدولية. بل وذهب جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى إلى الحديث عن الانتقال من «إدارة الأزمات» إلى منع الأزمات»... أى أن يواجه مجلس الأمن «بالافعال» لا «بالكلمات، الأزمات الدولية قبل وقوعها.

وتعمل واشنطن على وجه خاص لاستغلال نهاية الاستقطاب الدولى واختفاء المعارضة الاشتراكية- السوفيتية داخل مجلس الأمن ومنظمات وهيئات الأمم المتحدة كافة كى تستفيد من هذا الغياب باتجاه استخدام الشرعية الدولية- غطاء لعمليات عسكرية تخدم مصالحها هى وحلفائها

وعلى الجانب الآخر تضع اليابان وألمانيا مسألة- إعادة توزيع القوى داخل مجلس الأمن، والأمم المتحدة إجمالا باعتبارها المسألة الواجبة الأولوية حاليا. وتستند الدولتان علاوة على حقائق القوة الاقتصادية -التكنولوجية- الجديدة والتى تتمتان بها إلى المبدأ «الليبرالى» الشهير الذى تأسس فى المجتمعات الرأسمالية الأوروبية الغربية منذ قرون وهو: «لاضرائب بدون تمثيل». أى أن المطالبة بزيادة نصيب اليابان فى تمويل الأمم المتحدة المدينة حاليا بـ (١ر٣) مليار دولار يتعين أن يقترن بحق طوكيو فى (تمثيل محترم ومتساو) مع القوى الدولية الأخرى. تماما مثلما اقترن تحصيل الضرائب لتمويل جهاز الدولة الرأسمالية بحق دافعى الضرائب فى التصويت والترشيح للمجالس التشريعية:

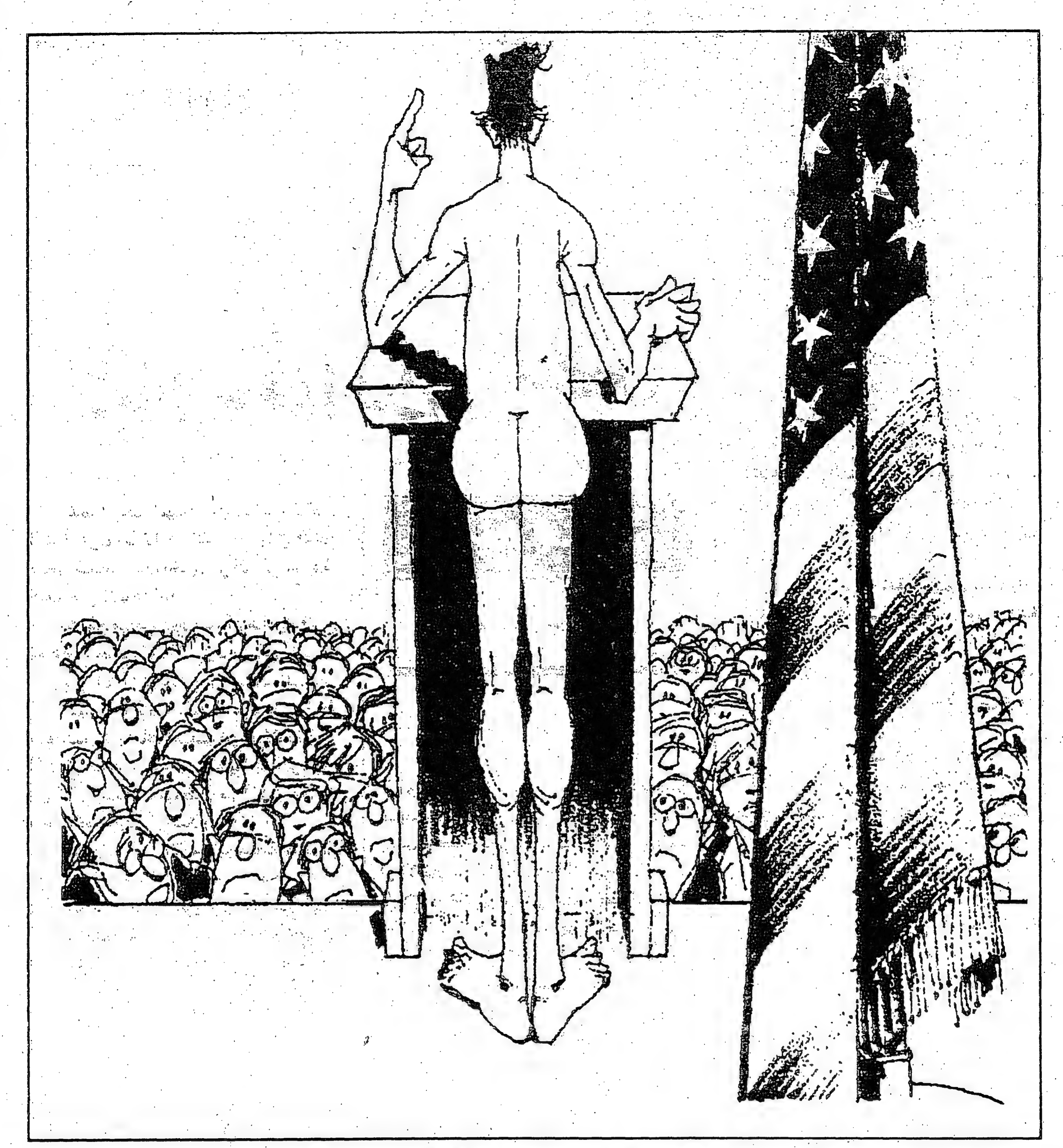
وعلى ضوء المتاح إعلاميا يصعب القول بأن الاتجاهين السالفين قد توصلا إلى نوع من تسوية الحلول الوسط خلال قمة نيويورك . والأرجح فى الظن أن واشنطن ولندن وباريس قد تمكنوا من تأجيل طرح مطالب اليابان والمانيا بل وبعض دول الجنوب كذلك فى الحصول على حق المقعد الدائم فى مجلس الأمن. كما يلاحظ أنه لم ترد إشارة واضحة فى البيان الختامى نحو مراجعة ميثاق الأمم المتحدة الذى يحمل صياغات عدائية للمنهزمين فى الحرب العالمية الثانية (اليابان- المانيا- ايطاليا).

وتعكس آلة الدعاية البريطانية- على سبيل المثال- ليس مجرد (الطابع المحافظ) للتحالف الأمريكى البريطانى الفرنسى خلال قمة نيويورك بل و(ضيق الافق) الذى يرعى مصالح وطنية وفى جوهرها يبرز الطابع الاستعمارى القديم- وحسب قول صحيفة «الأندبندنت» والأكثر تحررا من «التايمز» فإن لبريطانيا خبرة طويلة- على الساحة الدولية وهى لم تفقد بعد دورها فى حفظ السلام بالعالم وبالتالى فإن فكرة التخلى عن مقعدى فرنسا وبريطانيا ولو لحساب (الوحدة الاوروبية) المنتظرة يتعارض مع المصالح الوطنية البريطانية والتى يتعين على السيد ميجور أن يدافع عنها بكل قوة.

واذا كان الاتجاه المحافظ بين الدول الرأسمالية الكبرى ممثلا فى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قد تمكن من تأجيل مسألة إعادة توزيع القوى داخل مجلس الأمن فإن تلك النزعة- المحافظة ذاتها من شأنها ان تعرض (الاتفاق الدولى) حول الاحتفاظ بصيغة وعنوان «الأمم المتحدة» إلى المخاطر مستقبلا.. وقديحتاج الأمر إلى إعادة نظر فى وجود الأمم المتحدة.. وذلك رغم كل مايقال عن (الطابع الإنتقائى) للعمليات الدولية الجارية حاليا.

ولقد أصبح واضحا أن الموازين التقليدية- للقوى لا العقلانية المتوهمة عن (عالم واحد مهدد بمخاطر نووية وبيئية) هى التى لاتزال تتحكم فى صياغة -النظام الدولى.. وإذا كانت الحرب الباردة قد انتهت بما أتاحته من جدلية الصراع بين التبعية الاستعمارية والاستقلال الوطنيفإن دول الجنوب تبدو الآن عرضة لتهديد أكبر فى مواجهة طابع استعمارى أكثر سفورا وإحكاما، وهو مايشير إليه مؤتمر نيويورك.

وبدلا من أن تظفر بعض دول الجنوب ذات الثقل بتمثيل أكبر داخل مجلس الأمن فإنه سيكون عليها أن تواجه مأزق شرعية استخدام القوى الاستعمارية- والمعروفة لها تاريخيا- وبغطاء دولى يحمل شعارات مقاومة الإرهاب والمسئولية- الدولية عن مسائل الديمقراطية وحقوق الانسان.



بوش: ان القول انه ليس لدي سياسة اقتصادية جديدة.. مجرد اشاعة

وكانت الصحافة الامريكية والبريطانية- على سبيل المثال- قد حفلت عشية أنعقاد قمة نيويورك بتساؤلات تشكك فى أهلية الجنوب للحصول على تمثيل دائم لمجلس الأمن من قبيل:

- هل تقبل باكستان ودول أخرى آسيوية تمثيل الهند بمقعد دائم؟

- وهل توافق الأرجنتين والمكسيك على اختيار البرازيل؟

- ماهو البلد الذى يمكن أن يوثق به في تمثيل دائم للشرق الأوسط او لجموع المسلمين؟

وهذه النوعية من الأسئلة تخرج جميعها من معطف معروف للشعوب التى عانت من الاستعمار.. معطف «فرق تسد»

ولذا فإن المطروح أمام الجنوب لا أن يسعى فقط لبناء رابطة مصالح ومبادئ كى يضمن له وجودا وصوتا فى النظام الدولى وحتى يوقف عجلة التاريخ من العودة إلى الوراء حيث عهود الاستعمار الأكثر بربرية بل وكذلك أن يدرس كيف يستفيد من تناقض الأولويات بين القوى المحافظة والقوى الصاعدة على مسرح عالم الشمال.

وتلك بالطبع مهام ستصطدم مع طبيعة السلطة- فى دول الجنوب واختياراتها.

تأملات فى أحداث أغسطس

أحمد الخميسى

رسالة موسكو

انقضت لحظة اللهاث وراء اخبار «الاتحاد السوفيتى» سابقا لمعرفة: ماذا جرى هناك؟ لتحل محلها لحظة اخرى من التأمل لمعرفة: كيف جرى ذلك هناك؟...

ويتضح مع مرور الوقت، ان ماجرى قد تم بمخطط محكم الحلقات، وكان يمكن للدولة- التى لابد لها ان تسقط- ان تسقط على نحو اخر، غير ذلك الذى تعمد ان يكون للسقوط ذلك الدوى. وهناك أكثر من علامة على التدخل المخطط، وعلى السيناريو المرسوم، وان كان انقلاب أغسطس هو أكثر حلقات ذلك المخطط ابهارا وفشلا وضوضاء.

وقد ضم العدد الاخير من مجلة «الحرس الفتى» عام ٩١، أى منذ شهرين عدة مقالات لمجموعة من الكتاب الروس يسترجعون فيها احداث تلك المسرحية الكبرى، أو الانقلاب الذى كان ذريعة للانقلاب الحقيقى الضخم. ويكتب «ف. انبيلوف» تحت عنوان: «الانتظار فى فوروس» فيقول:

إننى أقترح السيناريو التالى للأحداث فى أغسطس، فقد خشى بناة البيرسترويكا الأحرار وقوع انقلاب حقيقى، ولذلك عقدوا العزم على استفزاز معارضيهم، بحيث تقوم المعارضة مرغمة بهجوم لم يعد له، ولم يؤمن من الناحية التكتيكية.. ان التخطيط للاستفزاز مسألة تبرز لا اراديا عند تحليل الأحداث الأخيره، وتترك الأحداث انطباعا قويا بأن البعض كان بحاجة ماسه لذلك الانقلاب الفاشل، ويشبه ذلك ما يقوم به الناس فى المناطق الجبلية عندما يحركون بشكل اصطناعى أكوام الثلوج الصغيرة لكى تنهار فيمنع ذلك تكوين السيول الهائلة المدمرة.. والأرجح ان الكثيرين من العملاء المزدوجين كانوا يتحركون بنشاط داخل مجموعة لجنة الطوارىء، ويدفعون عمدا بزعماء اللجنة نحو الانقلاب مؤكدين لهم كذبا ان الانقلاب سينجح لامحالة، بينما يقومون بابلاغ «الاخرين» بكل خطط لجنة الطوارىء أولا بأول. ولهذا فأن الهجوم المغامر لقادة الانقلاب لم يمثل اية مفاجأة بالنسبة للأخرين الذين كانوا يعلمون سلفا بكل شىء والذين اعدوا الاجراءات للهجوم فى الوقت المناسب، واذا استعرنا كلمات لينين عام ١٩١٧ فأن «هذه الثورة كانت قد مثلت بشكل دقيق بعد عشر بروفات عامه وتفصيلية، وكان الممثلون يعرفون بعضهم البعض ويحفظون ادوارهم واماكن حركتهم واوضاعهم من كل ناحية. وقد يبرز هنا سؤال مشروع: وأين البراهين على ان الانقلاب لم يكن سوى مهزلة سيئة الصيت من النوع الردىء؟..

إننا نقدم هنا البراهين التى نرى انها جديرة بالتأمل:

١- أولا ان الانقلابيين لم يقدموا على اعتقال رئيس الدولة على الرغم من ان أى انقلاب يفقد معناه بدون ذلك،

٢- لم يتم عزل كافة آباء «الديمقراطية الجديدة» الأساسيين الذين قاموا بتنظيم المقاومة المعادية للانقلاب علنا. وعلى سبيل المثال فقد تباهى الكسندر ياكفليف على شاشة التليفزيون بقوله أنه كان يحصل أولا بأول على خطط لجنة الطوارىء- اثناء الانقلاب- من «رجاله» فى الكرملين مباشرة. كما أطلق على قيادات لجنة أمن الدولة: «الحمير» لانهم -وفق تصريحه- استبعدوا آن يكون لياكفليف عملاؤه هناك، ومنذ زمن بعيد.

٣- لم تنقطع الاتصالات الهاتفية والبرقية الداخلية والخارجية واتصالات الفاكس داخل موسكو وغيرها من المناطق التى شملتها حالة الطوارىء، وبالتالى تمكن خصوم الانقلاب من التنسيق فيما بينهم محليا ودوليا، ومثلا كان ياكفليف المذكور ذاته يجرى اتصالاته مع الرئيس الفرنسى بحرية كاملة.

٤- لم يبسط الانقلابيون سيطرتهم الكاملة على الاذاعة والتليفزيون (مثلا إذاعة أصداء موسكو، والشركة الروسية للتليفزيون والأذاعة وغيرها) اللذين أخذا يبثان توجيهات خصوم الانقلاب فى عموم الاتحاد السوفيتى

٥- الأمر الأكثر أهمية ان لجنة الدولة للطوارىء اعلنت عن استيلائها على السلطة فى السادسة صباح ١٩ أغسطس، أما يلتسين واعوانه فلم يظهروا قرب مبنى البرلمان الروسى (ويسمونه الأن البيت الأبيض الروسى تعبدا للأمريكان)، الا فى العاشرة صباحا. أى ان الانقلابيين كان لديهم أربع ساعات كاملة للاستيلاء على البيت الأبيض دون مشاكل، ليتفادوا تشكيل مركز مواز للسلطة...

ويشهد كل ذلك بان منظمى الانقلاب من لجنة الطوارىء صاروا أداه عمياء فى ايدى تلك القوى التى سعى الانقلابيون لمعارضتها. لقد جرت الايادى المحنكة الحبال، فارتعشت العرائس للحظة ثم انتهى العرض الهزلى، وتحولت التراجيديا إلى مهزلة. وفاز يلتسين باكبر قدر من الرأسمال السياسى بفضل انقلاب أغسطس الفاشل وأصبح الشخصية السياسية الأولى، ولايستبعد ان تقوم نينا يوسوفوفنا يلتسينا- بدلا من رائيسا مكسيموفنا جورباتشوفا- بافتتاح حفلات تماثيل البط الأمريكية، علما بأن جورباتشوف هو الاخر لم يخسر الكثير، فقد يحصل على منصب هام فى ما يعينه فيه الغرب الممتن له فى الأمم المتحدة، أو غيرها من الهيئات

الدولية.

لقد دفعت أحداث أغسطس باسوأ ممثلى السلطة البريجنيفية الاندروبوفيه إلى القمة مثل شفيرنادذه وياكفليف وغيرهما، ولاتمت رموز الشيوعية الشمولية تلك بأية صله -كما لم تمت من قبل- إلى الديمقراطية الحقيقية، خاصة ان يلتسين يكشف أكثر فأكثر عن ميوله الديكتاتورية، وعلى الشعب ان يبدى يقظة مستمرة لكى لايقع ضحية لديكتاتورية جديدة جائرة وقاسية.

وفى تلك الظروف المعقدة يبدو مصير الشعب الروسى -الضحية الأولى للشمولية الشيوعية- المصير الأكثر مأساوية، فهو أكثر الشعوب السوفيتية فقرا وحرمانا وتشتتا، ان «الديمقراطيين» الذين يحكمون الكرملين يتعطشون كما فيما مضى لزج الملايين من الروس إلى افران «الاهتزازات العظيمة» الجديدة، ويكمن واجب الوطنيين فى منع قوى الظلام من خداع الشعب مرة أخرى.

عند هذا الحد تنتهى المقاله الأولى، ويكتب «ياكاشيف» فى نفس الموضوع بنفس العدد قائلا:

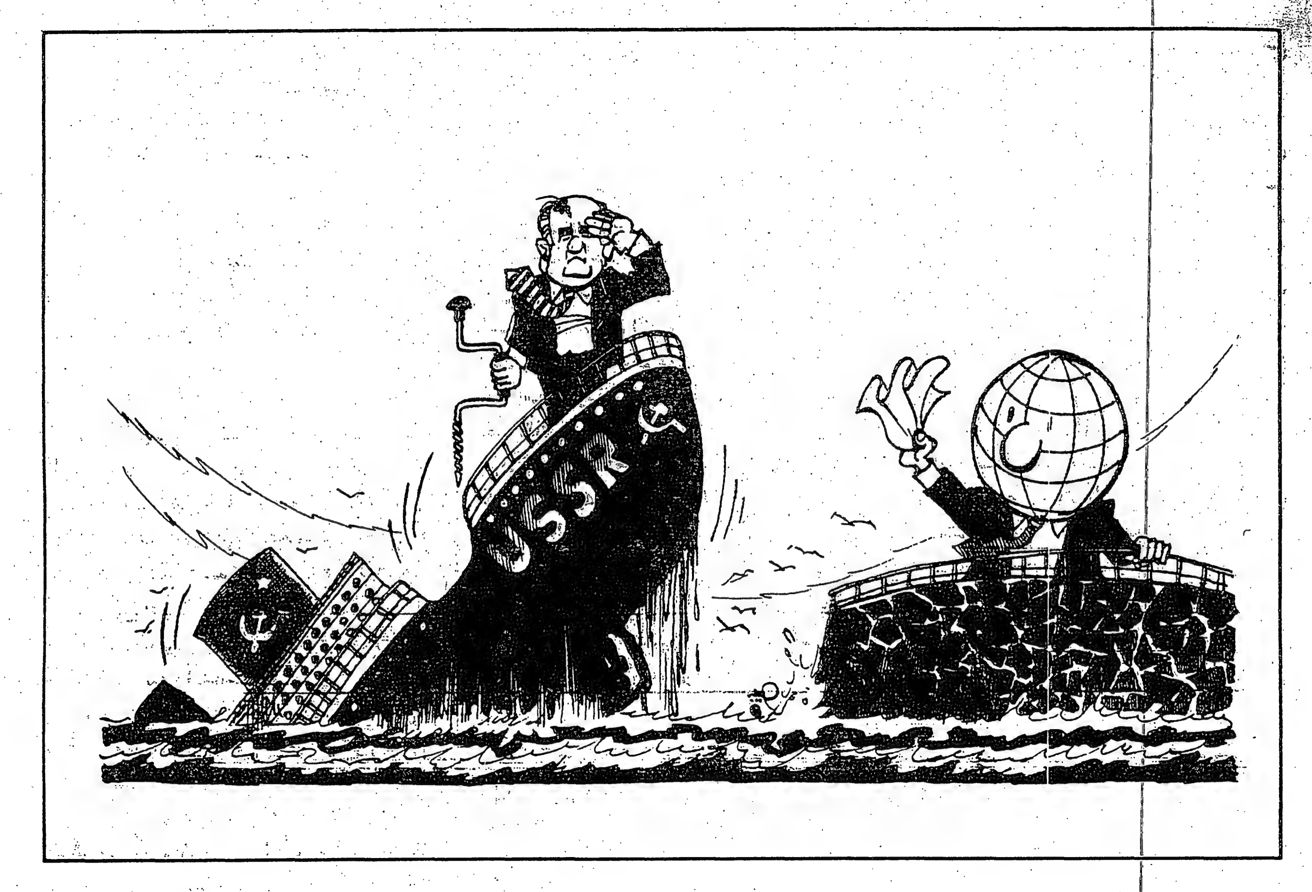
سيتعين على المؤرخين طويلا ان يمعنوا النظر فى أحداث ١٩-٢١ أغسطس، فقد كان الانقلاب غريبا حتى يتساءل المرء ان كان ماجرى انقلابا فعلا، أم تمثيلا له؟ ويتحدث الجميع عن ذلك حتى شاباشنيكوف وزير الدفاع الحالى الذى أشار فى حديث له للجريدة المستقلة: «إن الانقلاب إحدى أكثر صفحات القرن العشرين غموضا، وأقول صراحة إننى نفسى لا أفهم كل ماوقع». (١١ سبتمبر ١٩٩١).

ان السؤال الرئيسى الذى ألح علينا لفهم ماجرى هو: من الرابح من وراء ذلك الانقلاب؟..

للوهله الأولى يبدو ان المحافظين هم الذين احتاجوا الانقلاب ليحافظوا على سلطتهم، ولعل التحقيق الرسمى سيعتمد على تلك الرواية وينطلق منها، أما اغلبية المراقبين المستقلين فيستخلصون نتيجة اخرى، إن الانقلاب كان استفزازا يشبه اشعال الرايخستاج، استفزازا استهدف كافة القوى التى تمسكت بالدولة الاتحادية والطريق الاشتراكى. وقد عبر نائب البرلمان «سوخوف» عن ذلك حين قال: «ان مايبدو انقلابا من أعلى، يبدو من الداخل شيئا مغايرا تماما، لقد كانت تلك مؤامرة ضد نظامنا الاشتراكى وتآمرا بين الرئيس وزمرة من المغامرين». ولنتساءل: لماذا يحتاج الرئيس جورباتشوف لتلك المؤامرة بينما يتمتع بكامل السلطة؟ والحق ان سلطة الرئيس كانت تهتز منذ زمن بعيد، وكادت تفلت من بين يديه بكل معانى الكلمة. وكان «الديمقراطيون» أول من شن الهجوم على جورباتشوف، وفى يناير الماضى صرح يورى لوتشينسكى (يناير ٩١) وهو رئيس لجنة الاعلام بمجلس السوفييت الأعلى: «ان جورباتشوف الرجل الذى تحتقره اغلبية الشعب كما تؤكد الابحاث السوسيولوجية لم يعد يستطيع الحكم دون الاستناد إلى قوى لجنة أمن الدولة ووزارة الداخلية والجيش. واذا فقد ذلك السند سيستقيل من منصبه ويصبح عرضة للقضاء لأن الكثير مما قام به يدخل تحت طائلة التشريعات الجنائية السوفيتية» (جريدة روسيا السوفيتية ٩يناير). وفى فبراير الماضى كانت إقالة جورباشتوف احد اهم مطالب اجتماعات الديمقراطيين الحاشدة، بعد ان اتهمه يلتسين بخداع الشعب، وبأن سياسته ادت لاراقة الدماء والانهيار الأقتصادى. لكن الديمقراطيين تخلوا عن تشددهم مع جورباتشوف بعد زيارة يلتسين لأمريكا. واخذ المحافظون حينئذ يهاجمونه، وتطورت داخل الحزب حركة لإقالة جورباتشوف من منصبه كسكرتير عام، ورفض تنظيم: «الموقف البلشفى» وحركة: «المبادلة المبادرة الشيوعية» وتنظيم: الموقف الماركسى «علنا برنامج الحزب الجديد الذى اعده جورباتشوف وانصاره باعتباره مشروعا للقضاء على الحزب اللينينى. وعشية انعقاد اجتماع يوليه الموسع للجنة المركزية للحزب وقفت ثلاثون منظمة حزبية على مستوى المقاطعات إلى جانب عزل جورباتشوف عن منصب السكرتير العام، وكان عزله امرا محتوما إذا انعقد المؤتمر التاسع والعشرون للحزب. ايضا وقفت الحركة العمالية الوليدة ضد جورباتشوف، وعلى سبيل المثال اتخذ مؤتمر العمال والفلاحين فى «ادمورتيا» قرارا جاء فيه: «اننا ندين ونستنكر بشدة سياسة رئيس البلاد ميخائيل جورباتشوف



شيفرنادزة



التى افضت إلى انحطاط الاقتصاد والحزب ونرفض عقليته الجديدة والمعاهدة الاتحادية الجديدة ونطالب بتنحيته من الحزب وتقديمه فورا إلى المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى». (٢٠ أغسطس٩١).

أما المعاهدة الاتحادية -بالرغم من ان الاعلام اراد ان يصور ان توقيعها فى نوفو اجاريوفو- وفقا لصفية ٩+١ هو انتصار لسياسة جورباتشوف، الا ان الكثيرين من نواب الشعب كانوا يطلقون على لقاءات «نوفو اجاريوفو»: المؤامرة، مؤكدين ان مصير الدولة والاتحاد السوفيتى لايمكن لأحد ان يحدده فى لقاءات كهذه، وطبقا للدستور فأن الجهه الوحيدة المخوله بذلك هى مؤتمر نواب الشعب، ولهذا فأن ادعاء جورباتشوف والقادة الاخرين بان بوسعهم حل تلك القضية بمجرد اتفاقهم معا، امر مخالف للدستورا.

لهذا لم تكن السلطة بكاملها بيد جورباتشوف فى أغسطس، الأكثر من ذلك ان الجيش ووزارة الداخلية كانا يتخليان عن تقديم الدعم له تدريجيا. ولم يكن جورباتشوف فى شهر أغسطس يتمتع إلا بمظهر السلطة وليس بالسلطة نفسها. وكان لابد للمظهر نفسه آن يتهدم بين لحظة واخرى.. وكان مؤكدا ان المؤتمر التاسع والعشرين للحزب سيعزل جورباتشوف كسكرتير عام، أما مؤتمر نواب الشعب فى ديسمبر فكان سيعزله ايضا كرئيس للبلاد.

ولهذا لم تكن القوى المحافظة بحاجة لذلك الانقلاب قدر ما كان جورباتشوف بحاجة اليه. وكان من شان إقالة جورباتشوف ان تضعف مواقع يلتسين ايضا، والحكومة الروسية، وكان المحيطون بيلتسين يدركون هذا، ويبحثون عن مختلف السبل لدعم جورباتشوف، ولايستبعد ان اتفاقا حدث بين يلتسين وجورباتشوف سرا حول خطط مشتركة.

ولم يكن انقاذ جورباتشوف ليصبح امرا ممكنا الا بتطوير الأحداث بحيث يصبح خصوم جورباتشوف فى وضع غير قانونى، ولم يكن ذلك ممكنا الا عن طريق دفعهم لخطوة يخرقون بها الدستور، وتكفل الأمن لجورباتشوف، وتتميز ايضا بانها صاخبة ومكشوفة وغير فعالة ويسهل قمعها!. وقد اتسمت حركة قادة الانقلاب بكل ذلك. لكن هل يعنى ذلك ان جورباتشوف نفسه كان يقف وراء هذا الانقلاب المسرحية؟..

اثناء لقاء جورباتشوف مع نواب الشعب بعد عودته من فوروس، افلتت من لوكيانوف- كأنما صدفة- العبارة التالية: «لقد كان كل ذلك متفقا عليه مع جورباتشوف». وعندما ابلغوا جورباتشوف بتصريح لوكيانوف، وهو مشهد عرضه التليفزيون، اندلع غضب جورباتشوف وقال: «لو ان لوكيانوف قال ذلك لكان مجرما..». وعندما تم اعتقال لوكيانوف مورس ضده ضغط سيكولوجى شديد، وطبقا لما صرحت به ابنته يلينا فأن: «مستقبل لوكيانوف يتوقف على طبيعة الشهادة التى سيدلى بها». (الجريدة الأدبية ١١ سبتمبر)، ومما يدعو للسرور ان الوالد وعد ابنته بانه: «لن ينتحر ابدا»، لكن لوكيانوف مع ذلك مرض فجأة، وجرى نقله إلى مستشفى السجن، ولنأمل ان احواله سوف تتحسن.

ومع ذلك مازال السؤال قائما: ما الذى اتفق عليه المتآمرون مع جورباتشوف؟ فى المؤتمر الصحفى الذى عقده جورباشتوف بعد عودته من فوروس قال ان المتآمرين عرضوا عليه المشاركة فى الانقلاب وذلك يوم الأحد ١٨ أغسطس. ان هذا التصريح يثير الحيرة الشديدة. من الذى استهدفته المؤامرة اذن فى هذه الحاله؟؟ ومن الذى أراد الانقلابيون ابعاده عن السلطة؟ ولماذا يحتاج الرئيس إلى

التآمر مع الانقلابيين ان كانت لديه صلاحية فرض النظام؟

ويعتبر تصريح ياناييف -الرئيس المؤقت- اكثر منطقية، حين عبر عن جوهر المفاوضات بين الانقلابيين وجورباتشوف فى فوروس بقوله: «طلب القادة من جورباتشوف فرض النظام، فأجابهم قائلا: ان لدى نائبا هو ياناييف، فدعوه يفرض النظام». (صحيفة كومسومولسكايا برافدا العدد ٣٤ ١٩٩١). وربما قال جورباتشوف لياناييف مايلى: «انكم تريدون فرض النظام تفضلوا. ولكن خذوا انتم زمام المبادرة، اننى الان فى اجازه، ولكى لاتطرح الاسئلة قولوا إننى مريض».

وعند تحليل سلوك وأعمال ياناييف يتشكل انطباع بان ياناييف لاينظر إلى أحداث اغسطس باعتبارها انقلابا ولكن باعتبارها تنفيذا لتعليمات جورباتشوف .. الرئيس. ويرى الكثيرون ممن يعرفون ياناييف أنه لم يكن يدرك فيما يتورط، وأنه كان على الدوام شخصا يتجنب المخاطره كما أنه غير قادر- بحكم شخصيته- ليس على تزعم مؤامرة، بل وغير قادر حتى على ان يدخل فى زمرة من المتآمرين. لقد ورطوه وعرضوه للمدفع لا أكثر.

ومن الملفت للنظر أن غالبية اعضاء لجنة الطوارئ لاينظرون لمشاركتهم فى اللجنة باعتبارها مشاركة فى الانقلاب، ويرفضون الاعتراف بذنبهم. وربما لم تكن هناك أية مؤامرة فعلا من جانبهم، بل انهم كانوا ضحية خداع ماكر؟

ربما بوسع بوجو وزير الداخلية وحده أن يرد على هذا السؤال، فقد التقى بجورباتشوف فى فوروس يوم الجمعة ١٦ أغسطس ولايدرى أحد عما تحدثا، وربما كان بوجو وزوجته قد انتحرا لهذا السبب بالذات.. ان كانا قد انتحرا فعلا؟

ألا نرى أذن انه لم يكن لدى الانقلابيين مسوغات للانقلاب على الرئيس؟ ولو كانت هناك مؤامرة على الرئيس لمثل الرئيس حينذاك الخطر الأكبر بالنسبة للمتآمرين ، لكنهم بدلا من عزلة بشكل مأمون تركوا له حرسا مسلحا يتألف من اثنين وثلاثين شخصا يستطيع بواسطتهم ان يفلت من حصاره ذاك، كما تبين بعد ذلك أن المتآمرين لم يحاصروا مقر الرئيس فى فوروس من الخارج، واتضح كذب ماقاله سيرجى ستانكيفتش الذي ادعى أن البيت الصيفى للرئيس كان محاصرا من البر، ومن البحر بقوات سيفاستوبول البحرية. واكد مراسلو صحيفة «كومسومولسكايا» ان السكان المحليين لم يشاهدوا أى علامات للحصار من جانب القوات المسلحة. وهو ماأكده حرس الحدود بدورهم. وكان الرائد فلاديمير «بجعيباريوف» المسئول السياسى لوحدة حرس الحدود الخاصة مندهشا من الحديث والمعلومات الخاصة بحصار البيت الصيفى للرئيس، وقال انه لم يتلق أية أوامر خاصة مابين ١٨ و٢١ أغسطس، وأن البيت كان محميا كما جرت العادة. وأكد الرائد فيكتور اليموف رئيس خفر الحدود فى فوروس ذلك، وجزم بان البيت لم يكن محاصرا من البحر، كما أن احدا لم يدخله من القوات الاضافية مابين ١٨ و٢١ أغسطس. وكان زورقان للحراسة يتناوبان الحراسة فى البحر كالمعتاد. وإذن لم يكن بوسع أحد أن يحبس الرئيس الا الحرس الداخلى، وهو أمر يصعب تصديقه، استنادا إلى شهادات الرائدين المذكورين وإلى شهادات حرس الحدود الذى شاهد الرئيس يسبح فى مياه البحر مع أفراد عائلته باطمئنان فى تلك الأيام من أغسطس! **كومسومولسكايا العدد ٣٤-٩١).**

ولنعد إلى شهادة رجل اكثر اهمية مثل **روتسكوى** - نائب يلتسين حاليا- الذى قال ان فصيلته عند اقترابها من بيت الرئيس فى ٢١ أغسطس لكى تطلق سراحه، كانت متأهبة لخوض معركة، لكنها لم تصادف أحدا إلا ضابط المرور المحلى الذى أخبرهم أن المنعطف الذى يقصدونه قد فاتهم قبل ذلك!

ويعنى كل ذلك أن **جورباتشوف** لم يكن محبوسا ولا محاصرا فى فوروس مابين ١٩ حتى ٢١ أغسطس.

لكن **جورباتشوف** يقول ويجزم بأنه كان معزولا وأن كافة الاتصالات قد قطعت عنه، وتشير الحقائق إلى أشياء اخرى تماما. ففى حديث جورباتشوف لمجلس السوفييت الأعلى الروسى (البرلمان) فى ٢٣ أغسطس قال لهم - وكان اللقاء يذاع مباشرة فى التليفزيون- إن فريقا خاصا وصل إلى بيته فى فوروس فى ١٧ **أغسطس لتدمير مركز الاتصالات. وصاح جورباتشوف بعد ذلك: «ودمروه»!.** وسمع كل من تابع الجلسة صيحة جورباتشوف واضحة وعالية: «دمروه». لكنه قبل ذلك بدقائق فى نفس اللقاء. قال ردا على اتهام لجنة الطوارئ له بأنه مريض وغير قادر على الحديث: «اتهمونى بالمرض.. **بينما تحدثت هاتفيا فى ١٨ أغسطس مع يلتسين،**



لوكيانوف

وبانازاربايف» ويانايف»!.

كيف يمكن له اذن أن يتحدث فى ١٨ أغسطس بينما قطع الاتصال عنه فى ١٧ أغسطس؟؟ هل كان الاتصال قائما حتى ١٨ ثم منع بعد ذلك؟ للرد على ذلك نقول أن **فلاديمير شيرباكوف** نائب رئيس الوزراء بافلوف، فى حديثه امام جلسة السوفييت الأعلى المسائية صرح: «**إنها صدفة سعيدة أن جورباتشوف تلفن لى قبل عشرين دقيقة من المؤتمر الصحفى للجنة الطوارئ، الذى عقد بعد ظهر يوم ١٩ أغسطس فى الخامسة مساءا!**. وبالتالى فلم يكن الاتصال مقطوعا عن جورباتشوف. ولعل الاتصال كان قائما حتى فى يوم ٢٠ اغسطس، فقد نشرت صحيفة «**ميجابولوس اكسبريس**» (العدد ٣٥) أن : «الصحفى الشاب جوشا اوردشادذه» مراسل جريدة **سمينا** تمكن من الاتصال بجورباتشوف وتبادل معه حديثا مطولا». مما يعنى أن جورباتشوف كان يتصل ايضا بالاخرين، مثل يلتسين، وإذا كان الأمر كذلك فانها حجة أخرى تشير لمؤامرة أخرى، لعب فيها اعضاء لجنة الطوارئ دور البيادق فحسب.

ورغم فصل الاتصال رسميا، الا أن اتصال جورباتشوف بالداخل والخارج كان مستمرا، ولابد إذن أن أحدا ساعده على ذلك، شخص قادر قد يكون من بين الانقلابيين أنفسهم..من هو؟..

تحدث فلاديمير شيرباكوف عن الكيفية التى أدخلت بها حالة الطوارئ أمام مجلس السوفييت فى ٢٨ أغسطس، فقال انه بعد اجتماع مجلس الوزراء هبط مع **بافلوف** رئيس الوزراء إلى مكتبه فقال له **بافلوف**: «فى ١٨ أغسطس كنت أودع ابنى ونحن جالسين نأكل ونشرب، فوجئت بتليفون من **كريوتشكوف** رئيس المخابرات وقال لى أن البعض يستعدون لانقلاب مسلح ولابد من اعلان حالة الطوارئ، بينما **جورباتشوف** مريض. أيضا تمكنت المخابرات من الاستيلاء على اربع قوائم سجلت فيها اسماء كبار رجال الدولة المستهدفين.«ومضى **بافلوف**: وصدقت **كرتشكوف**.. ولكنى سألته وماذا عن لوكيانوف؟ وهو رئيس السوفييت الأعلى؟ فقال: لوكيانوف موجود بعيدا فى «خالداى»، وليس لدينا وقت الآن»، وهكذا اعلنا حالة الطوارئ:»

ويمكن من رواية **شيرباكوف** نقلا عن **بافلوف** أن نستشف ابعاد الدور الخاص الذى قام به «**كريوتشكوف**» رئيس **الكى جى** بى لاستفزاز الاخرين لاعلان حالة الطوارئ. لكن كيف وجد **يازوف** وزير الدفاع نفسه فى تعداد المتآمرين؟ وهو المدين لجورباتشوف بترقيته؟ لقد القى وزير الدفاع الحالى **شاباشنيكوف** الضوء على كيفية تورط **يازوف** حين قال للجريدة المستقلة: «صباح يوم ٢١ أغسطس استدعانى المارشال يازوف فى التاسعة صباحا.. وذكر لى فى ذلك اللقاء أن يانايف وبافلوف شخصان رديئان، وأنهما قاما بتوريطه، وهما لايعلمان ماذا يفعلان..» (الجريدة المستقلة ١٢ سبتمبر ٩١).

واضاف **يازوف**: «إن ذلك عار على الجيش».

وهكذا يتبين أن **كريوتشكوف** قام بتوريط بافلوف، أما بافلوف ويانايف فقد ورطا يازوف والجيش باعلان حالة الطوارئ بالفعل. ويتضح أن كروتشكوف رئيس الكى جى بى هو الشخصية الرئيسية الأولى فى تلك المؤامرة، وكان المتورطون يصغون اليه ولعلهم اعتمدوا عليه دون أن يفكروا فى أنه مدسوس. وقد ذكر جورباتشوف فيما بعد فى مؤتمره الصحفى الأول بعد عودته تاريخ، وساعة الانقلاب: ١٨ أغسطس الساعة الخامسة واربعين دقيقة بعد الظهر. اما الإعلان عن حالة الطوارئ فتم فى السادسة صباح ١٩ أغسطس، ومابين موعد الانقلاب والاعلان عن الطوارئ انقضت ١٢ ساعة لم يفعل الانقلابيون خلالها شيئا اعتمادا منهم على **كروتشكوف** ..وكما افادت الصحافة كان **يلتسين** ومعاونوه ليلة الانقلاب فى «**ارخانجلسكايا**» ، ثم اتجهوا إلى موسكو بعد اربع ساعات ونصف الساعة من الاعلان عن الطوارئ... لماذا تركهم كريوتشكوف؟ وانتظر حتى السابعة والنصف مساء يوم ١٩ ليصدر أمره بالاستيلاء على البيت الأبيض (البرلمان الروسى)؟ لقد انتظر حتى اعلن قادة روسيا أن قادة لجنة الطوارئ مجرمون ، وانتظر حتى تجمع الالاف حول البيت الابيض بحيث يصبح الاستيلاء عليه مخاطرة. لماذا لم يصدر كريوتشكوف أمره الا متأخرا؟ بعد أن فقد الأمر معناه؟

وتبدو أعمال كريوتشكوف بالنسبة للاتصالات الخارجية والداخلية اغرب ماتكون، فقد قطعت بأمر منه- كما يزعمون- كافة انواع الاتصالات عن جورباتشوف ، بينما كانت كافة وسائل الاتصال لدى البرلمان الروسى ويلتسين تعمل غاية فى الكفاءة. بينما لم يستطع قادة الدوائر العسكرية الاتصال بوزير الدفاع، وعلى سبيل المثال لم يتمكن الجنرال **ماكشوف** من الاتصال **بيازوف** لمدة ثلاثة ايام متصلة؟!

وتميل العقلية البدائية التى ربتها الصحافة «**الديمقراطية**» المفنة الى تفسير كل الأمور بتردد **كريوتشكوف** وبحمايته. هذا بينما يشهد **شيبارشين** مدير المخابرات الخارجية: بان «كريوتشكوف لايمكن إدارجه ضمن الحمقى أبدا، فهو رجل ذكى وعملى وهادف» (جريدة روسيا العدد ٣٥).

وبالتالى يصبح من حقنا أن نسأل هل قام **كريوتشكوف** بكل مافى وسعه لإحباط الانقلاب؟ وهل كان ذلك بناء على تعليمات **جورباتشوف**؟. وقد يكون من السابق لاوأنه الحكم بصورة قطعية على تلك القضية، ولكن ماالذى استند اليه **كريوتشكوف** عندما أعلن بثقة بعد أعتقاله مباشرة أن المحكمة ستبرئه وتطلق سراحه؟. وهناك دليل آخر.. فلنقارن بين مرسومين اصدرهما **جورباتشوف** يعزل بهما **بافلوف وكريوتشكوف**. وفى المرسوم الخاص ببافلوف نص على عزله لمشاركته فى مؤامرة معادية للدستور. اما المرسوم الخاص بكريوتشكوف فكان أكثر ايجازا وخاليا من الأسباب ومن الديباجة المرعبة، وجاء فيه ببساطة: «تقرر عزل فلاديمير كريوتشكوف من منصبه كرئيس للجنة أمن الدولة» ولا أكثر . ولا يسوق جورباتشوف أية حيثيات للعزل!».

وتواصل مجلة **الحرس الفتى** فى عدة مقالات طرح وجهات نظر متعددة حول انقلاب اغسطس، ولكنها كلها تجمع على وجود مخطط اراد بشبح الانقلاب أن يفسح الطريق للانقلاب الحقيقى، وهناك مذكرة قدمها إلى المؤتمر الخامس الطارئ لنواب الشعب مجموعة من النواب هم : **الباليانى- باشيف- برميلوف- تشيرنيخ** ، يشيرون فيها وفقا لما نشرته جريدة «كوزباس» (العدد ١٩١- ٩١/٩/٢٤) إلى أن **المخابرات الأمريكية كانت على علم بكل شئ مسبقا، وأن المخابرات الأمريكية قدمت تقريرا بذلك للقادة الأمريكيين فى ١٧ أغسطس، قبل الانقلاب بيومين كاملين!**.

إن تلك التأملات فى أحداث أغسطس لاتهمنا فقط من زاوية ادراك إحدى أهم حلقات اختفاء الدولة السوفيتية ، ولكنها تهمنا ايضا باعتبارها اشارة دالة على إحاطة الوعى الروسى نفسه بما يجرى، الوعى الذى سيحدد الكثير مستقبلا.



لويس اسحق
أخر طلعة .. آخر شهيد

د. رفعت السعيد

الاسم: لويس اسحق
تاريخ الميلاد: ١٩٢٧
المهنه: محصل مياه ثم محترف ثوري
الاسم الحركي: الرفيق سعد
تاريخ الاستشهاد: ٤ أبريل ١٩٦٤

كان الأب موظفا تقليديا وصارما، لعله نموذج لهؤلاء الموظفين المطحونين الذين صورتهم لنا افلام الاربعينيات. باشكاتب بمحلج كارتر بمنفلوط (اسيوط)..

الام سيدة طيبة التهمها الموت وهو في التاسعة من عمره، انتظر الأب ثلاث سنوات أخرى وتزوج.. ومن المدرسة الأمريكية بأسيوط حصل لويس وبتفوق على التوجيهية بمجموع أهله لدخول كلية الطب وأن يحصل ايضا على المجانية..

واستجمع الأب المطحون كل مايمتلك من شجاعة ليرسل الفتى ابن السابعة عشر عاما إلى القاهرة، ولينحت في صخر ليجمع قروشا إضافية يرسلها له هناك.

لكن الموت لم ينتظر فالتهم الأب أيضا، الأخوات الثلاث أليس، لوريس، إيفون توزعن على الأعمام الذين لم يكونوا أفضل حالا من باقي الاسرة الفقيرة، وأمضى لويس عدة أشهر يعاند الحياة في القاهرة محاولا أن يفرض عليها إرادة الفقراء، الذين لايجدون خبزهم ويطمحون في نفس الوقت ان يشقوا طريقهم للتعلم.. حاول جهده أن يحقق حلم أبيه، وأن يصبح طبيبا، لكنه لم يستطع، استشعر إحساسا جارفا بالمسئولية وهو ابن السابعة عشرة إزاء اخواته الثلاث.. وقرر أن يعود.

.. إلى المنيا عاد ليساعده خاله في الحصول على عمل.. محصل مياه ببلدية المنيا. لكن هناك عقبة أخرى أمام الفتى، فهو لم يكمل بعد الثامنة عشرة.. الحد الأدنى للتوظف في الحكومة.. وعمل ثلاثة اشهر بلامرتب ليضمن مكانه عندما يبلغ السن القانونية..

وعندها جمع أخواته الثلاث تحت أجنحته وتولى شئونهن.. ونذر حياته لهن، معاهدا نفسه الايتزوج الا بعد ان يتزوجن جميعا..

.. ومضت أيام كثيرة.. اختطفوه في السجن ثم المعتقل.. واغتالوه هناك، بينما كانت الاخت الصغرى تقترب من تحقيق حلمه الأخير.. البنات يتعلمن.. ويتزوجن، أما هو، فرسالة.. وعطاء.

***

محصل المياه بالبلدية.. يحمل دفتر الإيصالات، يدق الأبواب، الزوجات يتكلمن من خلف الباب، الزوج غير موجود، المبلغ غير متوافر، مر علينا غدا، لكنه كان يمتلك صبرا كافيا كي يؤدي عمله، وكي يقرأ، يثقف نفسه، يعوضها ماحرمه الفقر منه، وأعطى نفسه فرصه الانغماس بعض الشئ في الحياة الاجتماعية فانضم الى جمعية الشبان المسيحية، ولكن لم «المسيحية» فقط، ألهمه وجدانه النقي من أي تعصب أن مصريته تفرض عليه خطوة أخرى فانضم إلى «جمعية الشبان المسلمين».. وببساطة شديدة لقن محصل المياة الكثيرين من المتعصبين درسا.

... وانضم ايضا إلى حزب الوفد وانتخب عضوا باللجنة التنفيذية العليا للشباب الوفدي بالمنيا..

لكن همه الأساسي كان القراءة. ظل يلتهم كل مايصل الى يده من كتب ومجلات...

وذات يوم اشترى مجلة جديدة اسمها «الفجر الجديد».

وكانت بالنسبة له فجرا جديدا فعلا..

أرأيت إذ ينزاح الظلام عن عقلك، وتستشعر نورا يملأ وجدانك.

أرأيت إذ تحل الألغاز، وتتوالى الإجابات على كل الاسئلة المستعصيه؟

وأمسك بخيط «الفجر الجديد» متشبثا به، دون أن يعرف أن من خلفها تنظيما شيوعيا هو «الطليعة الشعبية للتحرر».

وأصبح لويس إسحق شيوعيا من منزله. فلم تكن يده وهو في المنيا قد طالت بعد هؤلاء الذين يصدرون «الفجر الجديد»..

وحاول مهتديا بماقرأ أن يجمع حوله شيوعيين آخرين..

واخيرا.. وبعد انتظار طويل امكنه أن يلتحق بركب ذات التنظيم الذي اصدر الفجر الجديد.. وبدأ رحلة كفاح طويل.. ومستمر، ومستمر حتى آخر انفاس الحياة.

وفي هذه الاثناء كانت الحركة الوطنية تلتهب، وتزداد التهابا تحت شعارات النضال ضد الاستعمار والقهر الملكي.. وكانت القاهرة والمدن الأخرى تغلي بمظاهرات صاخبة تحت قيادة «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال» فلم لاتنفجر المنيا ايضا.. واسهم «محصل المياه» في تنظيم مظاهرة ضخمة في المنيا لم تكتف

بالهتاف بسقوط الاستعمار، وإنما هتفت بسقوط الملك أيضا.

***

وأعين البوليس تلتقط هذا الفتى غير العادي..

عضو جمعية الشبان المسيحية، وجمعية الشبان المسلمين، ونادي الكاثوليك..

القارئ النهم.. الوفدي المتحمس، القادر على تحريك هذه المظاهرة العارمة. وترصدته الأعين، ترصدت حركة حذرة وسط عمال حلج الأقطان.. لعلها ذكريات الأب الكادح في محلج كارتر.. وعلى رصيف محطة ملوى ألقي القبض عليه وهو في طريقة لعقد اجتماع حزبي، وفي السجن بقي ستة أشهر..

ويأتي عام ١٩٥٠، والانتخابات، ونجاح الوفد، وهو في السجن. ويتذكره الوفديون الذين عمل بينهم بنشاط وسعوا للافراج عنه.. وافرج عنه فعلا.

***

هاهو محصل المياه يعود من جديد.

ورغم أنف أجهزة الأمن يفرج عنه، ويعود إلى وظيفته

لكن الأمن قادر على الانتقام.. فقرر تشريده، ونظم له عملية «كعب داير» وظيفي.

وتقرر ألايبقى في أي مركز اكثر من ستة أشهر لينقل بعدها الى مركز آخر.. من المنيا الى الفشن، ثم إلى بني مزار ثم دير مواسي.. وهكذا

وكان «لويس» يتقبل «عقابهم» الغبي والخالي من الذكاء، بأرتياح سعيد، صحيح أنه يرهق، ويبتعد كثيرا عن اخواته، لكن رجال الأمن الأغبياء لم يدركوا إلابعد فوات الأوان اية فرصة اعطوها له بهذه التنقلات، فقد كان ينتقل حاملا معه افكاره ووعيه، ويغادر تاركا مكانه رجالا عرفوا طريق النضال... ويأتي حريق القاهرة، ويطرد الوفد من الحكم .. هنا يمكن للأمن ان يفترسه من جديد، ويعتقل لويس ليبقى أربعة أشهر ويفرج عنه..

وييأس الأمن من ملاحقة هذا الفتى العنيد، ويكتشف غباء فكرة «الكعب الداير»..ويقرر ان يطيح به إلى واحد من المجاهل البعيدة..فينتقل او بالدقة ينفى إلى وظيفة سكرتير بلدية الوادي الجديد.. ويستقر في واحة الخارجة..

***

وكان الحلم القديم يتجدد..

أبوه كان يحلم ان يتخرج ابنه من الجامعة، وإذا كانت دراسة الطب قد استعصت عليه، فلم لايحاول دراسة الحقوق.. وانتسب إلى كلية الحقوق ليمرق سريعا عبر سنواتها..

فلما كانت السنة الثالثة كنا في عام ١٩٥٨.. وأتى موعد الامتحان كان كل ما يمتلكه جنيهان، لكن واحدة من اخواتة منتسبة ايضا في كلية التجارة، وتحتاج إلى دفع جنيهين رسوما للامتحان.

وكان عليه أن يختار، وبلا تردد اختار أن يضيئ حلم الاخت وأن يؤجل حلمه، لكنه لم يكن يعرف أنه يؤجل الحلم.. الى مالانهاية.

فعندما انتقل إلى الليسانس اعتقل.. وفي ذات المكان الذي نفوه اليه موظفا..استشهد على رماله برصاصة غادره.

لكننا بذلك نسبق الزمن، بل نسابقه، فلم تزل هناك أزهى صفحات الحياة وأجملها..

فالمناضل الذي غرس ورودا كثيرة في مختلف مراكز المنيا اصبح الآن محاصرا فعلا.. والحزب في حاجة ماسة اليه، وعرضوا عليه الاحتراف..

كان مرتبه كبيرا بمعايير هذه الأيام ٢٦ جنيها، وعرضوا عليه أن يحترف مقابل ١٢ جنيها فقط.

لن تكفيه بالقطع هو وأخواته..

بالأمس ضحى بنفسه من أجل اخواتة، حرم نفسه من حلمه مقابل حلم أخته، والآن مطلوب منه أن يضحى بنفسه وبأخواته معا من أجل القضية.. وقبل برضاء تام، وبلا أية لحظة من التردد.

وكان في هذه الأيام قد صعد- عن جدارة- إلى عضوية اللجنة المركزية في حزب العمال والفلاحين الشيوعي المصري.. واسهم وبحماس في انجاز الوحدة وبناء حزب شيوعي واحد..

***

ويأتي يناير الحزين، يناير ١٩٥٩

كان الخلاف الذي تفجر بين عبد الناصر والشيوعيين حول قضية الديمقراطية يتصاعد ويتمدد ليشمل كل الشيوعيين العرب، ثم يتحول الخلاف إلى رغبة عارمة في الانتقام ويعتقل المئات بل الآلاف من الشيوعيين.. ومعهم لويس اسحق.. القلعة، سجن مصر المحاكمة أمام محكمة عسكرية ابو زعبل حيث التعذيب الوحشي ذي الصبغة النازية، ثم الواحات في سجن المحاريق ليقضي لويس عقوبة السجن عشر سنوات أشغال شاقة.

كان واحدا من ثمانية في قضيته التزموا بقرار القيادة بالدفاع عن الحزب، وعن حقهم في الحصول على شرف الانتساب اليه.. وفزع اللواء هلال عبد الله هلال قائد سلاح المدفعية ورئيس المحكمة اذ وجد أناسا قادرين على الصمود في وجه الإرهاب العنيف، وقادرين على تحدي قضاتهم ويعترفون ببساطة وفخار بأنهم اعضاء في الحزب الشيوعي.. وصب كل دهشته وغضبه في هذا الحكم القاسي..

ويتقبل لويس الحكم راضيا، فقد كان يعلم منذ البداية أن لتحديه لقضاته ثمنا يجب ان يدفعه.

***

في كل حرب تكون هناك الطلقة الأخيرة.. والشهيد الأخير.

من يستشهدون في الأيام الأولى للحرب لايكون لاستشهادهم مذاق معلوم، ولكن ماهو مذاق ان تسلب منك الحياة في آخر لحظات الموت، ان يسلب منك النهار في آخر لحظات الليل.. ان تستشهد وانت على باب الانطلاق للحريه.

كانت موجة الإفراج عن الشيوعيين تتصاعد في حماس. المعتقلون جميعا خرجوا، والمحكوم عليهم أعدت كشوف الإفراج عنهم، الكل يستعد للخروج، المحنة التي اجتازوها ابطالا مرفوعي الرأس تنتهي، ولايبقى سوى ساعات..وينطلق الجميع للحرية.. وينطلق هو إلى اخواته.. فقد اشتاق اليهن كثيرا..السن لم يتقدم به كثيرا هو في السابعة والثلاثين. يمكنه ان يسرع فيتزوج وينجب اطفالا.. لقد أوفى وعده وكل اخواته أكملن تعليمهن والصغرى توشك أن تتزوج.. كل شئ معد للانطلاق للحياة.

لكن للحياة خصوما، كرهوا ان يفرج هكذا ببساطة عن الشيوعيين ودبروا صداما مصنوعا مع السجناء الذين يستعدون للحرية، أدرك لويس ان ثمة مؤامرة.. صرخ في رفاقه بالتباعد والدخول الى العنابر لكي يفسدوا خطة رجال الأمن..

أدرك واحد من الزبانية ان هذا الرجل خطر، وانه أمسك الحقيقة وفضح المؤامرة، وانه سيفسرها..

وكانت الخطة.. ان يتصاعدوا بالتصادم ليعلنوا لعبد الناصر كم هو مخطئ إذ يفرج عن هؤلاء المشاغبين.. وأخرج واحد من المجرمين مسدسه واختار «لويس» وسدد.. وارتاح الجسد المسهد على رمال الوادي الجديد..

وينزوي اسم «يوسف قراز» القاتل..لايتذكره أحد إلا لكي يحتقره، بينما يبقى اسم الشهيد في قلوب الناس.. حيا دائما.

مفكرون غربيون يطلون على ماركس

مصير الماركسية

مصير الماركسية

ماهر الشريف

هل هى نهاية الشيوعية؟
أية راهنية يحافظ عليها فكر ماركس اليوم؟

حول هذين السؤالين، وفى محاولة للإجابة عليهما، نظمت مجلة **«ماركس الراهن»** التى تصدر فى باريس عن المطبوعات الجامعية فى فرنسا تحت إشراف **«جاك تكسيه»** و**«جاك بيديه»**، بالتعاون مع المعهد الإيطالى للدراسات الفلسفية، ندوة عالمية، جمعت مابين ١٧و١٩ أيار ١٩٩٠ فى إحدى قاعات جامعة السوربون فى باريس، سبعة عشر مفكرًا من أبرز منظرى ونقاد الماركسية فى فرنسا وإيطاليا وألمانيا وانجلترا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية وصدرت مواد الندوة، عن نفس دار المطبوعات الجامعية فى فرنسا.

وفى وقت يسعى فيه منظرو الليبرالية الجديدة فى الغرب إلى إشاعة أجواء الإحباط الفكرى، ويرددون المزاعم عن نهاية التاريخ وسقوط الأفكار الكبرى وانتفاء الحاجة إلى النضال من أجل المثل والقيم الانسانية، جاء انعقاد هذه الندوة يمثل هذا الحضور وفى إحدى أعرق الجامعات الأوروبية ليدل على أن هناك تيارا واسعا بين مفكرى الغرب يرفض مقولات ومزاعم الليبرالية الجديدة، ويتخوف من شبح الخواء الفكرى وتراجع الروح النقدية فى الفكر الغربى، ويشعر بالحاجة إلى استمرار حضور ماركس فى إطار هذا الفكر، باعتباره أحد أبرز المعبرين عن هذه الروح النقدية فيه.

طبعا، لايمكن فى سياق هذا العرض، التوقف أمام كل المداخلات التى قدمت إلى الندوة والتى تضمنها كتاب بلغ عدد صفحاته ٢٥٤ صفحة. ولذلك، سأحاول التركيز على أبرز الأفكار التى عرضت، والتى سأدرجها ضمن المحاور التالية:

-دعوة إلى تنشيط الفكر النقدى وتجاوز خيارين مدمرين

ماهو مبرر عقد مثل هذه الندوة، وفى هذا الظرف بالذات؟.

جاك تكسيه أحد المشرفين على تنظيم الندوة، رد ضمنا عن هذا السؤال، فى خلاصة مداخلته تحت عنوان **«العالم المعاصر وفكرة الشيوعية»**، بقوله: إن أزمة البلدان المسماة شيوعية تساعد على فرض الفكرة القائلة بأنه ليس هناك من مشروع أكثر طوباوية من المشروع الماركسى، والاشتراكى عموما، الرامى إلى ضمان تحكم الناس الواعى بصيرورة حياتهم الاجتماعية. ويمكن القول، بتحديد أكثر أن فكرة التخطيط قد خرجت خاسرة من هذه الأزمة، حيث يجرى تعميم القناعة بان مفهوم التخطيط ينطوى بالضرورة على **مفهوم ديكتاتورية «الدولة- الحزب»، وأنه مامن اشتراكية سوى اشتراكية الدولة**، ويتم الحكم على كل إمكانيات التخطيط انطلاقا من الطريقة التى طبق بها فى المرحلة الستالينية، أى فى إطار دولة استبدادية.

إن أحد النتائج السلبية لأزمة هذه البلدان يتمثل فى بروز النموذج الاقتصادى والسياسى السائد فى الغرب كأفق لايمكن تجاوزه، وذلك فى وقت يظهر فيه هذا النموذج عاجزا عن تجاوز حدوده السياسية والاقتصادية: حدوده السياسية، أى حدود نموذج للديمقراطية، يتوافق مع مايمكن وصفه باسم **«ديمقراطية التوازن»**، وحدوده الاقتصادية، أى حدود اقتصاد- عالمى، تمزقه تناقضات عميقة **(بطالة، عالم رابع غربى، بؤس العالم الثالث، مخاطر تهدد الجنس البشرى والكوكب الذى يعيش عليه)**. وبسبب الأزمة العميقة لفكرة الاشتراكية تتفاقم القضية الأيدلوجية. فالفكر النقدى ما يزال إلى الآن عاجزا عن صياغة مشروع اشتراكى متجانس ومنسجم مع الظروف الراهنة. والمسألة الأساسية مازالت تكمن فى تجاوز ظاهرة التشتت النظرى- السياسى، خصوصا فى ظل اندفاع الاتجاه المسيطر نحو التخلى عن كل تحليل نقدى، وعن ثقافة كاملة نظرية وسياسية، غنية ومتنوعة.

ولهذا، فمن الضرورى أن تقوم القوى

المثقفة فى الغرب، التى لاتريد التخلى عن فكرة التحرر الجذرى، بتنظيم عملها فى إطار **إعادة التقويم النظري والمقاومة النقدية لما يسمى بالمسلمات**. طبعا، إن المهمة لن تكون سهلة، حيث لايمكن الاكتفاء بإعادة التأكيد على قيم وأفكار تراثنا. فهذا التراث يجب أن يخضع إلى تقويم جديد نقدى عميق، وهوما ينطوى بالضرورة على خطر القيام بتصفيات سابقة لأوانها. ومع ذلك يجب مواجهة هذا الخطر، إذا أردنا القيام بمواجهة نقدية صبورة، متواصلة ومنتظمة.

إن مشروعا اشتراكيا حقيقيا يجب أن يقضى بالضرورة إلى تملك الأفراد والمجموعات للشروط المادية، الثقافية والسياسية، لوجودهم الاجتماعى. وتملك هذه الشروط يعنى إنهاء الاستلاب لحياة اجتماعية باتت غريبة عن الافراد. ويجب النظر إلى هذه العملية باعتبارها عملية ترمى إلى دمقرطة كل مظاهر الحياة الاجتماعية بشكل جذرى. ومثل هذه العملية تفترض تجاوز الرأسمالية القائمة وأشكال الديمقراطية المحدودة التى تسمح بها. إنها إشارة عامة تحتاج إلى تعميق، غير أنها إشارة إلى طريق بديل يسمح لنا من الآن بأن نفكر ونعمل فى ماوراء خيارين، يراد حبسنا داخلهما، وهما: خيار الاقتصاد الموجه (ديكتاتورية الدولة- الحزب وخيار اقتصاد السوق الرأسمالى والأشكال الليبرالية- الديمقراطية الراهنة للدولة.



لينين

-عوامل فشل تجربة «الشيوعية التاريخية»

إن المرحلة التاريخية التى افتتحتها ثورة اكتوبر قد انتهت بفشل ما اسماه **جاك تكسيه بـ «الشيوعية التاريخية»**، ملاحظا بأن كلمة الشيوعية ستظل، لفترة طويلة، مرتبطة بذكرى أنظمة اضطهاد. ومن هنا، كان معبر النقاش الذى دار فى الحزب الشيوعى الايطالى بخصوص تسمية الحزب. فهذا الحزب الذى يفخر بالدور الذى لعبه فى معارك التحرر وفى نقد «**الاشتراكية الواقعية**» ورسم ملامح نموذج بديل، عبر عن القطيعة مع هذه «**الشيوعية التاريخية**» بتغيير اسمه. ومع ذلك، فقد بقى هناك كثيرون متمسكين بهذه «**الراية**» التى خيضت خلفها نضالات تاريخية، ويعتبرون ان فكرة الشيوعية تحافظ، الآن وفى المستقبل، على معان أساسية. وفى هذا السياق، رأى الفيلسوف الشيوعى الفرنسى «لوسيان سيف» أن العاصفة التى كنست أنظمة بلدان أوروبا الشرقية **لم تقض على شيوعية لم تكن متحققة أصلا**، ولم تضع فى موضع الشك الشيوعية كأفق تاريخى، بل عبرت عن أزمة الحركة الواقعية فى اتجاه هذا الافق.

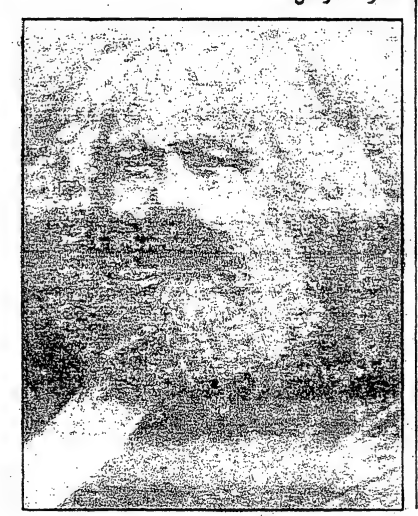
ومهما يكن، فقد طويت صفحة. ولابد من أجل استكشاف آفاق التطور اللاحق، من العودة إلى التاريخ. وهنا، يمكن القول، وكما تشير إلى ذلك الورقة التمهيدية التى قدمت إلى الندوة، إن المشروع «الشيوعى» «النابع من ماركس قد اتسم، عند تطبيقه التاريخى، ببعض السمات الناجمة، -من جهة- عن **طبيعة المجتمعات التى شهدت تطبيقه**، وأوضاعها المختلفة، وغياب **التقاليد الديمقراطية فيها، والهوة القائمة بين الأقليات المدينية النشيطة والجماهير الفلاحية السلبية** غالبا، والناجمة من جهة أخرى، عن ظروف خاصة ارتبطت بالصراع العالمى والحروب والأزمات والمجاعة.

وكما قال **جاك تكسيه**، فإنه لفهم **البلشفية** والحركة الشيوعية، بعظمتها وبؤسها، ومن ثم لاستيعاب مأساة هذه الحركة، لايكفى العودة فقط إلى الحرب العالمية الثانية ولا إلى ثورة اكتوبر، بل يجب العودة كذلك إلى الحرب العالمية الأولى. ففى ظروف تلك المذبحة الكبيرة التى نجمت عن الصراع الامبريالى بين الدول الأوروبية، والتى لم تستطع أو لم ترد الحركة العمالية الفاعلة آنذاك منعها، ولدت فكرة الثورة كتحويل الحرب الامبريالية إلى حرب أهلية تحريرية. وخلال حياة **لينين**، وضعت أسس نظام ديكتاتورى لم تكن له أى طبيعة انتقالية، ثم تطور هذا النظام فى عهد **ستالين**، إلى نظام اقتصادى مدار بشكل مركزى ومفروض عليه رقابة بوليسية. وفى مواجهة النظام الطبقى القائم على أساس الملكية الفردية لوسائل الانتاج، **قام هذا النظام الآخر على أساس ملكية مركز مدار من قبل** طبقة اداريين، ومستند إلى **تنظيم خاص بفئة معينة، هو الحزب الواحد**.

وبرفضه السوق، سار هذا النظام بالضرورة نحو مجتمع قائم على أساس التخطيط الشامل. وكما لاحظ **جاك بيديه**، فقد بيّنت التجربة ان التخطيط الشامل يمكن أن يكون كذلك أساسا لمجتمع طبقى. **فالعالم الحديث قدم لنا نموذجين للبناء الطبقى، أحدهما استند إلى** التملك، النابع من علاقات السوق، لوسائل الوجود الاجتماعى، والثانى استند إلى التملك المركزى، الدولاتى، لهذه الوسائل. وفى الحالتين، كان هناك تفاوت اجتماعى واحتمال الارتقاء الاجتماعى والسياسى، عن طريق الاستحواذ الفردى فى حالة، والعام فى الاخرى، على وسائل الوجود الاجتماعى. ويرى **جاك بيديه** أن التناقضات الخاصة بنمط الانتاج السائد فى «الأنظمة الشيوعية» تعود، قبل كل شيء، إلى أن التخطيط الشامل قد مثّل نظاما مراتبيا. وظهر الحزب الواحد باعتباره المؤسسة الوظيفية لهذا النمط من السيطرة الطبقية. وكان من الطبيعى أن ينحو، باعتباره مؤسسة خاصة، نحو تملك الدولة، بمعنى السيطرة عليها. الصحفية فى صحيفة **«المانيفستو»**، والوجه البارز من وجوه اليسار الإيطالى، **«روسانا روساندا»** رأت بان فشل تجربة «الشيوعية التاريخية» يعود إلى إلغاء علاقات السوق وعدم السير على طريق دمقرطة جذرية للدولة. وأظهرت علاقات الانتاج التى سادت فى الاتحاد السوفييتى **أن تغيير طبيعة ملكية وسائل الانتاج، لايكفى وحده لتغيير علاقات الانتاج،** حتى عندما تنتقل هذه الملكية إلى أيدى دولة تدعى انها «عمالية». وفى هذا السياق لم يبرز تاريخ الاتحاد السوفييتى كتعبير عن عملية تقدم نحو «الاشتراكية»، بل برز كتعبير عن عملية تصنيع وتحديث تمت تحت سيطرة الحزب الواحد، وهو الحزب الشبيه ببيروقراطية الغرب، والمتخلف عنها فى تماثله المباشر، عبر ثقل الأيديولوجيا. مع الدولة. **وفى إطار هذا النظام، تم تجاهل المسألة الماركسية الأساسية المتمثلة فى تحرير العامل وتصفية اسغلاله، وسيطرت، على هذا النظام، أيديولوجيا إنتاجوية ومعادية للعمال. أما مدير «مجلة اليسار الجديد» الانجليزية، روبن بلاكبورن،** فيعتقد، من جهته، أن مشكلة الركود التى عانى منها النموذج السوفييتى لاتكمن فقط فى غياب الديمقراطية الاشتراكية، التى أعاقت التجديد وكبحت التطور الخلاق لمجموعات العمل وخاصة فى مجال المعلوماتية، بل تكمن كذلك بالطابع البدائى المتخلف للعلاقة بين القرارات المتخذة على مستوى المؤسسة الاقتصادية والقرارات المتخذة على مستوى الاقتصاد الجمعى، وبالتالى غياب نظام متقن لتحديد وقت العمل اللازم اجتماعيا. ويلحظ المفكر الانجليزى أن هذا النقص لم تكن تجانى منه بعض القطاعات الانتاجية، مثل قطاع صناعة الاسلحة، التى كانت تنتج لمستهلك واحد، قادر دوما على رفض أى منتوج لايتمتع بمواصفات مقبولة من طرفه

المفكر الماركسى الفرنسى **«جورج لابيكا»** اعتبر أنه من الوهم تمييز «الانظمة الشيوعية» فى الشرق عن الانظمة الليبرالية فى الغرب انطلاقا من التعارض بين الخطة والسوق، وشدد على أن «الانظمة الشيوعية» قد أقامت نموذجا انتاجويا لم يختلف عن النموذج الانتاجوى السائد فى الغرب، وكان من بين نتائجه الاستهتار بالطبيعة وتفاقم الأزمة الايكولوجية (البيئية)، التى بلغت حدوداً لم تبلغها فى الغرب. وحسب وجهة نظره، فان المجتمعات الليبرالية لاتجهل الخطط والنزعات الحمائية أكثر مما تجهل المجتمعات الاشتراكية السوق، عبر اشكالها الداخلية «الموازية» وأشكالها الخارجية. وفى مثال **الصين، يتبين أن الانفتاح على السوق يمكن أن يتوافق مع بيروقراطية استبدادية. كما أن مثال يوغوسلافيا يظهر كم كانت هزيلة النتائج التى نجمت عن التزاوج بين الخطة والسوق.**

كارل ماركس



ماركس وتجربة الشيوعية التاريخية

ماهى العلاقة بين «الأنظمة الشيوعية» التى تداعت وبين فكر ماركس؟

ماهو الدور الذى لعبته الماركسية فى توجيه تجربة «الشيوعية التاريخية»، وما هو القسط من المسؤولية الذى تتحمله عن السمات السلبية التى برزت فى هذه التجربة، ومن ثم عن فشلها؟

وهل كان ذلك كله مرتبطا ببعض النواقص والثغرات فى تحليلات ماركس؟

جاك تكسيه استبق النقاش بالقول بان السمات السلبية لـ«الشيوعية التاريخية» قد استمرت حتى بعد ان زالت الظروف التى كان من الممكن ان تبررها فى مرحلة من المراحل، بل إن هذه السمات السلبية قد طبعت حتى التنظيمات الشيوعية، التى لم تصل إلى السلطة. ومن هنا- اضاف- يصبح من المشروع إن نطرح قضية العلاقة بين هذه السمات وبين التراث النظرى لماركس، باعتباره مرجع الحركة.

ومهما يكن، ففى الرد على الأسئلة المطروحة أعلاه، تفاوتت مواقف المشاركين فى الندوة. فالبعض أكد أنه لايمكن نفى تورط الماركسية فى المآل الذى آلت اليه تجربة «الشيوعية التاريخية»، حتى وإن كان عدد من الماركسيين البارزين قد عارض، من البداية، بعض الممارسات فى هذه التجربة.

المؤرخ **جاك جوليار**، ونائب مدير مجلة **«لونوفيل أوبسرفاتور» الفرنسية** رأى أن ماركس، وإن كان بريئا من الجرائم التى ارتكبت باسمه، فهو ليس بعيدا عن تحمل قسط من المسؤولية تجاه بعض أشكال تحلل فكره. لقد أريد لماركس أن يكون مفكرا كلانيا. ولكن، كان لدى ماركس فى الواقع مشروع لفكر كلانى، لم يتضمن فكرا لإعادة بناء المجتمع فحسب، بل تضمن كذلك تصورا عن العالم. وفى هذا التصور، الذى أريد له

أن يكون شاملا، كانت هناك ثغرات عديدة. فاذا كان ماركس منكراً للاضطهاد الاقتصادى والاستلاب الثقافى، فانه لم يكن، بشكل أساسى، منكرا للاضطهاد السياسى. وهذا ما جعله ناقصا فى القرن العشرين. ومن جهته اعتبر نيقولا بادالونى، رئيس معهد غرامشى فى روما، إن من الخطأ عدم الاعتراف بمحدودية نظرية ماركس وانجلس ووجود نقاط ضعف فيها. فترقب اضمحلال الدولة، بعد مرحلة انتقالية اشتراكية قصيرة، قد جعل من الصعب او حال دون صياغة نظرية عن الدولة أو عن دولة القانون. كما أن ماركس يتحمل قسطا من المسؤولية عن ضعف الوعى، فى إطار الحركة الماركسية، بضرورة تمثل النقاط القوية والسامية فى تاريخ الليبرالية. فنقده للحرية، باعتبارها تعبيرا ايديولوجيا مبسطا عوضا عن فتح الطريق أمام توسيع وإغناء المضامين الملموسة للحرية، قد منح مشروعية للديكتاتورية فى ظل «الأنظمة الشيوعية». أما لوسيان سيف، فقد رأى ان ماركس قد استخلص، وبشكل متسرع، من ولادة تاريخ عالمى فكرة نهاية المسألة القومية، كما استخلص من ضرورة اضمحلال الدولة فكرة نهاية السياسة.

جاك بيديه اعتبر أن إحدى نقاط ضعف ماركس تكمن فى أنه نظر إلى الاشتراكية باعتبارها عالما مختلفا تماما، يقف مابعد السوق. وفكرته هذه بالذات لعبت الدور الأكثر سلبية عندما تزاوجت، ليس مع فكرة وجود سيطرة ديمقراطية على الاقتصاد بل مع فكرة تخطيط شمولى وممركز للحياة الاقتصادية والاجتماعية.

الباحث الماركسى المشهور فى علم الانتروبولوجيا موريس غودولييه تصدى للدفاع عن فكرة ماركس، مؤكدا أنه من الصعب اثبات ان تحليلات ماركس كانت تتضمن مقدمات عمليات الاستغلال والإخضاع التى خضعت لها الجماهير الشعبية فى ظل الأنظمة البيروقراطية- البوليسية. فديكتاتورية البروليتاريا، حسب ماركس، يجب أن توجه ليس ضد الشعب بل ضد أعدائه، أى ضد ممثلى الطبقات القديمة المستغلة، ولا ينبغى بالتالى أن تكون ديكتاتورية حزب. وهذا النظام سيكون انتقاليا لتحل محله ديمقراطية أكثر غنى، بالنسبة للفرد، من الديمقراطية التى وصلت اليها البرجوازية عبر نضالاتها. وتهكم ماركس من الطابع «الشكلانى» للديمقراطية البرجوازية ومن محدودية الحرية السياسية التى لاتهدد عدم المساواة والعبودية الاقتصادية، تهكمه هذا لايجب أن ينسينا أنه أكد بوضوح، عندما رسم بحذر فى «نقد برنامج غوته» الاشكال التى يمكن أن يتخذها المجتمع القادم «الشيوعى»، أكد أن الحق «البرجوازى» أى الحق الذى يطرح أن الجميع متساوون أمام القانون سيبقى، رغم محدوديته، لازما حتى المرحلة «العليا» من الشيوعية. وإذا أضفنا إلى كل ذلك النصوص التى يفضح بها ماركس بيروقراطية الدول الحديثة، التى تنظر إلى الدولة باعتبارها ملكية خاصة لها، وينتقد فيها «شيوعية الثكنات» و«اشتراكية الدولة» التى دعا اليها لاسال، يصبح من غير الممكن حينئذ أن نرى فى ماركس ملهما أو أبا للستالينية الروسية أو الماوية. أما بالنسبة إلى مسألة التخطيط، فقد كان موقف ماركس من التخطيط مرتبطا بشكل عضوى بضرورة وجود ديمقراطية مباشرة، تشمل كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهو اعتبر أن مهمة الاشتراكية تكمن فى تعميم التخطيط والتنسيق والعقلنة على كل مستويات الانتاج، ولكن على قاعدة أن يتم تسيير المؤسسات الانتاجية ذاتيا من قبل المنتجين أنفسهم، وأن يوجه انتاجهم بشكل أولى نحو تلبية احتياجاتهم الاجتماعية. وهكذا، وعبر التخطيط، يمكن التعرف بشكل أفضل على هذه الاحتياجات، وتنظيم الانتاج بما يضمن تلبيتها بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة.

لقد حاول موريس غودولييه أن يبين، فى المداخلة التى قدمها تحت عنوان «السياقات الوهمية للانتقال إلى الاشتراكية»، أن تجربة الانتقال إلى الاشتراكية التى تمت فى الواقع كانت متعارضة مع تصورات ماركس عن سيرورة الانتقال من نمط انتاج إلى نمط انتاج آخر. فبالاستناد إلى ماركس، ومن خلال اجراء مقارنة مع نمط الانتاج «الاشتراكى» الذى ظهر نتيجة لثورة سياسية، طرح غودولييه الملاحظات التالية بخصوص سيرورة ولادة الرأسمالية.

١- تمت عملية ولادة علاقات الانتاج الرأسمالية بشكل عفوى ومتفرق، بتأثير تطور الانتاج البضاعى المرتبط بتوسع التجارة اعتبارا من القرن السادس عشر، وذلك قبل ان

ماركس ليس ملهما أو أبا للستالينية أو الماوية.



مهمتنا أن نوقف ماركس على قدميه بعد أن كان واقفا على رأسه.



مطلوب خيار بديل يحقق التزاوج بين الخطة والسوق

تتكاثر هذه العلاقات وتتضخم فى بعض بلدان أوروبا.

٢- لم تكن هذه الولادة استجابة لتطور قوى إنتاجية جديدة، بل كانت استجابة لتطور المبادلات التجارية وانتاج بضائع عديدة غذت هذه المبادلات.

٣- برزت هذه الولادة كإحدى الوسائل الممكنة لتنظيم الانتاج خارج إطار البنى الحرفية والتعارض معها. غير أنه كانت هناك، فى كل مرة، علاقات اقتصادية قائمة (ملكية فردية، استخدام النقود كرأس مال، عمل مأجور)، خلطت فيما بينها بشكل جديد، وخلقت شكلا اجتماعيا جديدا، وأكثر فاعلية، لتنظيم الإنتاج والتبادل. وهذه العلاقات الجديدة لم تفرض نفسها دفعة واحدة على كل قطاعات الانتاج والتبادل- كما حصل مع علاقات الانتاج «الاشتراكية»-، بل تطورت هنا وهناك، وتوقف تطورها، بل واختفت أحيانا، ثم عادت إلى الظهور ثانية وانطلقت من جديد، وهكذا.

وحسب ماركس، فإن العامل الحاسم الذى ضمن انتصار الرأسمالية فى النهاية، كنمط انتاج جديد مسيطر، هو قدرتها على أن تخلق لنفسها قاعدة مادية (وثقافية) خاصة بها، وذلك من خلال تطوير استخدام الآلات والصناعة الكبيرة وتعميم تطبيق العلوم على الانتاج.

-هل الماركسية فى أزمة؟

عند الإجابة عن هذا السؤال، برزت، بين المشاركين فى الندوة، ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول اعتبر أن القضية لاتكمن فى معرفة فيما إذا كانت الماركسية قد ماتت، بل تكمن فى معرفة **أية ماركسية هى** التى ماتت. لجورج لابيكا يعتقد أن الماركسية التى ماتت لها اسم محدد: إنها الماركسية- اللينية، التى بلغ عمرها [illegible] سنة. وفى نفس الاتجاه، أكد أستاذ الفلسفة فى جامعة برلين ومدير مجلة «داس ارغومنت» **فولفانغ هوغ**، أن الماركسية- اللينينية لم تكن سوى بنية فوقية ايديولوجية للاشتراكية البيروقراطية- السلطوية، وأن انهيار جدار برلين قد رمز أيضا إلى انهيار هذه البنية الفوقية، التى كانت التعبير الايديولوجى عن انسداد الأفق، معتبرا أن الأيديولوجيا تفقد فاعليتها ما إن تتوقف أن تكون حقل معركة، وإن اعمال كلاسيكيى الماركسية، ظلت غالبا فى تناقض كبير مع استخدامها الدولاتى- الايديولوجى. اما الفيلسوف الفرنسى **ايفون كينيوفيري**، من جهته، أكد إن الذى سقط فى امتحان «الشيوعية التاريخية» هى **اللينينية وليس الماركسية**. فقد كانت اللينينية تعبيرا عن ارادوية مثالية و«تحريف ذاتوى للماركسية»، وهى قد تناقضت مع الماركسية وخانتها منذ البداية، أى منذ اتخاذ قرار القيام بالثورة الاشتراكية فى بلد متخلف إثر مرحلة ديمقراطية قصيرة، والسعى إلى تعميم نموذج هذه الثورة. ويعتبر كينيوران لينين قد أدار ظهره لكل الشروط التى حددها ماركس للاشتراكية، بالارتباط مع نظريته عن الانتقال، وهى «شرط اقتصادى، ويتمثل فى الحكم على الاشتراكية على أساس قدرتها على تلبية الاحتياجات المادية للناس بشكل أفضل من الرأسمالية ومختلف عنها، وشرط تاريخي- اجتماعي، ويتمثل فى النظر إلى الانتقال كعملية طويلة، بعيدا عن أى ارادوية ذاتية، وشرط ديمقراطى، ويتمثل فى أن تكون الحركة تعبيرا عن إرادة الاغلبية الساحقة ونابعة من تناقضات الحياة المادية نفسها. وتجدر الإشارة فى هذا السياق، إلى أن ماركس لم ينظر إلى الديمقراطية الشكلية باعتبارها غير واقعية، بل نظر اليها باعتبارها مجتزأة وغير مكتملة.

الاتجاه الثانى اعترف بان الماركسية فى أزمة ولكنه تساءل: ومتى لم تكن الماركسية فى أزمة؟ الفيلسوف الماركسى الفرنسى **دانييل بنسعيد** رأى أن التحدى الايكولوجى كان احد المؤشرات الثابتة على تخلف الماركسية كايديولوجيا انتاجوية فى القرن التاسع عشر، معتبرا أن التناقض الطبقى بات يتجلى فى حزمة من التناقضات،

مظاهرات فى أوربا الشرقية ضد الأنظمة الستالينية



وإن التشديد على استثنائية الصراع الطبقي قد استخدم غالبا كحجة لتبرير عدم اهتمام الحركة العمالية بالمسألة الايكولوجية وضعف وعيها بمسألة الاختلاف الجنسي. ومع ذلك فقد أكد بنسعيد أن الماركسية القوية **قادرة على تجاوز الأزمة بشرط قيامها بعملية نقد ذاتي واجتثاث آخر أثر للنزعة اللاهوتية من جذورها.**

الاتجاه الثالث قدر أن الماركسية قد دخلت اليوم أزمتها النهائية. فالاقتصادي الفرنسي **آلان ليبييتز** رأى بانه عندما يدور الحديث عن أزمة الماركسية، فالحديث لايدور عن ماركسية الآخرين، أي عن ماركسية الستالينيين واللينينيين وماركسية انجلز الكهل، بل يدور عن أزمة الماركسية بكاملها كتجسيد لعمل نظري جرى تشويهه- وهذا صحيح- ولكنه لم يكن أبدا بريئا عما فعله به قراؤه.

ففي مداخلة تحت عنوان: «أزمات الماركسية: من النظرية الاجتماعية إلى مبدأ الأمل»، استعرض **آلان ليبييتز** المراحل التاريخية لأزمة الماركسية، فأكد بان الماركسية قد مرت، عبر تاريخها، بأزمات عيمقة، كانت تبرز فيها العناصر المتناقضة التي تشكلها (نظرية بادعاء علمي في تحليل الواقع التاريخي والاجتماعي، أيديولوجية جزء من الحركة العمالية، برنامج عمل، ومفهوم عن العالم) وكأنها فقدت مظهرها المتوافق نسبيا، والمنسجم مع الواقع. وكانت أزمات الماركسية هذه تسير بالتوازي مع الأزمات الاجتماعية- السياسية- وبشكل خاص مع أزمات الحركة العمالية. كما كانت هذه الأزمات تبرز على مستويات مختلفة، وتنتقل من المستوى الأقل عمقا إلى المستوى الأكثر عمقا. وفي هذا السياق يمكن تحديد ثلاثة مستويات للأزمة: المستوى الأول يتعلق بتصوير الماركسية لنفسها كتحليل علمي للواقع التاريخي والاجتماعي.

وعلى هذا المستوى، فإن الأزمة تهم اساسا الجامعيين والباحثين، ويكون الجواب عليها في اعادة النظر في التحليلات النظرية. فعندما يفند التطور الواقعي استخلاصات ماركس وحلفائه يمكن للمرء أن يبقى ماركسيا فيما يتعلق بأدوات النظرية الاجتماعية، ويعطي، كماركسي، أجوبة أكثر تماسكا على الأسئلة المطروحة.

وعلى هذا المستوى، يمكن للأزمة أن تبقى سطحية إذا لم تكن نتائج التحليلات النظرية مؤثرة بشكل حاسم على الخيارات السياسية لاولئك الذين ينتمون إلى الماركسية.

ستالين

أما المستوى الثاني للأزمة فيتعلق بأزمات الحركة الاجتماعية، علما بأن الأزمة على هذا المستوى هي أزمة نظرية كذلك، ولكنها «أزمة استخلاصات» اكثر من كونها «أزمة تحليلات». فبعد فشل **كومونة باريس** على سبيل المثال، بدأت عملية إعادة نظر في التوجهات الاستراتيجية، حيث اندفع الجناح المهيمن في الحركة العمالية الأوروبية، والذي كان يؤمن قبل ذلك بحتمية انتصار الثورة البروليتارية نتيجة لتعاظم حجم البروليتاريا واستعصاء حل التناقضات الرأسمالية وعدم كفاية نتائج الثورة البرجوازية الديمقراطية، اندفع نحو ممارسة سياسة تأمين انخراط الحركة العمالية تدريجيا في جهاز الدولة البرجوازي **(كاوتسكي)** أو التنظير له **(بيرنشتاين)**، مما أدى إلى نشوب أزمة داخل الحركة العمالية تتوجت بوقوع الانقسام بين الأممية الثانية والأممية الثالثة. وفي حينه، عبرت هذه الأزمة عن وجود نقاط ضعف في النظرية الماركسية وخاصة تجاه موضوعة الأزمة، والموقف من الدولة. ثم أدى استقرار الجمهورية الاشتراكية الماركسية الأولى إلى طرح قضايا جديدة، كان ماركس قد تجنب معالجتها، مثل قضية نجاح الثورة في بلد متخلف وإمكانية أقامة الاشتراكية في بلد واحد، والقضايا المرتبطة بديكتاتورية البروليتاريا، ومن ثم القضايا المرتبطة بممارسات «الاشتراكية القائمة فعلا». وكل هذه القضايا هزت الأساس الذي تقوم عليه العقيدة نفسها.

أما المستوى الثالث فيتجلى عندما تضرب الأزمة «النواة الصلبة» للماركسية، ليس باعتبارها برنامجا للعمل والبحث فحسب، بل باعتبارها مفهوما عن العالم كذلك. وعندما تنتقل الأزمة إلى هذا المستوى لاتوضع موضع الشك التحليلات والأجوبة فقط، بل كذلك القضايا نفسها والفائدة من طرحها. فبعد الحرب العالمية الثانية وسقوط الستالينية، حاولت كتل أقلية إنقاذ الماركسية، إلا أن الأزمة كانت عميقة بحيث طالت «النواة الأساسية» للماركسية. وفيما بعد، استدعى نهوض الحركة الثورية في العالم الثالث والحركات الراديكالية في البلدان المتطورة القيام بقراءة جديدة لماركس، خلقت، بتواصلها مع علم النفس والوجودية والبنيوية، «ماركسيات» جديدة لاعلاقة لها بماركسية الأممية الثالثة. واذا كانت «النواة الصلبة» للماركسية، والمعترف بها حتى ذلك الحين، قد تمثلت في «المقدمة» التي كتبها ماركس في عام ١٨٥٩ لمؤلفه «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي»، وما تضمنته من مفهوم عن التاريخ ينظر، مع بعض التنوع، إلى تعاقب هذا التاريخ على أساس التسلسل التالي: تطور القوى المنتجة- تطور البروليتاريا ووعيها- أزمة الرأسمالية- الثورة البروليتارية- الاشتراكية واقامة الشيوعية، فان أزمة الماركسية، في مرحلة مابعد الحرب، قد وضعت موضع الشك كل هذا التسلسل أو جزء منه، بل حتى إن البعض (تشي غيفارا وماوتسي تونغ) قد تجرأ، بقطعه الكامل مع «مقدمة» ماركس الشهيرة، على قلب هذا التسلسل. وبعد ذلك، قام ألتوسير في فرنسا، وأتباع مدرستي فرانكفورت وبودابست، بفتح آفاق جديدة أمام تطور الحركة الاجتماعية في البلدان الرأسمالية. غير أن تلك الولادة الجديدة للماركسية قد خمدت سريعا، وخاصة بعد «تطبيع» الثورات الكوبية والصينية والهندو- صينية، وتزامنت الأزمة الجديدة للماركسية مع ظهور حركات اجتماعية راديكالية، طرحت استقلالها عن الحركة العمالية، مثل حركة حماية البيئة وحركات الشبان المهمشين والحركة النسوية.

ويستخلص المفكر الفرنسي بأن الماركسية، وبعد أن مرت على هذه المستويات الثلاثة من الأزمة، قد انتقلت اليوم إلى مستوى جديد وأعمق. فإذا كان الأمل، النابع من الإرادة، قد وجد في قلب الإنسانية منذ أيام سبارتاكوس، فإن الماركسية قد عبرت عن أمل خاص، أدعى انه نبع من العقل، العقل الديالكيتكي. ومبدأ الأمل هذا أصبح اليوم

فى موضع الشك، ومعه القول بوجود اتجاه للتاريخ وشكل للعالم.

-هل يمكن أن تحافظ الماركسية على راهنيتها، وكيف؟

لم تعكس المداخلات التى ألقيت فى الندوة وجود إجماع على الاستخلاص القائل بان الماركسية قد دخلت فى أزمتها النهائية، **بل إن غالبية المشاركين عبروا عن قناعة بان الماركسية مازالت راهنة،** ولكن بشرط نجاحها فى تجديد نفسها.

كيف يمكن أن تكون علاقتنا اليوم بماركس؟

ماهى الوظيفة التى يمكن ان يضطلع بها فكره فى النضالات والمشاريع المطروحة لمواجهة تناقضات عصرنا الكبيرة؟ هل ينبغى الاستمرار فى قراءة ماركس وكيف نقرأه؟

مستشهدا بقول الفيلسوف الفرنسى الراحل جان بول سارتر انه **«لايمكن تجاوز الماركسية فى عهد المجتمعات الطبقية» أكد لوسيان سيف** إن تحليلات ماركس تحتاج إلى إضفاء الراهنية عليها فى مجالات أساسية. فافق الشيوعية الذى رسمه ماركس قد انطلق من العهد الصناعى، فى حين أن الثورة التكنولوجية الجارية تضع على جدول الأعمال افقا شيوعيا لعهد المعلوماتية. ومع ذلك **فإن الاتجاه الإجمالى للحركة التاريخية الذى رسمه ماركس مازال صالحا،** لسبب بسيط يكمن فى أن التناقضات الأساسية لنمط الانتاج الرأسمالى بقيت هى نفسها. ولهذا، فان عددا من تصورات ماركس، النظرية ظاهريا، قد تأكدت فى الطريق من خلال الممارسة بشكل مثير للإعجاب. وهنا، تساءل لوسيان سيف: ألا تكتسب فكرة ماركس القائلة بان الطبقة العاملة هى بذاتها والتعبير عن انحلال كل الطبقات» -بشرط ألا نخلطها مع الوهم بأن رأس المال سينحل إذن من تلقاء نفسه- الا تكتسب هذه الفكرة اليوم معنى ملموسا فريدا بظهور العامل الجمعى؟ وفكرته الأخرى، المرتبطة بالأولى، والقائلة بأن الطبقة العاملة لايمكنها أن تتحرر ألا بتحرير المجتمع، ألا تصبح هذه الفكرة ملهمة لمضامين وأشكال جديدة للحركة الراقية نحو الشيوعية على الصعيد الدولى؟ ثم ماذا عن الصيغة الواردة فى «بيان الحزب الشيوعى»، والقائلة بانه ينبغى السير نحو شكل اجتماعى جديد **«يكون فيه التطور الحر للفرد شرطا للتطور الحر للمجموع»،** ألا تتوافق هذه الصيغة بشكل اكبر مع عصرنا، الذى يتميز بـ «ثورة سيرية» حقيقية لاتقل أهمية عن الثورة التكنولوجية؟. **اننا نحن الذين نعيش ونناضل فى البلدان الرأسمالية الأكثر تطورا- يستخلص سيف- نعى بان ماركس، الذى تصور التقدم نحو الشيوعية انطلاقا من هذه البلدان بالذات، هو اليوم أكثر راهنية بالنسبة إلينا من أى وقت مضى.**

موريس غودولييه يسأل، من جهته: هل سيتحول ماركس إلى ماكان يرفض أن يكون: أى إلى مفكر كبير يوضع إلى جانب كبار المفكرين مثل ارسطو وداروين ويُدرَّس كمعالم، من دون أن يكون له أى تأثير على تطور عصرنا ومجتمعاتنا؟ إن علاقات زمننا بماركس- أضاف غودولييه- تحتاج بالضرورة إلى عملية إعادة بناء، وينبغى علينا أن نعرف ماذا نحفظ منه ولماذا، وماذا نهجر منه ولماذا. طبعا، إننا لن نعالج المستقبل بالاستناد إلى نفس المادية التى خلفها لنا ماركس. **غير أن هذا لايعنى أبدا باننا مجبرون على أن نرمى فى سلة قمامة التاريخ فكرته القائلة بأن أشكال السلطة وأشكال الاقتصاد تترابط فيما بينها بشكل وثيق، وتبرز بين القوى التى تصنع التاريخ، باعتبارها الأكثر قوة.**

نقيض الستالينية ليس الديمقراطية البورجوازية بل الديمقراطية الاشتراكية

الماركسية الثورية قادرة على تجاوز الأزمة

ماوتس ترنغ



دانييل بنسعيد ذهب بعيدا عندما قال: يكون ماركس أولاتكون هناك نظرية!، معتبرا أن تساؤلات الماركسية عن نفسها تبقى، حتى عندما تظل من دون اجابات، اغنى بكثير من كل «تجديد» الليبرالية.

إن أمامنا الآن- اضاف بنسعيد- طريقين منفتحين: الأول أن نعلن أن التاريخ قد حكم على الماركسية وأدانها وفقا لمعاييرها الخاصة. وهذا الموقف، الذى يعبر عن ردة فعل خالصة، ينحصر فى إعلان أن الأمل فى التحويل الاجتماعى قد تقادم، ولم يعد هناك بالتالى سوى «المحافظة» على حريات وحقوق مكتسبة دون أى اندفاع جديد نحو الأمام، أما المخرج الثانى فيكمن فى إعادة ربط الصلة المنفصلية بين الطبقة المستغلة، والماركسية الثورية المتجددة، بحيث يتم بالاستناد إلى الماركسية نفسها معالجة أزمتها. وعليه، يجب ان نكون قادرين على قلب الصفحة، دون أن نقع فى وهم أن علينا أن نبدأ بالكتاب من أوله. لقد جعلت الاتجاهات الغالبة فى الحركة العمالية من الماركسية ميتافيزيقيا كبيرة للتاريخ، نعيش اليوم إفلاسها المدوى. وماركس سيحيا بالتأكيد بشرط أن ننتزعه وارثه النظرى من هذه الميتافيزيقيا، بحيث نوقفه على قدميه بعد أن كان واقفا على رأسه. ويستخلص المفكر الماركسى الفرنسى بأن ما أسماه لينين بـ «نظرية ماركس» مازالت تقدم لنا الأسلحة النقدية لخوض مقاومة، هى اليوم نقطة انطلاقنا المتراضحة. فالاشتراكية ليست أقل ضرورة الآن مما كانت عليه قبل مائة أو خمسين أو عشرين سنة. والمهم أن نعمل لكى يتحول الضرورى إلى ممكن. غير أن علينا أن نعى، اعتبارا من الآن، أن تغيير العالم لا يتعلق بتغييره فقط، بل كذلك بتفسيره.

الفيلسوف الألمانى فولفغانغ هوغ شدد على ضرورة إدراج كلاسيكيى الماركسية من جديد فى المجتمع، وتحريرهم من الإطار

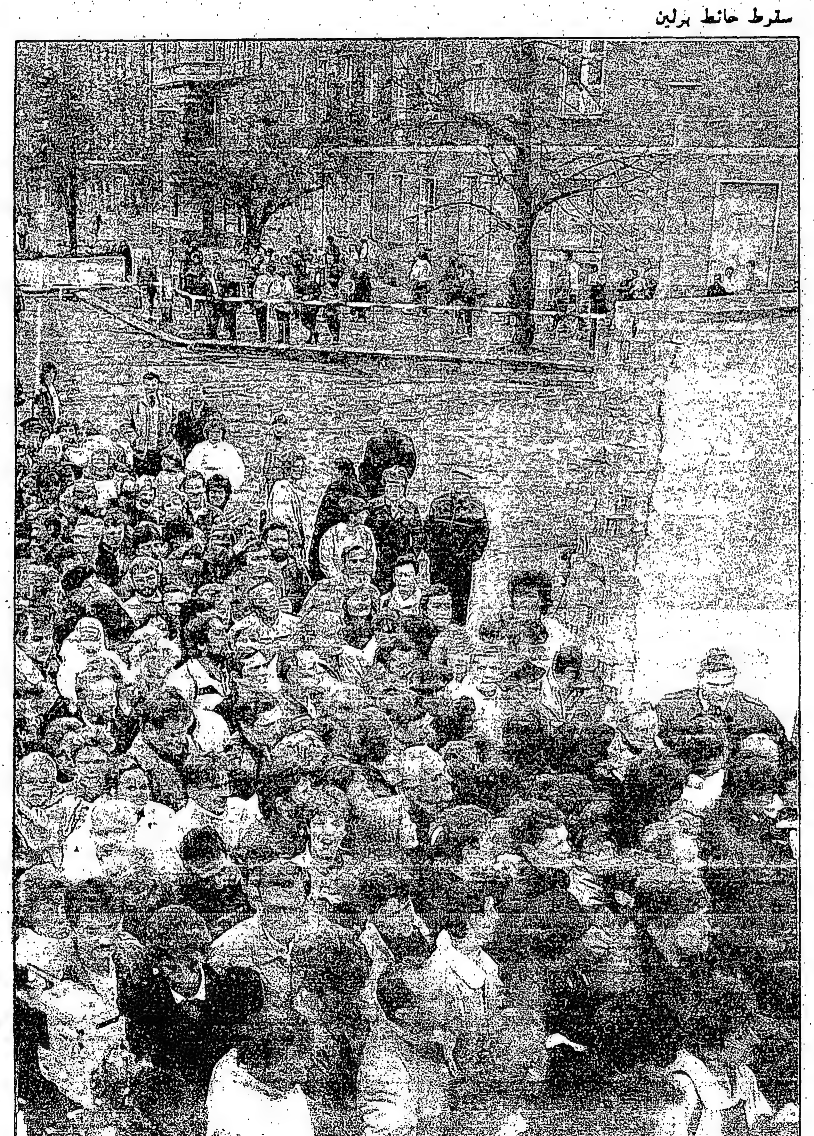
الدولاتي الأيديولوجي الذي حبسوا داخله، معتبرا بأن تحرير لينين من «اللينينية» لايعني استعادته من دون انتقاده، وكذلك الامر بالنسبة لماركس ورأى هوغ أن **الماركسية المقبلة لن تكون لا «ماركسية حرب» «ولا ايديولوجية دولة»**، بل ستكون ماركسية مدنية أو ماركسية للمجتمع المدني: **تنتهي معها «وحدة النظرية والممارسة»** والتي تتمظهر الان عبر استخدامها الفلسفي- الدولاتي من قبل محور: حزب- ايديولوجيا- دولة. وبهذا المعنى، ينبغي استيعاب وممارسة ماركسية المجتمع المدني كثقافة نظرية لاتدعي احتكار الحقيقة، بحيث تكون الماركسية أرضية ثقافية للحوار أكثر من كونها منظومة أطروحات تحوز على الإجماع. وفي كل الأحوال، فان الماركسية موجودة اليوم، واقعيا، بشكل تعددي وينبغي بالتالي أن تُستوعب بتعددية اتجاهاتها واشكال حركتها. وسيكون العامل الجمعي هو ذات هذه الماركسية المقبلة.

إيفون كينيو برر ضرورة قيام الماركسية بتجديد نفسها بالأثر الذي تركته على تطور الرأسمالية. فالنظرية النقدية للرأسمالية ساهمت، حسب اعتقاده وعبر وسائط عديدة (نضالات نقابية، أحزاب سياسية) في تحسين الرأسمالية من داخلها، وخلقت مايمكن تسميته بـ «إصلاحية موضوعية» تعزى اليها مباشرة وأن «تأثير النظرية» هذا، والذي لم يكن بإمكان النظرية الأصلية توقعه، يجبر اليوم هذه النظرية على تجديد نفسها، بحيث تدرج فيها هذا التأثير نفسه، لكي تكون قادرة على استيعاب موضوعها في الظروف الراهنة.

المدير المشارك لمجلة «ماركس الراهن»، وأحد المشرفين على تنظيم الندوة، **جاك بيديه** رأى بأنه ينبغي النظر إلى مهمة إضفاء راهنية على نظرية ماركس كعملية تأسيس لـ **«مابعد الماركسية»**، بمعنى إقامة بناء نظري أوسع، تتمظهر فيه نظرية ماركس كعنصر جزئي من عناصره. إن **الماركسية تحتاج إلى استكمال.** صحيح ان ماركس عمل على أرضية الفلسفة وانتج جديدا، إلا انه لم يخلق فلسفة، بل انتج نظرية، عامة، عن التاريخ. كما أن مفهومه عن الرأسمالية قد تعلق بنظرية «جزئية» للحداثة. إن «مابعد الماركسية» هي، بمعنى من المعاني، **عودة إلى هيغل، ولكن مع الحفاظ على كل النقد الماركسي الذي حطم الأوهام الهيغلية**. إنها عودة إلى بناء ديالكتيكي للحداثة. انها قبول بالحداثة كتعايش بين المجتمع المدني والدولة، ولكن مع الاعتراف بمبدأ الاستلاب ومبدأ البناء الطبقي، وهو مايرجع الفضل فيه إلى عمل ماركس النقدي.

غير أن **«مابعد الماركسية»**- يضيف بيديه- لاتطرح فقط استكمال الماركسية، بإدراجها في فضاء نظري أوسع، بل تطرح كذلك تصويبها. فقد كان ماركس قد تخلى عن النظرية السياسية منذ ان كتب **«المسألة اليهودية»** في عام ١٨٤٣، واتجه عمله بعد ذلك بالكامل نحو آفاق ديمقراطية. غير أن ضبابية مقلقة تلف عمله في هذا المجال. فنقده للدولة لم يكن فقط نقداً للأخطبوط القاتل الذي تمثله، بل كان كذلك نقدا لدورها كموضع يتم فيه التحكيم، على قاعدة اتفاق حقوقي، بين المصالح المتنوعة. وعلى أساس هذا الجانب الأخير من النقد، رفض ماركس كل مقولات العدالة والحق والسياسة، ونظر إلى الشيوعية باعتبارها فكرة لتنظيم مجتمع يقف وراء كل هذه المقولات. وأن فكر ماركس، الذي ركز على النضال لاقامة الديمقراطية وقدم أسهامه في نقد الاضطهاد السياسي، ظل معلقا على هذه النقطة العمياء، وهذا ما حال دون تمكينه من انتاج نظرية في السياسة، وطبع بطابعه ثقافة شيوعية لم تعر اهتماما لأسس وأشكال نظام سياسي عادل. ومن جهة أخرى، فقد بات هناك بالتأكيد تواصل بين المقاومة الماركسية وبين الفكرة الأيكولوجية، حيث إن الأمر لم يعد يتعلق بمسألة تملك البعض للثورة

سقوط حائط برلين



الانتاجية المنتجة من قبل المجموع، بل كذلك- وهي مسألة لاتنفصل عن سابقتها- بمسألة ضمان التحكم الانساني بشروط إعادة انتاج الحياة والحفاظ على الجنس البشري. وعليه، فقد باتت العلاقة الطبقية تندرج في العلاقة الايكولوجيــة، والتي صارت تشكل، اعتبارا من الآن، أفق الاشتراكية. واللونان الأحمر والأخضر باتا يسيران معاً.

آلان ليبيتز، الذي استخلص أن الماركسية دخلت في أزمتها النهائية بعد أن طالت هذه الأزمة مبدأ أمل العقل، تساءل عن إمكانية إعادة بناء مبدأ أمل جديد، يكون بديلا للوهم الرجعي بامكانية العودة إلى عصر ذهبي («سابق للغربيين» بالنسبة للأصوليين في العالم الثالث وروسيا، «سابق للدولة... وللمهاجرين» بالنسبة للاوروبيين)، دون الوقوع من جديد في فخ مادية تاريخية لاهوتية. وفي هذا السياق، دعا الاقتصادي الفرنسي إلى إحلال صورة بوصلة تشير إلى الخطوات الأولى للتحرر، في محل الشيوعية، وإلى إحلال اتجاه لايشير إلى هدف محدد، بشكل مسبق، في محل الطوباوية، بحيث تكون صورة البوصلة المقترحة هذه ممغنطة بقيم نابعة من انتفاضة المضطهدين ومن الطموحات الشعبية ومن رفض تدمير الكوكب، بوصلة تبقى مادية ونقدية في آن معا. وفي إطار المسيرة التحررية التي تدل عليها هذه البوصلة، وفي إطار عملية التحقق الذاتي الصعبة للقيم التي تعبر عنها معارك هذا الزمن (استقلالية، تضامن، مسؤولية حماية البيئة)، يمكن ان تظهر الماركسية، كنظرية اجتماعية (مصاغة من جديد) اكثر فائدة مما نظنه اليوم.

باختصار، **لقد اعتبر المشاركون في الندوة أن ماركس يجب أن يبقى حاضرا حتى لايختفي النقد المادي وتتم العودة إلى المثالية الصافية ويصبح التفسير التاريخي أعرجا.** إننا مازلنا في حاجة إلى الماركسية- هذا ما أكده- **جاك جوليار**-، فهي تظل أداة لازمة لتحليل المجتمع الذي نعيش فيه، وسيصبح انبعاثها من جديد، كأداة تحليل تاريخي، رمزاً لانبعاث ارادة التعرف على مجتمعنا. ينبغي علينا أن نقرأ ماركس -وكما أشار إلى ذلك جاك تكسييه- انطلاقا من قضايانا الراهنة وظروفنا الملموسة وتجربتنا التاريخية. وبالضرورة، فان البحث راهنا في ماركس يتطلب منا أن نضعه في مواجهة كلاسيكيين آخرين، فهذه هي الطريقة الوحيدة لنبقى أوفياء لدروسه.

-هل يمكن أن يكون هناك خيار بديل؟

من الذي انتصر؟ بسقوط الأنظمة الشيوعية؟.

إن البعض يجيب بأن الرأسمالية هي التي انتصرت. ولكن، إذا قبلنا هذا الجواب كفرضية على الأقل- **قال جاك تكسييه**-، فان السؤال الآخر الذي يطرح نفسه: أي رأسمالية بالضبط هي التي انتصرت؟

فالرأسمالية التي انتصرت هي، في الواقع، رأسمالية متحولة بمنطق تطورها (إن كان هناك منطق لهذا التطور)، وبنتيجة قرن وأكثر من النضالات القاسية التي غيرتها بشكل عميق، حتى وإن لم تقدر كل التحولات التي طرأت عليها على تهديد مايمكن اعتباره السمات الأساسية للنظام الرأسمالي. ومما لا شك فيه، **فان جزءا من تحولات الرأسمالية يجب أن يوضع في رصيد مجموع الحركة العمالية**، بمختلف اتجاهاتها.

هل تبين تجربة النموذج السوفياتي أنه من غير الممكن وجود تخطيط ديمقراطي وتشريك حقيقي لوسائل الانتاج؟

هل يجب إعادة النظر في فكرة أن الاشتراكية تقوم على أساس التخطيط الشامل؟

واذا وجدت علاقات سوق في مرحلة ماقبل الرأسمالية، أفلا يمكن أن توجد علاقات سوق في مرحلة مابعد الرأسمالية؟ وما هي ماهية اقتصاد سوق اشتراكي؟

روسانا روساندا اعتبرت أن السوق في مرحلة مابعد الرأسمالية يجب أن يختلف تماما عما هو عليه اليوم، حيث يخضع بالكامل لتخطيط عمليات الاستهلاك المقترحة من قبل الاحتكارات متعددة القومية، ويُسيّر من قبل شبكات الاعلام الكبيرة. وتطرح السلطة الكبيرة التي تتمتع بها هذه الاحتكارات، وبشكل حاد، موضوعة التناقض المتفاقم بين منطقها التوسعي وبين متطلبات الحفاظ على الجنس البشري، وبخاصة في ظل عمليات تدمير البيئة وتلويث الجو وتفاقم مشكلة النفايات الصناعية. وخارج إطار الخطر الذي يتهدد الطبيعة بفعل التقدم الصناعي، فان هناك ثلاثة أخطار أخرى تبرر أولوية السياسة على الاقتصاد، كما لاحظ **ماريوتيلو** أستاذ العلوم السياسية في جامعة بروكسيل الحرة، وهي **تزايد ثقل التكنولوجيا وتفاقم خطر بروز تكنوقراطية استبدادية مجهولة الهوية، وتفاقم النزاع بين الشمال والجنوب، والعجز عن حل مشكلة البطالة الجماهيرية.**

لقد عبر المشاركون في الندوة عن قناعة عامة بأن مواجهة هذه الأخطار يتطلب بالضرورة **البحث عن خيار بديل، غير خيار الاقتصاد الموجه وديكتاتورية الدولة- الحزب وخيار اقتصاد السوق الرأسمالي وأشكال الليبرالية الراهنة للدولة الغربية**، خيار بديل يقوم على أساس **التزاوج ما بين الخطة والسوق**، دون أن تكون هناك أولوية لأحدهما على الآخر، ويهدف إلى ضمان تحكم الناس، الحر والمتساوي، بشروط وجودهم الاجتماعي، وتوفير الامكانيات التي تسمح بارتقاء كل فرد منهم إلى أسمى الحريات. وفي هذا السياق، **أكد جاك بيديه** إن خطابا اشتراكيا، يتمحور حول مشروع جماعي يتضمن هذه الاحتمالات الكبرى، لايمكن أن يبقى محصورا في إطار الدول القومية، بل هو يحتاج إلى كيانات جيو- سياسية أوسع، مثل أوروبا الموحدة. وعبر هذه الواسطة، وفي

هل انهيار جدار برلين رمز لانهيار الماركسية- اللينينية؟

هناك خيار ثالث بين ديكتاتورية الدولة -الحزب واقتصاد السوق الرأسمالي.

الغضب فى اوربا الشرقية

وقت يجرى فيه سيطرة رأس المال، ستطرح قضية الاشتراكية على مستوى الكون كله.

وستكون إحدى القضايا المفتاحية التى ستحتاج إلى حل هو تطوير آليات اشتراكية على مستوى المؤسسة الانتاجية، تسمح بتشجيع هذه المؤسسة، فى إطار اقتصاد اشتراكى، على تقدير الحاجة والتكلفة الاجتماعية بشكل دقيق، عوضا عن متابعة النشاط بشكل أنانى وأعمى. وهذا سيفترض فى المستقبل الوصول إلى ما يمكن تسميته بـ «تشريك السوق». وبخصوص هذه النقطة، رأى روبين بلاكبورن إن من الخطأ الافتراض بان أى لجوء لآليات السوق يعادل الرأسمالية. فقد وجدت أنماط عديدة من السوق قبل الرأسمالية، وستبقى أنماط عديدة بعدها. وكل يعمل فى ظرف خاص وعلى أساس توزيع محدد للسلطات. كما أن من الخطأ الافتراض أن اللجوء إلى السوق يحتاج إلى خصخصة (من القطاع الخاص) على نطاق واسع. صحيح أن السوق ينطوى على وجود هيئات اقتصادية متعددة مخولة سلطة اتخاذ القرار، غير أن هذه الهيئات ليس لها أن تتمتع بالسلطات الخاصة التى يتمتع بها مالكو رأس المال. ويكمن مفتاح أى اقتصاد اشتراكى فى توزيع السلطات بين المالكين وجميعات العمال الشركاء، بين السلطات المحلية أو البلدية، ممثلى المستهلكين والدولة، بشكل يزواج مابين المسؤولية الاجتماعية والفعالية العملاتية. وليس هناك من سبب للافتراض بان مثل هذه الفعالية تحتاج بالضرورة إلى التملك الفردى للتجهيزات الانتاجية على نطاق واسع. ويستخلص بلاكبورن بان التفاوت الكبير مابين الغنى والفقر فى العالم المعاصر والتصدى لشبح الكارثة البيئية يفترضان وجود تخطيط على مستوى عالمى ومناطقى، ولكنهما يحتاجان كذلك إلى إطار اقتصادى يشجع المبادرة المسؤولة

والتجديد لألوف مؤلفة من المواطنين.

وفى ذات الاتجاه رأى موريس غودولييه إن الجمع بين الخطة والسوق ليس من الانتقائية فى شىء، وإن التأكيد على ضرورة مشاركة أكبر عدد من الناس فى إدارة المجتمع وفرض رقابة ديمقراطية على الدولة ليس من الطوباوية فى شىء، معتبرا أن النضال من أجل توسيع الديمقراطية يشكل اليوم نقطة انطلاق وتداخل كل النضالات الرامية إلى انهاء عدم المساواة وسلب الحقوق والحد من الحريات. وحسب تصوره، فإن الديمقراطية السياسية لاتقتصر فقط على ضمان حق المواطنين فى التصويت كل أربع سنوات لإرسال «ممثليهم» إلى البرلمان، بل تشمل كذلك الممارسة الحقيقية، والموزعة على عدة مستويات، لمسؤوليات إدارة وحكم المجتمع. كما أن الديمقراطية ليست سياسية فحسب، بل هى اقتصادية واجتماعية وثقافية كذلك، بما يكفل توزيع مسؤوليات إدارة الاقتصاد ديمقراطيا على كل الذين يساهمون فى عمليات الانتاج والتبادل، والاعتراف بالاختلاف بين الجنسين وبحقوق العمال المهاجرين.

أما جورج لابيكا، فقد عبر عن الشعور السائد بين المشاركين فى الندوة، بقوله إن من الوهم الاعتقاد أن الليبرالية (حتى المحسنة)، أى السوق والديمقراطية السائدة فى الغرب، يمكن أن تشكل بديلا للأنظمة البيروقراطية فى الشرق. فنقيض الستالينية ليس الديمقراطية البرجوازية، بل الديمقراطية الاشعراكية. وأن انهيار «الانظمة الشيوعية» فى الشرق، وما استتبعه من اختفاء» «المعسكرين» وما كان يسمى بالمنافسة الاقتصادية بينهما، سيفتح الطريق كليا الآن أمام نقد واحد، سيوجه للنظام السائد، والذى لن يكون، رغم «عالميته»، قابلا للبسط على كل الكون، بل سيبقى يفترض، بجوهره، وجود قطبين، حيث لن يكون هناك شمال من دون جنوب فى الشمال كما فى الجنوب وهو الأمر الذى سيعنى بقاء علاقات الاستغلال وتفاقمها. وفى نفس الوقت، فان المطلب الديمقراطى يكتسب اليوم قيمة عالمية، ويفرض عقلانية سياسية جديدة، ستتكفل باعطاء المعنى الكامل لكلمة «ديمقراطية». فإذا كان من الواضح بان الديمقراطية الغربية قد مثلت تقدما كبيرا، فهى ستظل شكلية وخادعة طالما لم تصل إلى حد الاعتراف بالمنتجين كفاعلين سياسيين على مستوى القرار والرقابة. وبهذا المعنى- يستخلص لابيكا- فان الخيار البديل، الشيوعى، يقف أمامنا وليس خلفنا.

تغيير طبيعة ملكية وسائل الانتاج لايكفى وحده لتغيير علاقات الانتاج

عن مجلة «صوت الوطن»
نيقوسيا

الاستغراب

البيان الثانى لحسن حنفى

عبلة الروينى

شأن كل إصدارات المفكر الكبير د. **حسن حنفى**، يثير كتابه الجديد **(مقدمة فى علم الاستغراب)** الكثير من التساؤلات والجدل والاهتمام، بحجم مايؤسس من علم جديد هو علم «الاستغراب» وبحجم دعواه الناهضة لابداع الأنا، وتحرير الذات من كل تبعية فكرية تلحقنا دائما بثقافة الآخر.

ويثير الكتاب جدلا آخر خاصا بمؤلفه (الدكتور حسن حنفى)، والذى بدأ مشروعه الفكرى يساريا، ثم إسلاميا يساريا. بينما يطل فى كتابه الجديد اسلاميا أصوليا معلنا بيان النهضة الحضارية القادمة على أصول إسلامية صرفة.

***

مقدمة فى علم الاستغراب» هو البيان النظرى الثانى لمشروع «**حسن حنفى**» الضخم فى التراث والتجديد، والذى حدده ١٩٦٥ فى ٣ رسائل علمية لجامعة **السوربون** (لم تترجم بعد إلى العربية!!) بثلاث جبهات:

١-الموقف من التراث القديم.
٢- الموقف من التراث الغربى
٣- الموقف من الواقع.

«مقدمة فى علم الاستغراب» هو بيان الموقف من التراث الغربى فى محاولة لتصحيح المفاهيم، وإعادة كتابة تاريخ العالم من منظور أكثر موضوعية، وإعادة التوازن إلى الفكر الإنسانى. فبين (أوربية) راجحة (ولا أوربية) مرجوحة تم تحقيب التاريخ وفقا لمركزية أوربية، الحقت الحضارات الأنسانية كلها بتاريخها، واصابتنا باغتراب متواصل..

ويشير **د. حسن حنفى** إلى قصر عمر التراث الغربى فى علاقتنا به بالعصر الحديث (لايتجاوز ٢٠٠ عاما) فى مواجهة ١٤ قرنا هى عمر التراث القديم. ويرغم ذلك التفاوت الزمنى فإن الـ ٢٠٠ عاما من التراث الغربى تشكل الرافد الأساسى لوعينا القومى.. وهو ماينبغى تصحيحه بإعادة الشعور (اللااوربى) إلى وضعه الطبيعى، والقضاء على اغترابه وربطه بجذوره القديمة.. وفى نفس الوقت رد الوعى الأوربى لحدوده، ووضعه فى مكانه الصحيح كحضارة نوعية خاصة نشأت فى ظروف معينة.. فمهمة علم الاستغراب الأساسية هى القضاء على الثقافة العالمية التى يتوحد بها الغرب ويجعلها مرادفا لثقافته، بينما هى الثقافة التى على كل شعب أن يتبناها حتى ينتقل من التقليد إلى الحداثة.

«والاستغراب» هو العلم المقابل والنقيض «للاستشراق».. فإذا كان الاستشراف هو رؤية الأنا (الشرق) من خلال الأخر (الغرب).. فالاستغراب هو رؤية (الغرب) من منظور (اللاغرب)... أو رؤية (الاخر) من منظور (الأنا).

وإذا كان الاستشراق نشأ ليغزو كاستجابة للمد الاستعمارى فى القرن ١٩، فإن الاستغراب على العكس نشأ ليتحرر من هيمنة المركزية الفكرية الأوربية، ومن عقدة النقص تجاهها.

وينقسم كتاب حسن حنفى إلى ٤ فصول: **مفهوم الاستغراب... تاريخية الوعى الأوربى**، تكوينه ومصادره- بنيه **الوعى الأوروبى** وعناصرها الثابتة **مصير الوعى الأوروبى المستقبلى..** لينتهى الكتاب فى بيانه النظرى إلى رؤية باعلان نهاية نهضة أوربية (حضارة الآخر) نشأت وتطورت واكتملت وبدأت ايضا فى الأفول.

وإذا كان الكتاب كما شاءله صاحبه. مجرد مقدمة وبرنامج عمل لفريق من الباحثين، وميدان للدراسة.. فشأن كل كتاب تأسيسى وكل دعوة جديدة تتناقض اسئلتة واجاباته.. ويثير من الجدل والسؤال مايدعو إلى المناقشة...

من هو الآخر:

لاشك أن غرب القرن التاسع عشر لم يتجاوز أوربا الغربية وربما تحديدا دولها العظمى (انجلترا- فرنسا- المانيا) أما اليوم فقد انقلبت الخريطة السياسية الدولية، واختلفت علاقات القوى، حتى أنه بالامكان الحديث عن (اليابان وامريكا الشمالية) كغرب- ليس بالمعنى الجغرافى بالطبع- ولكن كنسق حضارى غربى.. ومن هنا اصبح من الصعب الحديث عن (آخر) واحد وانما الحديث عن (اخرين) متداخلين.

....

وإذا كان الاستشراق نشأ كاستجابة لمعطيات العصر الصناعى فى بحثه عن أسواق ومصادر جديدة للمواد الخام، وكانحياز نفعى للمصالح الأوربية الاستعمارية فى بحثها عن أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الشعوب المستعمرة، فقد اسهمت تلك البدايات فى تأسيس عنصرية ثقافية بمنح الغرب (فوقية)

فكرية وشعور بالعظمة فى مقابل (دونية) وصمت بالشرق العاجز.. وهو ماانتهى إلى غيبة الحيدة والموضوعية فى الدراسات الاستشراقية الفازية والمسيطرة ويرى د. **حسن حنفى** أن الاستغراب القادم، على النقيض تماما فهو لايبغى السيطرة أو الهيمنة، بل يسعى للتحرر من عقدة النقص والشعور بالدونية، والخروج من طوق الأسر والتبعية ولهذا فهو اقرب إلى الشعور المحايد والموضوعى.. لكن تلك البداية تبقى فى رأيى بحاجة إلى اختبار موضوعيتها حتى لاتنتهى هى ايضا إلى عنصرية ثقافية مضادة..فالسعى إلى تحرير الذات يشكل البداية بموقع الرفض ومشاعر العدوانية تجاه الأخر المسيطر وتواجه العلاقة بجدلية (السيد والعبد) وهو مالايسمح لمادة الاستغراب أن تكون ابدا موضوعا حرا.

....

ونتوقف أيضا للتفرقة بين الغرب والاستغراب..فالغرب كفكر لا يمكننا نفية أو القضاء على عالميته واغفال تأثيراته الايجابية عبر قرون طويلة (لايمكن قياس حجم الزمن فيها بقدر أهمية قياس حجم التأثيرات الذى احدثته)...بينما الأستغراب هو موقف سياسى وفكرى يسعى للخروج من التبعية وإعلان تحرير الذات، ودعوة لابداع الأنا.. وهى أمور اكثر ماتتعلق برؤيتنا نحن عن

التراث والتجديد
موقفنا من التراث الغربى

مقدمة فى
علم الاستغراب
الدكتور حسن حنفى

الدار الفنية

غلاف الكتاب

انفسنا وعلاقتنا بتراثنا قبل رؤيتنا للأخر ومحاولات الأنفكاك من سلطانه.

....

ويقبل د. **حسن حنفى** العلم والتكنولوجيا والمخترعات الغربية الحديثة باعتبار أنها ليست اختراعات غربية لكنها نتيجة لتراكم تاريخى طويل لتطور العلوم عبر مسار طويل من الشرق القديم.. الصين، الهند، فارس، مصر، بابل، اشور، حتى اليونان والرومان بالإضافة إلى ابداعات المسلمين ثم انتقال كل ذلك إلى أوروبا الحديثة.. لكنه يتوقف أمام الفكر الغربى ليعلن خصوصيته البيئية المحلية ونوعيته مطالبا بالحد من تأثيراته متجاهلا ذات المقياس وهو التراكم الكمى للمعرفة الانسانية وتاريخية الفكر الأوروبى، والتأثيرات الحضارية الانسانية القديمة التى طبعت انجازاتها على الوعى الأوروبى.. واذا كان د. **حسن حنفى** يقبل ببساطة تكنولوجيا الغرب فان رفضة لايديولوجية التكنولوجية هو مايثير التساؤل ايضا.



د. حسن حنفى

مداخلات

من ذا.. أدعو ومن ذا.. يستجيب؟

خليل عبد الكريم

قرأت مقالة الأستاذ الدكتور «عبد العظيم أنيس» المنشورة بالعدد الماضي- فبراير ١٩٩٢ م- (**دعوة للحوار مع الإسلام السياسي**) قراءة مستأنية، وبعد أن فرغت منها تذكرت العبارة التي همس بها النبي محمد عليه الصلاة والسلام عندما كلفه ربه تبليغ رسالة الإسلام: «من ذا... أدعو ومن ذا... يستجيب؟». وقبل أن أقدم «حيثيات» وجهة نظري المتواضع الذي تلخصه هذه العبارة، أرى لزاما على أن أعرج على ماجاء بمقالة د/أنيس.

بداية أقرر أنها اتسمت بالهدوء الشديد والموضوعية وهما أمران يحمد عليهما الكاتب خاصة وهو يتناول (الاسلام السياسي) الخصم اللدود في رأينا لليسار بكافة فصائله، ونحن نعتقد أن أي يساري مهما كانت نحلته لا يؤمن بذلك يكون قد ضل الطريق وتردى في خطأ قاتل.

في الأسباب التي ساقها د. عبد العظيم في تنامي المد الديني السياسي قصور واضح، فليس صحيحا أنه جاء كرد فعل لهزيمة حزيران ١٩٦٧م، والذي نؤكده أنه بدأ في **الحقبة الناصرية** التي فتحت الباب على مصراعيه للفضاء الديني لينتشر وذلك لـ (حاجة السلطة إلى سند من «المقدس»، وتم ذلك بداهة- ولكنه استمر للأسف- في السنوات الأولى لثورة يوليو، التي لم يكن هناك حزب أو جماعة تساندها (وقبل ظهور جماهيرية عبد الناصر الكاسحة)، وغدا ذلك الفضاء الديني هو «المفرخة» التي شهدت ولادته ثم حصنته حتى حدثت هزيمة حزيران فكان أثرها كاشفا لامنشئا «بالتعبير القانوني».

وفي الأسباب المحلية أو الداخلية أي الخاصة بمصر أغفل الكاتب ماقام به السادات من إعطاء الضوء الأخضر للجماعات الإسلامية في الجامعات وتمويلها وتسليحها لتقف في وجه الجماعات اليسارية: **الماركسية والناصرية**، وكذا سياسة الانفتاح الاستهلاكي التي انتهجها والتي أدت إلى ظهور الأنشطة الطفيلية والكومبرادورية وسيادة قيم الربح السريع دون نظر إلى أي اعتبار آخر، مما أدى إلى حدوث شروخ وخلل في البنية الاجتماعية فازداد الفقراء فقرا والأغنياء غنى وارتفع أناس من القاع وغدوا أثرياء غير أماثل، مع الوضع في الاعتبار أن عبد الناصر كان قد قنن سياسة التعليم المجاني في الجامعات والمعاهد العليا مما فتح أبوابها أمام ابناء الطبقة البرجوازية الصغيرة والدنيا فدخلوها، وهالهم الفرق المذهل بين أحوالهم البائسة وأحوال أبناء الطفيليين. والانفتاحيين ولم يجدوا أمامهم من سبيل لتعويض ماشعروا به من نقص إلا طريق «الغيبيات» فاندفعوا للانخراط في عضوية الجماعات الإسلامية مما جعلها تتضخم بصورة غير مترقمة وأضيفت الى رصيد «المد الديني».

وكذلك الهجرة من القرية إلى المدينة واحساس المهاجرين بالغربة في المدينة وهامشيتهم بها ولجوؤهم إلى «**الجماعات الإسلامية**» كملاذ يجدون فيه الإشباع والخروج من المأزق الذي قابلهم في المدينة.

وأيضا عجز الحكومة منذ عهد السادات وحتى الآن عن إيجاد وظائف لألوف الخريجين من الجامعات والمدارس المتوسطة حتى تشكل منهم مايمكن ان نسميه «جيش العاطلين»، يشعر أفراده بالإحباط بعد أن شقي ذووهم في تعليمهم، فمعظمهم لجأ إلى الانحراف بكافة أشكاله والآخرون اعتقدوا أن الدين هو الحل الأمثل لمشكلاتهم فاندفعوا إلى الانتماء إلى جماعة والجماهير المسحوقة التي تحاصرها الأزمات من كل جانب ومنذ أن تستيقظ حتى تضع رؤوسها على وسائدها الخشنة غدت تنظر إلى منظمات «**التيار السياسي الاسلامي**» على أنها «**المهدي المنتظر**» الذي سوف يملأ الأرض عدلا بعد أن ملئت جورا- وهذا ينطبق على البلاد العربية بعد أن فقدت الأمل في الأنظمة القومية وذات التوجه الاشتراكي.

وفكرة المهدي المنتظر او المسيح المنتظر لاتقتصر على الديانات السامية الإبراهيمية الثلاث بل هي موجودة كذلك في الأديان البدائية، لان من مهام الدين على عموميته إعطاء الأمل في غد سعيد فيه ينقلب العالم رأسا على عقب والأشخاص الذين في المؤخرة سيصبحون في المقدمة وأن ذلك اليوم الموعود آت لاريب فيه.

ومما ساعد المسحوقين على الإعتقاد في ذلك، الشعارات التي يطلقها التيار السياسي الاسلامي مثل: الاسلام هو الحل.

أما عن الأسباب الخارجية التي ساهمت في تضخم التيار السياسي الإسلامي فقد أغفل الكاتب هجرة الألوف من العمال والموظفين إلى بلاد النفط الخليجية وانبهارهم بالنمط المظهري للسكان هناك: الجلابية والغترة واللحية والمسواك (للرجال) والحجاب والنقاب (للنساء) وربطهم بينه وبين ما أفاء الله على الخليجيين من ثراء ونعمه وأن الالتزام بهذه المظهريات يرضى الله فتهبط الثروة على من يتمسك بها.

وكذا إغراء عشرات من أساتذة الجامعات بمنحهم رواتب فلكية للتدريس في جامعاتها (الديكورية). فيوسمون بميسم جوها ويعودون متشبعين بأفكارها عندما تنهي مدد إعاراتهم. ولذلك لم يكن عجيبا أن ينادى أحدهم بالغاء أقسام الفلسفة بكليات الآداب، وأن كان لابد منها فيتم إنشاء أقسام «حكمة» لان كثيرا من تلك الجامعات لايوجد به أقسام فلسفة ولعله أيضا كان يدرس هناك هجوم الإمام **أبي حامد الغزالي** على الفلاسفة وتأكيد «**ابن الصلاح**» على أن الفلسفة والمنطق من العلوم التي لايجوز للمسلم تعلمهما. وكذلك تبعية العديد من دور النشر، والصحف والمجلات والدوريات لدول الخليج لانها تعتمد في تمويلها عليها واقتصارها على نشر كتب التراث المتخلف والرجعي أما المؤلفات الحديثة التي تصدر منها فلاتتناول إلا الغيبيات المؤغلة في التجريد مثل: **عذاب القبر، أهوال يوم القيامة.. الخ** ومن ناحية الصحف الترويج

لموضوعات تدعو صراحة وعلانية لتغييب العقل ومعاداة العلم مثل: **العلاج بالقرآن والتداوي بالفرقان، زواج الإنس والجن، أسلمة العلوم.. الخ** ولعلنا لانضيف إلى علم القارئ جديدا عندما نقرر أن مثل هذه الأجواء هي المناخ الأمثل لشيوع التدين الزائف الذي يجد فيه **التيار الإسلامي السياسي** فرصته الذهبية لمزيد من الاتباع.

ومن الأسباب الخارجية التي أعرض عنها كاتب المقال: توثق صلات رموزه في مصر مع نظرائهم في العديد من البلاد العربية والإسلامية: الباكستان، الاردن، السودان ،الجزائر، تونس، وتبادل الخبرات والمعلومات والتعاون والاستشارة كما أن صحف التيار تدافع دفاعا مستميتا عن أعمال المنظمات الإسلامية الخارجية سواء أصابت أم اخطأت وتهليلها لكل ماتتوهم أنه نجاح للتيار وأخيرا المبادرات التي تقوم بها الدول الخليجية عامة والسعودية خاصة في إنشاء مؤسسات اقتصادية، ومنها **«المصارف الإسلامية»** وفي مصر والسودان بالذات، ولاتتمثل أهميتها في استقطاب شباب الجامعات الإسلامية كموظفين بها ولكن في محاولة السيطرة على الاقتصاد. ومعلوم أن الاقتصاد عصب السياسة، وهذا حقق نجاحا في السودان ساعد الجبهة القومية الاسلامية **«حسن الترابي»** فيما بعد على السيطرة على مقاليد الحكم الفعلية وان كان المظهر للعسكر، وفي ضرب البنوك الوطنية باطلاق صفة تنفر منها جمهرة المودعين وهي «الربوية» ولاننسى في هذه الخصوصية الهجمة الشرسة على مفتي الديار المصرية لرأية في الربا (كانت أشد الحملات عليه تلك التي قادها الاساتذة الجامعيون الاسلاميون في جامعات السعودية ودول الخليج)، وكذلك لإشاعة المفاهيم الاقتصادية التي يدعون أنها إسلامية لدى الرأى العام وتحقير المفاهيم والنظريات الاقتصادية العلمية وافهام أنها أشد بشاعة من جرم الذي يزني بأمه في جوف الكعبة!!!

نحن لم نقصد من استقصاء أو محاولة استقصاء الأسباب التي نجم عنها تضخم تيار الاسلام السياسي التي أغفلها د/أنيس بيان أوجه القصور في مقاله، لإن هذا المقال ربما لم يخصص لهذا الفرض، ولكن لإقناع القارئ أن هذه الظاهرة معقدة لها جوانب متعددة، والدعوة إلى اجراء حوار مع رموزها توجب على الداعين إليه أن يلموا بها إلماما طيبا.

فعندما يثبت أن هذه الظاهرة تكاتفت عوامل شتى على تناميها: داخلية وخارجية واجتماعية واقتصادية وغيبية ودنيوية فان ذلك يصبح أدعى لفاعلية الدعوة، بخلاف ماتجئ النظرة إليها أحادية أو جانبية وهذا يجرنا إلى ماأسماه كاتب المقال «الجانب الآخر» وهو البناء الايديولوجي للتيار المطلوب اجراء الحوار معه، وكلامه عنه جاء مختزلا، وربما يكون الدفاع عن ذلك أن هذا القدر هو مايسمح به المقام، فإذا سلمنا بذلك فاننا لا نستطيع أن نغفل مأخذنا عليه بأنه خلط بين فصيلين متميزين في التيار المذكور:

الفصيل الذي ترك العنف وراءه ظهريا وطفق يؤمن بسلوك القنوات القانونية المشروعة للوصول الى السلطة والفصيل الذي لايرى سبيلا للوثوب عليها إلا طريق العنف. حقيقة انهما ينطلقان من أرضية واحدة ولكن هناك فرق، ونحن هنا لانحاكم النوايا ولانشق القلوب ونأخذ بالظاهر إذ أننا نعيب على خصومنا أنهم يفعلون ذلك ويدعون أننا كنا وكذا مع أننا نشهد أنه لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، ولايصح أن نطالب الآخرين بمعيار لانلتزم نحن به.

الفصيل الأول يتمثل- والحديث عن مصر- في جماعة **الاخوان المسلمين** التي سلكت طريق الانتخابات والبرلمان ..الخ وهو أيضا ماتم في الأردن وذلك للوصول إلى الحكم شأنها في ذلك شأن الأحزاب العلمانية مما حدا بجماعات العنف بالحكم عليها بضرورة قتالها- وهذا ماسنوضحه فيمابعد.

والفصيل الآخر هو جماعات العنف أو الجماعات المتطرفة التي تؤمن بجاهلية المجتمع وتكفر الحكام وانه لاسبيل لإزاحتهم إلا بالقوة وأن الدولة المسلمة لن تقوم الا على أسنة الرماح.

الترابي

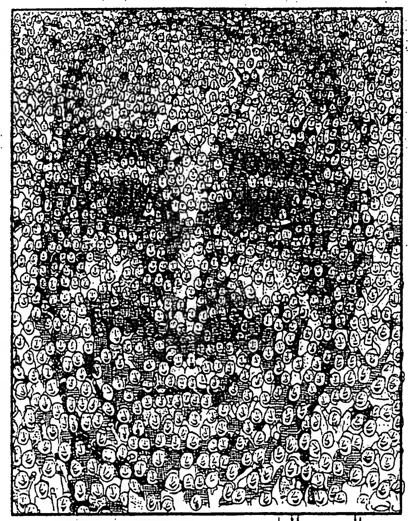
إن انطلاق الفصيلين من أرضية مشتركة لايعدم الفروق الجوهرية بينهما وليس من صالح اليسار أن يغض الطرف عنها ويريح نفسه فيدعي أنهما شئ واحد، بداهة هما يقفان على أرض الشريعة الاسلامية ويتنفسان هواءها وأنه من هنا جاءت التسمية أو الصفة الإسلامية للتيار وهذا أمر بديهي كنا نعتقد أننا لسنا في حاجة إلى ايضاحه. وفي التاريخ الأسلامي انطلقت الفرق الاسلامية جميعها من أرضية إسلامية **الشيعة والخوارج والمرجئة والمعتزلة..** ولكن هذا لم يمنع من وجود فروق شاسعة بينها بل إنه في داخل الفرقة ذاتها وجدت تفريعات تتسع الفوارق بينها بصورة مذهلة ، ولايتسع المجال لضرب أمثلة على ذلك.

وليس صحيحا ماقاله **د. عبد العظيم انيس** إنه (من الصعب الفصل بين شعار تطبيق الشريعة والحاكمية لله) فالقائلون بالأول لايكفرون حكام المسلمين ولايرون أن بلاد المسلمين دياركفر ولايعتقدون أن المسلمين وهم يشهدون ويصلون ويصومون ويزكون ويحجون يعيشون جاهلية أسوأ من الجاهلية الأولى، كما أنهم يؤدون صلواتهم في كل المساجد حكومية وأهلية، ويصومون بمواعيد حكامهم ويفطرون عليها، ويتزوجون من بنات المسلمين ويجندون في قواتهم المسلحة ويعملون في وظائفهم الحكومية والقطاعية والخاصة، ويرشحون انفسهم للبرلمانات والاتحادات والنقابات والغرف التجارية والصناعية- الخ.. ولايدعون للهجرة للصحاري لإقامة مجتمع خاص بهم. وأن اخوتنا المسيحيين لهم مالنا وعليهم ماعلينا وأن تعبير **«اهل الذمة»** قد دخل متحف التاريخ الاسلامي.

أما المنادون بشعار **«الحاكمية»** فهم يصرحون بخلع الحاكم الكافر وقتال الطائفة الممتنعة عن شرائع الاسلام وتحرير الأسرى ونشر الدين وفي شرح الطائفة الممتنعة عن شرائع الاسلام يرون ضرورة قتالها وإن كانت مسلمة تنطق بالشهادتين وقتالها واجب إبتداء وإن لم تبدأ هي بالقتال والمسلمون مأمورون بقتالها حتى وأن لم يكن لهم -للمسلمين) أمام يقاتلون تحت رايته وهم يشجبون علماء المؤسسة الدينية الرسمية والإخوان المسلمين الذين دخلوا البرلمان أو حتى رشحوا أنفسهم له والجمعيات الاسلامية التي لاتأمر بالمعروف أو تنهى عن المنكر والتي تتبعض الإسلام وتجزؤه وانه ينطبق عليهم جميعا قول الله

تعالى **(وقاتلوهم حتى لاتكون فتنة ويكون الدين كله لله)** وأن أقباط مصر نصارى يتعين عليهم أن يدفعوا الجزية عن يدوهم صاغرون. الخ

إذن هناك فرق شاسع بين الفصيلين، ولايكفى فى التسوية بينهما مايقوله د. أنيس (انهما ينبعثان من جذر ايديولوجى واحد ويفسرون آيات واحدة) ومع تحفظنا على إطلاق لفظ ايديولوجيا على المفاهيم الدينية، فالفصيلان لاينطلقان من جذر ايديولوجى واحد، لاننا والكاتب معنا نعلم ان القرآن حمال أوجه، وأنه مثل كافة النصوص المقدسة فى جميع الأديان يخضع لتفسيرات متباينة أشد مايكون التباين، ووراء هذه التفسيرات تكمن مصالح وأوضاع طبقية، والتفسيرات التى يقول بها أصحاب فصيل تطبيق الشريعة فيها قدر كبير من اليسر ومحاولة لتطويع النصوص لمقتضيات العصر حتى ولو أدى ذلك إلى لى أعناقها، ودوافعهم فى ذلك هى الدفاع عن مصالحهم ومراكزهم فى السلم الاجتماعى المرتفع والذى تضافرت عوامل كثيرة لامكان لذكرها هنا- على وصولهم اليها أو حصولهم عليها- وهذه حقائق غدا من أصعب الأمور إخفاؤها أو التستر عليها- ولذا فهم أصبحوا- وكلامنا منصب على الرموز والقادة والمتزعمين- (ونحن نتكلم هنا عن مصر) قريبين من الحزب الحاكم أو المتحكم وهو الحزب الوطنى أو من حزب الوفد. وبينما التفسيرات التى يجنح اليها أصحاب الفصيل الآخر «الحاكمية» فهى تفسيرات متشددة قاسية ترفض الحاكم والمجتمع بعلمائه الرسميين ومافيه من مجالس نيابية وشعبية ومحلية ونقابات وجمعيات حتى التى تعمل فى الحقل الاسلامى، وجيشه وقوانينه وباختصار كافة مقوماته. وهذا موقف استدعى تفسيرات وليس كما يظن الكثيرون أنه العكس أى تفسيرات جذرت موقفا. وتحليل هذا الموقف ليس عسيرا فأصحابه هم الشباب الذين يشعرون بالاحباط والهامشية وفقدان أى بصيص من أمل، فليس أمامهم من طريق إلا الكفر بهذا المجتمع وتكفيره بمافيه من مؤسسات ومن فيه من أشخاص ووسمه بالجاهلية، لانه المجتمع الذى حرمهم من كل شئ حتى من أبسط حقوقهم فى العمل والمسكن والزواج.. الخ وهو موقف أسلافهم من الخوارج الذين كانوا- فى الأغلب والأعم- يتكونون من القبائل البدوية التى وجدت أن الارستقراطية القرشية قد استأثرت دونها بالسلطة (الخلافة) والمناصب والثروات



جمال عبد الناصر

بمختلف أنواعها عقارية ومنقولة والجوارى الحسان.. الخ

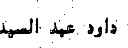
إن حماس د. عبد العظيم لدعوته لإجراء حوار مع تيار الإسلام السياسى دفعه إلى إضفاء صفات عاطفية على بعض فصائل ذلك التيار فعلى سبيل المثال نسب إلى منظمة «حماس» دورا وطنيا معاديا للصهيونية داخل الأرض المحتلة، فى حين أن نشوء هذه المنظمة يسعد الاحتلال الإسرائيلى لأكثر من سبب، فعدا عن شق جسم ورأس الانتفاضة، ثمة طابع طائفى يضفيه تشكيل حماس على الصراع العربى الإسرائيلى عموما وعلى الانتفاضة بشكل خاص مما يهدد بصدام محتدم داخل صفوف الانتفاضة بين المسلمين والمسيحيين وآخرين العلمانيين والمتدينين، كما يشوه صورة الانتفاضة والحركة الوطنية الفلسطينية فى نظر الرأى العام العالمى لحساب الصهيونية. وقد تكون هذه وجهه نظر أ. عبد القادر ياسين الذى ينظر الى «حماس» بمنظار خاص، وربما يكون هذا الدافع سديدا، ولكن ماالقول فيما جاء بميثاق «حماس» نفسه الذى يصفها فى مادته السادسة بأنها (حركة المقاومة الإسلامية، حركة فلسطينية متميزة تعطى ولاءها لله وتتخذ من الإسلام منهج حياة وتعمل على رفع راية الله على كل شبر من فلسطين) فهل هذا هو الموقف الوطنى الذى يعجب كاتب المقال ويرضيه ويبعثه على الإشادة بهذه المنظمة، ألم يكن رد فعل طبيعى أن تتأسس حركة مسيحية تتخذ من «المسيحية» منهج حياة وتعمل على رفع راية المسيح على كل شبر من أرض فلسطين، وهل يسعد العدو الصهيونى شئ أكثر من هذا!!!!

وبعد قليل يستطرد الدكتور أنيس قائلا «إن للانزعاج فى الغرب من نتائج الإنتخابات الجزائرية جذورا تاريخية.. الخ» ونحن نسأله هل الغرب وحده هو الذى انزعج أم أن ذلك كان موقف جميع القوى التقدمية فى العالمين العربى والإسلامى، ألم يشعر هو نفسه بذات الشعور عندما قرأ فى الصحف الشعارات التى كانت ترفعها الجبهة المذكورة إبان الانتخابات وأبسطها وأهونها شأنا السخرية المريرة بالديموقراطية التى تتباكى هى عليها الآن. إن الجبهة المذكورة لاترفض الأحزاب العلمانية فحسب بل الفصائل الإسلامية الأخرى كذلك ومنها **حركة المجتمع الإسلامى «حماس»** وهى فرع من جماعة الإخوان المسلمين، **وحركة النهضة الإسلامية، والاتحاد الاسلامى للنقابات «إحسان»** وهو تابع أيضا للإخوان المسلمين، وعندما دعت هذه الهيئات الجبهة للحوار معها والاتفاق على عمل موحد مشترك رفضت بإصرار ورفع أنصارها عقيرتهم بهتافات معادية مثل **«لا للنهضة ولا لحماس.. الجبهة هى الأساس»** كما هاجمت الجبهة الاسلامية إعلان حزب حركة المجتمع الاسلامى «حماس» ووصفته بالعمالة للنظام، وكذلك كان موقفها تجاه حزب حركة النهضة الإسلامية، كما كان يردد أنصارها...» **لا إله إلا الله الموت لنحناح»** ونحناح هو زعيم «حماس» الإخوانية. ولنا أن نتساءل: إذا كانت الجبهة وهى خارج الحكم تقضى بالاعدام على منافسيها الإسلاميين الذين يقفون معها على أرض إسلامية، فماذا كانت ستفعل ب (اليساريين) لو أنها وصلت إلى السلطة؟ هل هذه (بشائر) تدعو إلى الارتياح والتفاؤل أم «نذر» تدعو إلى الانزعاج والتشاؤم؟

واذا كان **الدكتور عبد العظيم** يذهب إلى أن ماحدث بالجزائر- بعد ذلك- «جدير بالاستنكار الشديد» فهو بهذا الموقف ينضم إلى الطابور الطويل العريض من «المثاليين»- وهذه صفة حميدة تضاف إلى خلاله الطيبة التى أعرفها عنه- الذين يغضون الطرف عما تفعله هذه الجماعات عندما تقفز إلى كراسى الحكم ومواقع السلطة، ولعل مايجرى فى بلد قريب منا يثبت مانقوله، أما حضور «منظمات يسارية فلسطينية» للمؤتمر الذى أقامته الجبهة الحاكمة، فى هذا البلد القريب، فمع تقديرنا البالغ لهذه المنظمات فهذا شأنها وهو ليس حجة على غيرهم من اليساريين وهو أولا وأخيرا يشكل علامة استفهام كبيرة ستتولى الأيام إن عاجلا أو آجلا الاجابة عنها.

وللحديث بقية.




داود عبد السيد

«البحث عن سيد مرزوق» لداود عبد السيد

رحلة الواقع والكابوس

أحمد يوسف

رحلة «**البحث عن سيد مرزوق**»، فى فيلم **داود عبد السيد** وفى الواقع معا، رحلة بحث مثيرة وشاقة فى آن واحد، تحمل فى مفاجاتها المتوالية، عند كل منعطف، مزيجا من المتعة والألم، وقد تظهر مرة بصيصا خافتا من الضوء، لكنها قد تقود مرات إلى ظلام دامس، تدفعنا فى حين إلى مقاومة قوى القهر، لكنها تحذرنا أحيانا من هول المصير. وقد تبدوا الرحلة كلها، كأنها فيما يراه النائم، كابوسا يجثم على الصدور، لكنها تنتهى دائما إلى الإشارة إلى الواقع الخانق على نحو قد لايصل أبدا له أى كابوس.

وكالواقع أيضا، يفصح فيلم «**البحث عن سيد مزوق**» عند تأمله عن دلالات متعددة، غائمة وغامضة، وربما لايكون هناك للتعبير عن اللحظة الراهنة التى يواجهها المثقف العربى، بكل تعقيداتها الملغزة. ماهو أكثر بلاغة من تلك الرحلة التى خاضها **يوسف كمال** «**نور الشريف**»، بطل «**البحث عن سيد مرزوق**»، الذى يرى العالم من حوله كأنه يراه، ونراه معه، لأول مرة، على الرغم من أن العالم كان موجودا حولنا دائما، لايتوقف كالنهر المتدفق عن الجريان والتحول، لنصحو ذات يوم لنكتشف أن النهر قد شق مجرى جديدا يختلف عن ذلك النهر الذى عرفناه وألفناه، وحيث لايبقى للنهر القديم إلا ذكرى ضبابية كالسراب الضائع، وطعم مرير لاذع بالعطش الحارق، الباحث عبثا عن الارتواء.

بهذا التداخل بين الحقيقة والوهم، واليقظة والحلم، والواقع والرمز، تدخل إلى رحلة «**البحث عن سيد مرزوق**» ، الذى يمكنك أن تجد فيه، عند كل مشاهدة جديدة، قراءة جديدة، وفى تعدد تلك القراءات إشارة قوية إلى الثقافة الحقيقية الجادة والعميقة التى يتمتع بها داود عبد السيد، مؤلف الفيلم ومخرجه، فى استيعابه لفن الرواية وامكانيات السرد الروائى، وتمثله للأعمال السينمائية الأصيلة التى جعلت من السينما فنا رفيعا، واحساسه بالتاريخ الذى يضع الانسان العربى، فى اللحظة الراهنة، فى مفترق الطرق.

اليقظة والميلاد

فى القراءة البسيطة والمباشرة لفيلم «البحث عن سيد مرزوق» تراه عملا روائيا عريضا عميقا، تعيش فيه التجربة الفريدة الغريبة التى عاشها **يوسف كمال**، بطل الفيلم، الموظف رقيق الحال الذى قرر منذ عشرين عاما أن ينسحب من نهر الحياة، واختار أن يعيش آمنا على هامشها، يذهب كل صباح إلى عمله ليعود فى المساء، فى وتيرة واحدة لاتتغير، لكنه يستيقظ ذات صباح وقد أدركه الفزع بأنه قد تأخر عن العمل، فيهرول إلى الشارع، ليدرك فجأة أن اليوم هو الجمعة، يوم العطلة الاسبوعية، ويجد نفسه- للمرة الأولى منذ زمن طويل حرا فى أن يرى العالم الذى كان يتعامى عن أن يراه، ترتسم على وجهه علامات الدهشة والبراءة. وكأنه وليد يخرج من ظلام الرحم ليستقبل ضوء الحياة.

وتبدأ رحلة التطواف فى حديقة، يقابل فيها بالصدفة رجلا حزينا، يدعى **سليمان الحكيم** «**سامى مغاورى**» يبدو كما لو كان تنويعا على إحدى سمات شخصية **يوسف كمال** ذاتها فى كونه موظفا متواضعا، لكنه مهموم بتدبير نفقات حضانة معقمة ، يودع فيها طفلته أمل، التى ولدت قبل الأوان. وتنفرج أسارير **سليمان الحكيم** فجأة، ويصيح وهو يهرول إلى بعيد: «**لو وجدت الحل**».

فى شارع خال، بأحد الأحياء الفنية الراقية، الصامتة إلا من صوت زقزقة العصافير المتصلة الرتيبة، تتناهى إلى سمع **يوسف كمال** نغمات البيانولا، يعزفها شحاذ «**أحمد كمال**»، يلبس ملابس الصعلوك الشهيرة عند شارلى شابلن، ينظر فى استجداء إلى النوافذ والشرفات الخالية، بلاجدوى، ويمضى مع يوسف إلى أحد المقاهى، يحدثه- كما لو أنها تجربة مماثلة لتجربة يوسف- عن أن ذلك هو اليوم الأول له الذى يطوف فيه بالبيانولا، بعد أن تقاعد معلمه العجوز، لتدرك أن تلك النسخة المصرية من شخصيات شارلى ، ليس بدوره إلا تنويعا على سمة أخرى من شخصية يوسف كمال، وإن جاءت فى مقام درامى بعيد.

وهكذا يبدو الأمر ليوسف وكأنه لعبة ليس فيها جديد يثير فى نفسه الرهبة، وإنما هى لعبة ممتعة كاللهو البرئ، حتى أنه يجد نفسه شريكا فى أحد ألعاب الحواة، فى حفل صباحى بهيج وسط الأطفال على شاطئ النيل فجأة يسود المكان والناس احساس طاغ بالوجوم والفزع، عندما تطفو جثة غريق

على سطح النهر، لكن يوسف لايكترث للكارثة بالقدر الذى يبدو فيه مسحورا لمرأى فتاة جميلة غامضة «آثار الحكيم» ، تظهر وتختفى بسرعة ، لكنها تكون قد أيقظت فى روحه خيالا بطيف المرأة التى ظل يحلم بها طوال حياته.

تلك كانت اللحظة التى ظهر فيها سيد مرزوق «على حسنين»، المهندس والمقاول الثرى الشهير، الذى يدرك على الفور اهتمام يوسف بشخصية الفتاة، فيقرر أن يجعل من يوسف العاشق موضوعا للتسلية واللهو. ومع الحكايات المختلفة المرتجلة التى يحكيها سيد مرزوق عن الفتاة، ينزلق البطل إلى عالم سحرى يقوده إليه سيد مرزوق، الذى يستطرد فى الحديث عن ماضى أسرته الأرستقراطية، ويطوف بيوسف فى مقابر العائلة الملكية السابقة، حيث يستنشق سيد مرزوق دخان الحشيش، ليساعده على تذكر الماضى الذهبى البعيد؛ وفى لحظة اغفاءة قصيرة لسيد مرزوق ، يظهر المقدم عمر أبو شادى «شوقى شامخ» ضابط مباحث أمن الدولة، ليعرف نفسه ليوسف، بأنه الساهر على حماية سيد مرزوق من تهديد سجين هارب مطارد ، يدعى «أحمد الشرقاوى» لكننا لانراه، ولن نراه، على الشاشة أبدا.

وكما ظهر سيد مرزوق فجأة، يختفى فجأة عندما يحل الليل، تاركا سيارته ليوسف، بعد أن يطلب منه انتظاره، حتى أن يوسف فى التزامه بانتظار عودة سيد مرزوق يضيع على نفسه فرصة الاقتراب من فتاته الغامضة، عندما يعتذر لها عن تلبية طلبها بتوصيلها إلى المطار، فتختفى بدورها. ويستغرق يوسف فى النوم داخل السيارة، ليوقظه الضابط عمر ويستجوبه فى شك، ويشعر يوسف بأنه قدبات متهما باختفاء سيد مرزوق!

دروس أول الليل

وهكذا يتحول البطل من متفرج مستمتع محايد، خلال النهار القصير، إلى شريك متورط فى لعبة عبثية غامضة لايدرك أبعادها، وتدور أحداثها خلال ليل طويل، لتبدأ رحلة هروبه من ظل الاتهام إلى قارب صغير يطفو على سطح النيل، ليغوص فى النوم مرة أخرى، ويستيقظ ليجد نفسه ضيفاً على سيد مرزوق، الذى يقيم حفلة صغيرة بهيجة على المركب الشراعى الذى تملكه نيفى سرهاج «لوسى» ، المطربة الشعبية القادمة من أقصى صعيد مصر، وتبدو هى الآخرى تنويعا ثالثا- من نوع جديد- على شخصية يوسف، بانبهارها مثله بعالم سيد مرزوق ودورانها فى فلكه. وإذا كان يوسف قد نجح مرة فى الهرب، فإنه- بعد أن دارت رأسه من خمر سيد مرزوق- يعود إلى منزله مترنحا ، ليجد نفسه فى مبنى مديرية الأمن مقبوضا عليه، ليجلس فى انتظار التحقيق معه، ولتظهر الفتاة الغامضة مرة أخرى وتختفى، بعد أن تعطيه اسمها وعنوانها..

وحيدا فى غرفة خالية، مقيدا بسلسلة حديدية إلى مسند كرسى، يجلس يوسف فى انتظار أن يمنحه المقدم عمر حريته، لكن الضابط يذهب على عجل فى سيارته إلى مهمة غامضة، يصحبه يوسف فيها مضطرا وهو يجر الكرسى المغلول إلى يده، وفى فزع يتزايد شيئا فشيئا ، يكتشف يوسف أن الضابط عمر يرمى كل ليلة بدمية غريق إلى النيل، تمرينا لرجاله على اكتشاف الغرقى، لكن الأهم أن السيارة تدخل الى شوارع وحوارى تزداد ضيقا واظلاما ، لتدور معركة ضارية دامية بين الشرطة ورجال مجهولين.. ولأن يوسف، بطبيعته المسالمة، يقف من تلك المعركة الغامضة موقفا محايدا ، فإنه يرفع منديله الأبيض ملوحا به فى رعب مستسلم، لكنه يصاب بجرح نافذ فى كتفه الأيسر، ليتهاوى من الألم فى سبات عميق، ويستيقظ فزعا ليجد نفسه إلى جانب جثث القتلى. وعندما توشك مهمة الضابط على الانتهاء، ويشير له يوسف إلى القيد الحديدى، فيخبره عمر بأن عليه أن يضم أصابع يده لكى يخرج معصمه من القيد بسهولة بالغة! ويمضى يوسف فى الليل، ويختفى فى قبو مظلم، لتبقى الكاميرا عند الكرسى فى وسط الكادر، تتدلى من مسنده السلسلة الحديدية، تهتز كأنها بندول لايتوقف عن الحركة الدائمة الرتيبة، لتغرق الشاشة فى إظلام تدريجى.

وبانقضاء أول الليل، يكون الدرس الأول الذى تعلمه يوسف قد انتهى، وإن كان هذا الدرس قد تضمن إشارات عابرة عن خطر وغموض وتعقد الحياة التى انسحب منها يوسف طويلا، إلا أن طيف الفتاة الجميلة، منى مايزال يراود خياله وبجرحه النازف يذهب إلى عنوانها لعله يراها، لكنه يجد نفسه فجأة صيدا سهلا لعاهرة تدعى- طلبا لزيادة سعرها- إنها أمريكية الأصل، فتصبغ شعرها باللون الأصفر، وتلطخ وجهها بالأصباغ الصارخة! وهكذا يرضى يوسف بقبول واقع مشوه زائف بدلا عن حلمه الجميل الذى يتجسد فى الفتاة منى، التى تظهر من وراء زجاج الحانة، تناديه ولايسمع، ليذهب مع العاهرة، ويسقط فى النوم من جديد، تحت تأثير نزيف جرحه، ليستيقظ ويكتشف أن العاهرة قد احتالت عليه، وأبلغت الشرطة عن وجوده.

فى مشهد رقيق وقاس فى آن واحد، يأخذ الضابط عمر البطل منهك القوى، ليعود به إلى منزله، يربت بحنان على كتف يوسف الجريح فيزيده ألما ، ويحضر له كوبا من اللبن، ويدعوه لقضاء بقية الليل فى النوم، وعدم ترك المنزل مرة أخرى. ويبدو يوسف مستعدا للامتثال والاستكانة والانسحاب من العالم مرة أخرى، وهو يستعيد فى ذاكرته لحظة

لقطة من فيلم البحث عن سيد مرزوق



عائلة منذ عشرين عاما. إنه يؤكد للضابط عمر: «وأنا بقى لى عشرين سنة ماخرجتش بره البيت». ويبتسم الضابط فى رضى، لتنطق ملامحه بالغضب والتحفز عندما يستطرد يوسف فى ذكرياته عن مظاهرات اشترك فيها فى بداية السبعينات، لكن أسارير الضابط تنفرج بعد أن يكمل يوسف حديثه، عن صوت قوى ناداه من بين المتظاهرين، لانعرف إن كان هذا الصوت حقيقيا أم أنه أتى من أعماق ذاته الخائفة: **«يايوسف ارجع بيتك أحسن لك.. جريت لحد بيتى.. قفلت الباب، ومن يومها بااخاف أنزل، يادوب الشغل بس..»** ويستغرق فى النوم، وتتحول بسمات الضابط عمر، وهو ينظر إلى يوسف النائم، من الحنان الزائف إلى قهقهات عالية صاخبة، يرجعها الصدى فى صوت رهيب.

شبح الحرية

لقد نام يوسف واستكان، استجابة لنصائح الضابط، ليستيقظ من جديد على صوت جرس الباب، يتصوره للحظة صوت المنبه الذى اعتاد على الاستيقاظ على صوته كل صباح، لكن الليل مايزال فى منتصفه تماما، أو فى الدقائق الأولى من ساعات يوم جديد، نعرف أنه عيد ميلاد يوسف، من تلك التهانى التى يزجيها إليه سيد مرزوق، الذى يحضر ليطلب من يوسف أن يضع توقيعه على ملكيته لسيارة سيد مرزوق، هدية له فى عيد ميلاده. ويطل يوسف من شرفة منزله إلى الشارع، حيث ازدانت السيارة الفاخرة بالشرائط الملونة، ووقفت حولها فيفى سوهاج وفرقتها الموسيقية الصغيرة، ينطلقون فى أغنية بهيجة، وكأنهم يزفون عروسا، أو كأنهم يطلقون أغنيات النجوى والحب فى ليالى السيرينادا تحت ضوء القمر. إن سيد مرزوق يدعو يوسف للخروج معه احتفالا بالمناسبة، فيعتذر يوسف بأنه أعطى وعدا للضابط عمر بملازمة المنزل. وفى واحد من أهم المشاهد الحوارية بالفيلم، يعطى سيد مرزوق ليوسف درسا جديدا، عن تصنيف البشر إلى أربعة أقسام: **السادة الذين يملكون كل شئ، والمطاريد أو المطاردون الذين يختارون دائما الخروج على قوانين السادة، و«الغلابة» الذين لايحركون منازلهم أبدا، وأخيرا المتمردون الذين يقررون ويختارون مواجهة الواقع بشجاعة.**

إن كلمات سيد مرزوق تفتح أمام يوسف طريقا جديدا، يكاد يتناقض مع الطريق الذى اختاره له عمر، فيختار يوسف أن «يتمرد» ليخرج مع سيد مرزوق فى نزهة بالسيارة. وتحت تأثير أغنية شجية أسبانية تغنيها فيفى، تهيج نفس يوسف بالتأملات الحزينة. إنه يشعر فى تلك اللحظة- أو هكذا يتصور- أنه قد رأى الحقيقة، وأن أحداث النهار الغائب قد أكدت له أنه مايزال قادرا على الحياة، وإن كان مايزال ينظر للأمر بعين مستغرقة فى العاطفية المريضة، التى تجعله لايرى فى الأمر كله إلا علاقة عاطفية مع فتاته الغامضة، فى نفس الوقت الذى تكون فيه نفس الفتاة موضوعا لهوى سيد مرزوق! إن تلك النظرة الرومانتيكية تجعل سيد مرزوق ينطلق بغلظة فى ضحكات صاخبة، لتدهم سيارته- فى لحظة صخبه- عابر سبيل، تقترب الكاميرا منه لنعرف أنه ليس إلا عبد الله شارلى، المعلم العجوز الذى تقاعد اليوم لتوه، لأنه لم يعد قادرا على حمل البيانولا.

ويختفى سيد مرزوق مرة أخرى، ليجد يوسف نفسه متهما بجريمة قتل لم يرتكبها، ليدرك فى لحظة أن حديث سيد مرزوق عن شجاعة المتمردين ليس إلا ادعاء فارغا من المعنى، وأن الرجل الثرى الغامض الذى يحمل ليوسف البشرى بعالم جديد لم يسفر الا عن وجه مخادع، وأن الرحلة الغريبة معه قد أفضت فى النهاية إلى ورطة حقيقية. وبدءا من تلك اللحظة، يستحوذ على يوسف هاجس الهروب من الشرطة لكى يستطيع أن يحقق رغبته فى قتل سيد مرزوق. فى مشهد طويل خانق، تتوالى محاولات يوسف فى الهرب، عبر الشوارع المقفرة المظلمة التى تذكرك بحيث التقى بشارلى فى الصباح، ومرورا باقبية وطرقات ضيقة تذكرك بحيث دارت المعركة التى جرح فيها، وانتهاء بحديقة خالية تستدعى إلى ذاكرتك لقاءه الأول بسليمان الحكيم. وفى لهاثه المتقطع الأنفاس، يصل إلى منزل مجهول، يستلقى فوق عتباته، ويستسلم بتأثير التعب ونزف الجرح فى سبات عميق، ليفتح باب الشقة، وتظهر سيقان رجل يلبس معطفا أبيض، وتغرق الشاشة فى بطء تدريجى مرة ثانية فى الظلام.

النهاية والبداية

للحظة قصيرة، سوف يبدو أن هذا المكان الذى يستيقظ فيه يوسف هو المأوى ومرفأ الأمان. إنها شقة سليمان الحكيم، الذى استطاع أن يصنع بنفسه لابنته الوليدة المبتسرة، أمل، حضانة معقمة. ويسترخى يوسف ليحكى لسليمان تجربة اليوم المريرة التى انتهت بجرح دام وورطة الاتهام، بينما يستطرد سليمان ليحكى فى زهو عن نجاحه فى صنع الحضانة لطفلته، بينما تتقاطع على حوارهما لقطات بالتصوير البطئ لقافلة من الجنود والكلاب البوليسية، تزحف نحونا إلى مقدمة الكادر، لتقتحم المكان حيث تثير الرعب فى سليمان وزوجته، وتحطم الحضانة المعقمة بحثا عن يوسف، الذى يدفعه الفزع إلى أن يلقى بنفسه من النافذة الزجاجية، ليسقط من حالق، وبالحركة البطيئة. فى ..صندوق القمامة! ومرة أخرى يستغرق يوسف فى النوم. وسط النفايات، وبينما كانت

نور الشريف وأحمد كمال



سيارة سيد مرزوق ماتزال تحمل الرجل الثرى في تطوافه اللاهى بشوارع القاهرة فى الليل، تغنى له فيفى هذه المرة أغنية حزينة، كانت عربات القمامة تحمل يوسف إلى أطراف المدينة، ليستلقى بين النفايات فى سبات عميق، ويختفى رويدا مع الاظلام التدريجى للشاشة.

ويستيقظ يوسف مرة أخرى بين النيران المشتعلة فى القمامة، ليجرى هاربا لايلوى على شئ، ويسقط منهكا لينام من جديد إلى جانب النيل، ليمر رجلان يتصورانه قد لفظ أنفاسه، فيلقيان به إلى النهر، ليغوص فى الأعماق، وتنشق الضفادع البشرية، لتضعه على الشاطئ إلى جانب طابور طويل من جثث الغرقى، ليفيق فجأة، ويتسلل هاربا من جديد. سوف ينتهى به المطاف إلى مقهى فى حى شعبى، يبيت فيه المشردون البائسون الذين بلا مأوى، أو لعلهم هاربون مثله، تتأملهم الكاميرا فى تعاطف، وينطق من بينهم صوت رجل عجوز، يترنم بقصيدة «مصر تتحدث عن نفسها»، بينما يتعرف يوسف بينهم على شارلى، الذى مايزال ينتظر عودة معلمه العجوز، لينظر له يوسف فى أسى، لأنه يعلم أن الرجل المسكين قدمات صريعا تحت سيارة سيد مرزوق ولن يعود أبدا.

وتداهم الشرطة المقهى، ليتسلل يوسف وشارلى هاربين، وكأنما قد سدت السبل فى وجه يوسف، يقرر أن يصبح زميلا لشارلى. وبينما تنسحب فلول الظلام أمام ضوء الفجر، يكون يوسف لطخ وجهه بالأصباغ، متنكرا فى ثياب شارلى، يطوف حيث تسكن فتاته منى، ويراها ترعى الياسمين فى شرفة منزلها، فيمسح الأصباغ عن وجهه، وتتذكره، وتدعوه الى كوب من الشاى، تحكى له عن قصتها، ورغبتها فى الهجرة. لولا أن السلطات قد منعتها من السفر، بسبب تشابه اسمها مع اسم إحدى الممنوعات من مغادرة البلاد. وفى اللحظة التى تدعوه فيها إلى السفر معها، ويبدو كما لو أنه بات مقتنعا، يكتشف يوسف أن المكان يغرق فى ماء جارف، تفسر منى وجوده بالطوفان الذى يسببه تفريغ حمام السباحة بالقصر المجاور لمنزلها، حيث يقيم سيد مرزوق!

وللمرة الأولى، يستخدم الفيلم المزج الناعم بين المشاهد، تعبيرا عن وصوله إلى المشهد الأخير. إن يوسف ينتقل إلى قصر سيد مرزوق، ويختفى بأحد الغرف منتظرا عودته، حتى يعود بصحبة فيفى ورفاتها، ويبدو كما لو كان يودعهم الوداع الأخير،



نور الشريف ولوسى

فيدعوهم إلى أن يأخذ كل منهم مايريد من القصر، فينخرطون فى جمع الأشياء، وسط ضحكات سيد الصاخبة، ويجلس وحده على الأرض فى الغرفة البيضاء الخالية، وقد تلاعبت ريح الصباح بالستائر، ليعود شارلى ويعيد مقعدا كان قد اختصه لنفسه، قائلا أنه لا يستطيع أن يحمل البيانولا والمقعد فى آن واحد. ويعود الفيلم إلى المزج، ليصور سيد وهو يجلس وحيدا، ويظهر يوسف بهدوء المصمم على الانتقام، لتبدأ المواجهة الأخيرة.

فى مزج جديد، يكون سيد مرزوق قد اعتذر ليوسف، مبررا الأمر كله بأنه كان مضطرا- بسبب وحدته القاتلة- للتلاعب بيوسف طوال اليوم الفائت، والصاق تهمة قتل عبد الله شارلى به، حتى يتمكن سيد مرزوق من السفر صباح اليوم، ليلحق بثروته التى هربها إلى خارج البلاد. ويكتب سيد مرزوق اعترافا بأنه القاتل، ويعطى يوسف ماتبقى معه من مال، كما يسلم له مسدسه. وتبدو كما لو أن تلك هى اللحظة التى حانت لكى يحقق يوسف انتصاره، فيصوب المسدس تجاه سيد مرزوق، ويضغط الزناد، فإذا به فارغ بلاطلقات، وتنطلق ضحكات سيد مرزوق المدوية، هازئا من الفشل الذى انتهى إليه يوسف: «**مغامرات الليل خلصت... بقينا بالنهار**».

وتختلط ضحكات سيد مرزوق بوقع أقدام ونباح الكلاب، لتظهر على الشاشة لقطة من بعيد، لجنود الشرطة والكلاب البوليسية، تتقدم نحونا فى بطء وتحفز، لكن عدسة التليفوتو التى يتم تصوير اللقطة بها، تعطى احساسا كابوسيا خانقا بهذا الزحف الهائل، الذى يبدو على الشاشة، وكأنه لايتحرك من مكانه، لايتراجع ولايتقدم، بل يبقى منذرا بالخطر القادم، الجاثم فوق الصدور

***

فى تلك القراءة، للمعنى الصريح والمباشر لرحلة «البحث عن سيد مرزوق» تجد نفسك- كبطل الفيلم تماما- تدخل إلى مغامرة غامضة، تبدو أقرب إلى أحداث رواية أدبية، بالمعنى الرفيع للأدب الروائى، الذى يتمثل **ديستويفسكى وجويس وفوكنر وكافكا معا**. ويستعير بعضا من استطرادات حكايات الشطار والصعاليك وروايات البيكاديسك. لكن الفيلم يضع قدما راسخا فى عالم السينما، فيكاد يمس أحيانا شخصية البطل فى بعض أفلام **هيتشكوك**، حين يجد المرء نفسه متورطا فى جريمة لم يرتكبها، ويدخل إلى عالم لايعرفه، كما يقترب الفيلم فى أحيان أخرى من البطل فى بعض أفلام **فيللينى وأنطونيونى**، فى رحلته الوجودية داخل مدينة تبدو كأنها تعيش لحظة رهيبة بين الاحتضار والمخاض. وهنا يبدو الفيلم وكأنه مرثية طويلة للحاضر، أما عن المستقبل فهو البشير والنذير.

لكن الفيلم لايفصح عن كل أعماقه من القراءة الأولى، فسر جماله واكتماله هو الاحساس المرهف بالواقع، الذى يكشف عن نفسه بشكل أكثر وضوحا مع كل قراءة جديدة للفيلم. وتحت أستار الرمز، والأحلام، والغموض الفنى الجميل، سوف تكتسب كل قراءة دلالة جديدة، وتلك هى الرحلة التى يجب أن نقوم بها فى «البحث عن سيد مرزوق».

١٩٩١ عام مضى.. و.. وصراع دراما التليفزيون بين التاريخ والسياسة و"أبله حكمت"!

ماجدة موريس

لأن آثاره مازالت قوية.. فإن عام ١٩٩١ يحتاج لوقفة أو تلخيص لما قدمه من فكر من خلال الفن الدرامى، أوسع فنون التليفزيون انتشاراً، يوازى تلك الوقفات العديدة تجاه السينما المصرية، من خلال التقييمات والمهرجانات والمسابقات... وبرغم أن التليفزيون مازال بدون مسابقة قومية لأفضل أعماله الدرامية المنفذة بالڤيديو، مثل المسابقة القومية للسينما المصرية،فإنه أيضا يفتقد أى منافسة أهلية تقدم جوائزها وتقديراتها للأفضل عن عام مضى، كما تفعل مع السينما جمعية الفيلم فى مهرجانها السنوى، وجمعية نقاد السينما المصريين، وجمعيات أخرى عديدة.. ومن أجل هذا نحاول هنا إلقاء نظرة على دراما التليفزيون عن عام بأكمله، كان حافلاً بنوعيات متعددة من الدراما، لكن

كانت هناك نوعيات فرضت نفسها أكثر عليه، خاصة الدراما التاريخية، والسياسية، والدراما الاجتماعية ذات البعد السياسى والسياسية ذات البعد الاجتماعى باختصار فرضت السياسة، والتاريخ، والواقع الاجتماعى ظلالها، واطلت علينا، برغم كل المحظورات، من نوافذ عديدة لأعمال رأى بعضها فى الماضى عبرة تتكرر فى الحاضر، ورأى البعض الآخر أن النسيان» هو آفتنا، وعلينا أن نتذكر الماضى المجيد، حتى نغير الحاضر البليد... بينما رأى البعض الآخر أن مجرد تذكر لحظات الانتماء كاف فى زمن عدم الانتماء، وهناك

قطاع من صناع الدراما أعاد طرح الاسئلة الخالدة التى لازالت مثارة حول السلطة وديناميكية الصعود السياسى وقضية الديمقراطية والحكم فى العالم الثالث، وهل نحن أهل لتحمل المسئولية.. أم لا...

لكن الملفت للنظر أنه برغم هذا التشابك التاريخى السياسى الاجتماعى بين الماضى والحاضر، وهذا الاهتمام المحمود من التليفزيونيين بجعل أعمالهم تطرح افكاراً لها قيمتها، فإن هناك حدثاً فرض نفسه على دراما التليفزيون على مدى عام ١٩٩١، من خارج الدراما نفسها، وهو دخول السيدة **«فاتن حمامة»** تلك الشخصية الفنية الأسطورية، عالم دراما التليفزيون المصورة بالڤيديو لأول مرة، وقيامها ببطولة مسلسل **(ضمير أبله حكمت)** مع إسمين من أشهر الاسماء فى عالم المسلسلات العربية هما المؤلف **اسامة انور عكاشة** والمخرجة انعام محمد على، وتلك قضية غير استثنائية، لكنها خارج سياق العرض أيضا لأنها تمتعت بوضع «خاص» لدى وسائل الاعلام وأدوات النشر والنقد بالإضافة لاقتناصها أفضل وقت مشاهدة فى العام بأكمله ضمن أوقات شهر رمضان.

قضية الثلاثية

* قضية أخرى فرضت نفسها على شاشة التليفزيون وخارجها هى قضية ثلاثية نجيب محفوظ التى انتجتها إحدى الشركات الخاصة ووفرت لها أفضل العناصر الفنية المصرية، وتعطل عرضها فى مصر ثلاث سنوات بسبب خلاف على سعر شرائها، ومات مخرجها الفنان يوسف مرزوق وفى قلبه غصة بسبب عدم عرض عمله على (جمهوره الطبيعى)، لكن عندما اشتدت مطالبة الرأى العام النقدى فى وقت الاستعداد لبرنامج (رمضان)، وحانت ساعة عرضها قررت الرقابة حذف عدة مشاهد ومنها دورين شبه كاملين لشخصيتين هامتين فى جزئى العمل هما **«زنوبة»** و**«السلطانة»** وهما معا تقدمان الوجه الآخر لشخصية بطل العمل المحورى **(السيد عبد الجواد)** مما أخل بالحلقات اخلالاً جسيما بالاضافة إلى موعد العرض الذى تحدد -لأول مرة فى تاريخ التليفزيون- بعد الواحدة والنصف صباحاً باعتبارها (للكبار فقط) وبذلك أرسى التليفزيون المصرى قاعدة جديدة -عن غير قصد- هى عرض أعمال محظور مشاهدتها على عموم المشاهدين، كما يحدث بالنسبة للأعمال

مسلسل «اللعبة المجنونة»، سناء جميل ومحمد احمد المصرى



الصريحة جنسياً والتى تقترب من (البورنو) وقد أضر بسمعة ذلك العمل الفنى الجميل والراقى الذى قدم عملاً ابداعياً مرئياً يكاد يكون موازيا للعمل المكتوب من خلال تفسير المعد **محسن زايد** والمخرج **يوسف مرزوق** وفريق العمل كله..

الحب فى عصر الجفاف

وقد بدأ العام الدرامى على شاشة ١٩٩١ بمسلسل (الحب فى عصر الجفاف)، وبعده تتابعت أعمال أخرى، اتجهت إلى كتب التاريخ تأخذ منها مواقف محددة، وتضفرها ضمن سبيكة الدراما بغرض اعادة النظر فى مرحلة ما أو ابرازها أو على الاقل «الحلم بها» فعرضت مسلسلات عن **(الإمام الطبرى)** وعن **(الإمام محمد عبده)** و **(رواد العلم الاوائل)** فى عصور الاسلام الزاهرة، و **(القضاء فى الاسلام)** عن نماذج مشرقة من القضاة الكبار، ثم أخيراً مسلسل **(فتى الاندلس)** الذى كان آخر ما قدمه التليفزيون على شاشة ١٩٩١ وفيه يتعرض لفترة حكم **محمد ابن أبى عامر** الذى خرج من بين صفوف الشعب ليصعد إلى الخلافة ويحكم الاندلس بعد موت الخليفة ووصاية زوجته على العرش وهى **«حادثة»** تاريخية استثنائية فى ذلك الوقت.

ونعود إلى مسلسل **(الحب فى عصر الجفاف)** الذى كان «نقلة» نوعية فى تلك النوعية من المسلسلات، حيث قدم التاريخ فى شكل فنى جديد وجيد وشديد الجاذبية، وقدم الفكر من خلال تفاصيل تبدو مألوفة فى أعمال عديدة، لكنها مصاغة فيه بنعومة ودقة شديدة فى لغة وبناء درامى بارع للكاتب المسرحى الأصل **محمد ابو العلا السلامونى** الذى يهوى العودة إلى عصر المماليك، والفترات التاريخية الفاصلة فى القرن الماضى وهو هنا يقبض على فترة هامة هى مرحلة الازدهار التى عاشتها مصر بفضل حكم **على بك الكبير**، أول والى من المماليك يوحد مصر من الشمال للجنوب، ويسعى الى بناء دولة عصرية كبرى، ويحول المصريين من كارهين غاضبين إلى حلفاء متحمسين، وينفذ المسلسل من خلال الجدل بين علاقات أهل القمة وأهل القاع إلى مقولة هامة هى أن وعى الناس بما يحدث حولها يسبق بكثير وعى الحكام، غزاة كانوا أم ابناء بلد، بل ويفرض على الحاكم احيانا الالتزام بأمانة الحكم، عندما تكون الظروف مهيأه.. وقد قدم المسلسل نجماً جديدا لامعاً فى عالم الاخراج التليفزيونى هو **حسين حامد**، الموجود ضمن القائمة لكنه كان مسافرا لفترة طويلة..

قضية (مملوك فى الحارة)

من ناحية أخرى، فقد عرضت شاشة التليفزيون فى نفس العام مسلسلاً يستوحى السيرة الشعبية لبطل تاريخى آخر، من ذات العصر، هو **الظاهر بيبرس** بطل **(مملوك فى الحارة)** أحد المماليك الذين صعدوا إلى عرش مصر، لكنه صعد إليه محاطاً بحب المصريين الجارف بعد أن اثبت لهم أولا مدى حبه لبلادهم، وبينما يتتبع المؤلف **يسرى الجندى**، الشغوف بكتابة التاريخ من باب السيرة، بطله منذ قدومه من أحد مناطق آسيا الصغرى (قازخستان) فإنه بعد قليل يقفز به إلى الساحة المصرية ومغامراته ضد جواسيس الروم والفرنجة، وأمراء الشام، لصالح فقراء المصريين الذين ارتمى فى احضانهم وأتخذ منهم رفاقاً مؤمنا بأصالتهم، حتى يصل المؤلف -من خلال السيرة- إلى اكتشاف أمرأة مصرية أنه -أي بيبرس- ليس إلا أبنها محمود الضائع منذ الصغر ولقد آثار المسلسل الذى أخرجه **ابراهيم الشقنقيرى** جدلاً واسعاً لاعتراض اساتذة التاريخ على تناوله لشخصية تاريخية من وجهة نظر غير موثقة تاريخيا، وبالتالى فهى مليئة بمغالطات أو فجوات فى منطق الاحداث قد تضلل المشاهد الذى لايقرأ أو لم يقرأ التاريخ، لكن **يسرى الجندى** حسم الأمر بأصراره على حقه فى تجسيد صورة ابطال الشعب، كما يراهم الناس الذين أحبوهم فتغنوا بسيرتهم شفاهة من جيل لآخر حتى أصبحت (سيرة شعبية) ترد على إحساس تعانيه العامة عندما لا تجد بين تاريخها المدون تكريماً لائقاً لابطال فضلوا الالتصاق بالجماهير عن عشرة كبار رجال الدولة، وبينهم المؤرخون -لكن يظل السؤال هو.. إلى أى حد يدرك المشاهد، أن مايراه ليس تاريخاً مرتباً لحياة حاكم أو بطل ومسيرته وإنما هو «تاريخ قلبى» لمشاعر الناس تجاهه والذى أوصلته هنا- أى بيبرس- إلى أنه لابد وأن يكون واحدامن بينهم (محمود بن ام محمود بالتحديد!).

ثلاثون مسلسلا

*عرضت شاشة ١٩٩١ «التليفزيونية ٣٠ مسلسلا، ستة أعمال تاريخية ومسلسل من السيرة الشعبية، وأربعة مسلسلات سياسية هى (حارة السكرى) و(أحزان نوح) **(تمساح البحيرة)** **(الوقف)** ومسلسل تاريخى اجتماعى هو **(الثلاثية)** وثلاثة اجتماعية سياسية هى **(الوصية)** **(الحكم مؤجل)** و**(رحلة ابو الوفا)** واحد عشر مسلسلاً اجتماعيا هى **(ضمير ابله حكمت)** و**(ثمن الخوف)** و**(أيام الحب والغضب)** و**(العزف على أوتار ممزقة)** **(قابيل وقابيل)** **(وداعا ياربيع العمر)** **(المحاكمة)**، **(ضحى)**، **(الدنيا وردة بيضاء)** و**(رجل آيل للسقوط)** **(الحب والثمن)**، بالاضافة إلى مسلسلين كوميديين هما **(اللعبة المجنونة)** و**(تزوج وأبتسم للحياة)** ومسلسل غنائى استعراضى **(حبيبى الذى لا اعرفه)** ومسلسل تعليمى ممول من وكالة اجنبية للتنمية هو **(سر الأرض)**. «من **(حارة السكرى)**/ إلى **(احزان نوح)**»

بينما قدمت حلقات **(حارة السكرى)** للكاتبة **فتحية العسال** والمخرج **وفيق وجدى** الصراع الفوقى لتغيير القيم والمعايير لدى البسطاء وتخريبهم من الداخل سعيا وراء الاستيلاء على أرضهم وموروثهم الحضارى من خلال مستثمر يأتى من الخارج ليشترى بيوت الحارة ويستولى على المكان، بدون السكان، فإن **(تمساح البحيرة)** الذى اعده **محمد فيصل عبد المنعم** عن قصة الكاتبة **اقبال بركة** واخرجه **سيد سعيد** يدور فى إطار اكثر تحديدا هو زمن المقاومة الشعبية وفى بور سعيد ومدن القناة من أجل طرد الانجليز، ثم العدوان الثلاثى، وما بعد، ويتوجه إلى طرح اسئلة محددة، هل من الممكن أن يتغير البطل المقاتل بعد القتال وينسى كل ماله علاقة بالنضال أم أن الظرف التاريخى، وتقلب السياسة يقتلان الانتماء والقيم الوطنية، وكيف تتقلب الايام بالناس ليصعد اسفلهم إلى القمة ويبتلع الأصيل وفى **(الوقف)** قصة الكاتب **فتحى رضوان** التى حولها **اسماعيل العادلي** إلى مسلسل من إخراج **صالح شريف** يكون السؤال المحورى هو.. من الذى يصنع الطاغية، الحكام أم المحكومون، والمقصود بالحكام هنا «بطانة» الحاكم وألاضيش الحكم.. أما مسلسل **(أحزان نوح)** قصة الكاتب **شوقى عبد الحكيم** التى حولها **فايز غالى** إلى حلقات أخرجها **ابراهيم الصحن** فيقدم حالة قرية ساكنة ويرصد سلوك اعيانها ونفرائها وكيف تدور المعركة الانتخابية بين أصحاب النفوذ، من البندر والقرية، وبدون أن

يكون للاغلبية يد حقيقية فى التغيير..

أبو الوفا... وروح اكتوبر

*ويأخذ البعد الاجتماعى المقدم فى مسلسل **(الوسية)** الذي يقدم للمرة الأولى سيرة حياة شخصية معاصرة، كما كتبها صاحبها **د. خليل حسن خليل** عالم الاقتصاد الذى كان ضمن «أجراء الأرض» فى طفولته وصباه، وهى قصة فذة بكل ماتتضمنه من تشابك عوامل الكفاح الخاص والعام ورغبة صاحبها الهائلة فى التقدم بالرغم من الاحتلال وسيطرة الملاك الاجانب على قطاع من أرض مصر بالاضافة لحكم الطبقة الواحدة والظلم الاجتماعى، ويطرح المسلسل اسماً «جديدا فى عالم الاعداد **هو يسر السيوى** فى أول مسلسل لها، تثبت فيه هى وغيرها أن تقدم دراما التليفزيون يقع فى جزء منه على إتاحة مزيد من الفرص لطاقات جديدة أما مخرج (الوسية) **اسماعيل عبد الحافظ** فقد استطاع اثبات جدراته فى فن جاذبية العرض الدرامى فى هذه الدراما التى اعتبرها البعض قائمة، تماما مثلما أثبتها فى أعماله الاخرى، خاصة **(الليالى الحلمية)** وتأتى **(رحلة ابو الوفا)** تأليف **محسن الجلاد وإخراج ممدوح مراد** كاستدراك درامى لعلاقة حرب اكتوبر بالمواطن المصرى، وهل أفلحت تلك الوقفة الخالدة فى أن تضفى اثارها بعد انتهائها، بالجندى (ابو الوفا) الذى أقسم على شرف الجندية لم يزل محافظاً على قسمه بعد الحرب، ومن هنا يدخل معارك الحياة بنفسية اكتوبر ويصارع من أجل ألا يخون شرف المعركة.. ولعل الفكرة فى المسلسل هى أهم ما فيه ولو كانت المعالجة والتنفيذ على نفس المستوى لأصبح له شأن آخر.

أما **(الحكم مؤجل)** فهو دراما عن تغيير اتجاه الريح السياسى يستشعرها مبكراً لطفى الحلوانى فيتنكر لماضيه بكل مافيه من أفكار ومبادىء وقيم، وأهل، ويظل يصعد ويتوحش حتى يتم القصاص منه فى الوقت الذى اعتقد فيه أنه فى مأمن وقد عبر المؤلف **يسرى الجندى** والمخرجة **علوية زكى** فى المسلسل عن فترات بدأت منذ الاربعينات وحتى قمة عصر الانفتاح الذى أدانه المسلسل بوضوح.

اهلا يا ربيع العمر..

أما المسلسلات الاجتماعية الخالصة، فقد ضمت البعد الخاص مع العام وأن تغلب الأول، ولعل ابرز نموذج لها هو **(ضمير ابله حكمت)** الذى قدم قضية ناظرة مدرسة ومعلمة فاضلة تواجه بشجاعة وإصرار كل محاولات التدخل فى اداء رسالتها تجاه طالباتها وفريق العاملين معها، وتجاه الرسالة التعليمية نفسها، وكيف استطاعت هذه المعلمة أن تفرض ماتراه الحق، لكن، بعد خسارة فادحة.

أما **(قابيل وقابيل)** للمؤلف **محفوظ عبد الرحمن** والمخرج **ابراهيم الصحن** فهو دراما عن «ورثة الأرض الآن من الاثرياء والاورستقراطيين القدامى الذين عادوا وازدهروا بعد انحسار سنوات الثورة والحلم، ويلقى المسلسل بظلاله على أول جريمة فى التاريخ وبتفسير عصرى يرى أن «قابيل» الفنى هو الأخ القاتل حيث تبدأ الخطيئة فى المسلسل عندما يفكر فى حماية الثروة وحجبها عن أخيه الفقير..

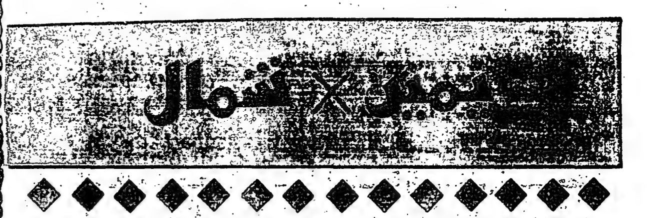
أما **(وداعا يا ربيع العمر)** للمؤلف عصام الجمبلاطى والمخرجة علية ياسين، فقد كان المفروض أن يكون اسمه (اهلا يا ربيع العمر) لأنه يقدم تحية حارة إلى عالم كبار السن، الناضجين بعد مرحلة العطاء وبداية مرحلة الراحة والاسترخاء، ويلفت المسلسل النظر إلى الخطأ الجماعى للمجتمع حينما يعتبر الاسترخاء شيخوخة، والانسان الناضج عجوزا لايستحق الاهتمام.

كوميديا.. بلا كوميديا

* أضعف فروع الدراما التليفزيونية عام ١٩٩١ كانت الكوميديا حيث سجل العام عرض أفشل مسلسل مفترض أنه كوميدى لاثنين من كبار الفنانين المصريين هما نجم الكوميديا **فؤاد المهندس** والفنانة العظيمة **سناء جميل**، وهو مسلسل **(اللعبة المجنونة)** **للمؤلف نبيل غلام والمخرج محمد اباظة** وفيه يقدم المهندس قصة مهاجر مصرى فى أمريكا يعود إلى مصر للبحث عن حبيبته القديمة فيجد الحياة تتدهور فى كل شى، ثم مسلسل ثان، مثله، هو **(تزوج وابعصم للحياة)** **للمؤلف فيصل ندا** والمخرج **حمدى الابراشى** وبطولة ثلاثة كوميديانات **هم سمير غانم واحمد بدير وسهاد نصر** ويدور حول رب أسرة يبحث عن عمل بعد فشله كمحام، أما المسلسل الغنائى الاستعراضى الوحيد عام ١٩٩١ فقد كان **حبيبى الذى لا اعرفه** للمخرج **حسن موسى** وبطولة **نيللى وايمان البحر درويش** وقد عرض فور انتهاء (فوازير نيللى) فى رمضان فكان (دشا بارداً) على رؤوس المشاهدين الذين وجدوا بطلته فى حالة هبوط حاد عن مستواها فى الفوازير، فى التمثيل والرقص والغناء، ومن ناحية أخرى فقد تكفلت قصة المسلسل بالباقى لتذكيرها المشاهد بتلك النوعيات التى انقرضت لكثرة استهلاكها، فهى -اى نيللى- فتاة استعراض يحبها مليونير ويتبناها لكنه يخفى عنها شخصيته الحقيقية حتى لاتطمع فى فلوسه.. مع انها غارقة فيها بالفعل!

مسلسل الوسية محمود محيدة ورشدى المهدى





من مواطن مصري إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش

السيد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وراعي دولة إسرائيل العنصرية الصهيونية والساعي بهمة إلى بسط جناح القوة الأمريكية الغاشمة على الكون كله:

ما دعاني إلى الكتابة إليكم سوى القدس وفلسطين.. القدس تلك المدينة العربية العتيقة العريقة، وفلسطين تلك الأرض العربية النبيلة الأبية، والتي سوف تظل عربية نبيلة أبية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها..

اليوم بعد أن أحكمتم مؤمراتكم على شعوبنا العربية.. تتعجلون جنى الثمار وتفرضون علينا ما تسمونه مؤتمر السلام المزعوم.. حتى تفرضوا علينا إسرائيل تحت تهديد السلاح...

إنني أرجوك أن تراجع ما حدث في التاريخ البشرى... فكم من امبراطورية قامت عبر التاريخ.. وتباهت بأن أراضيها من عمق اتساعها لا تغرب عنها الشمس، ثم دالت وهى فى أوج مجدها.. وتلك عقبى التعدى وغرور القوة..

كما أرجو منك أن تتذكر بأن أمريكا قد هزمت فى كل معركة نازلتها فيها الشعوب.. فى فيتنام وفى كوريا وفى إيران وحتى هنا فى لبنان.. إن أمريكا وإسرائيل لم تهزما الشعوب العربية، لأن الشعوب العربية حتى اليوم لم تنازلكما.. وهى تتحفز لذلك اليوم الذى تنطلق فيه من عقالها ومن إسارها وقيودها.. لتفرض إرادتها.. وهذا اليوم آت لا ريب فيه..

إن كل الوثائق والمعاهدات التى أبرمت بينكم وإسرائيل من جهة وبين الدول العربية من جهة أخرى السابقة منها مثل معاهدات **كامب ديفيد** واللاحقة مثل تلك التى يمكن أن تسفر عنها المفاوضات الحالية، لن تساوى الحبر الذى تكتب به.. لأنها باطلة.. وبسبب بطلانها أنها تتم تحت تهديد السلاح..

سيادة الرئيس بوش، إننا نحن الشعوب العربية نعلن لكم أننا نحملكم مسئولية كل الجرائم التى ارتكبتها الولايات الأمريكية فى حق شعوبنا.. ومنها على سبيل المثال لا الحصر

١- **زرع إسرائيل فى المنطقة** .. دولة عنصرية استعمارية استيطانية.. واقتلاع الشعب الفلسطينى من وطنه وأرضه وطمس معالمه وهويته، وهى أكبر الجرائم فى تاريخ الجنس البشرى

٢- **مد هذه الدولة العنصرية بالمال والسلاح** ، ومساعدتها على تهجير اليهود العالم إليها.. كى تقيم دولة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات

٣- **قهر الشعوب العربية وإذلالها وإفقارها** حتى تخضع لقوتكم الغاشمة وتقبل بالسيطرة الإسرائيلية عليها.

٤- **رسم وتدبير وتنفيذ الحروب الضروس فى**



المنطقة بين أهلها وبين شعوبها.. مثل الحرب بين إيران والعراق.. وحرب الخليج الأخيرة.. التى دمرت البلدين العربيين الكويت والعراق.. وهى السياسة الإستعمارية المعروفة باسم «فرق تسد»

٥- قسر الدول العربية بعد إرهابها وترويعها وتحت تهديد السلاح الأمريكى على التطبيع مع إسرائيل وعقد مفاوضات السلام المزعوم معها.

سيادة الرئيس.. أحب أن أضع تحت أعينكم رؤية الشعوب العربية:-

١-إن اليهود كبشر يؤمنون بالديانة اليهودية، لهم منا كل الود.. وفى كل الأوطان العربية وفى فلسطين وهنا فى مصر.. عاش اليهود كمواطنين لهم مثل ما للمسلمين ومثل ما للمسيحيين، وعليهم مثل ماعليهما.. حقوق متساوية وواجبات متساوية..

٢-إن عداءنا هو للصهيونية العنصرية المعثلة فى دولة إسرائيل لااليهودية..

٣-إن التناقض الرئيسى فى المنطقة هوبين مجموع الشعوب العربية والاستعمار الأمريكى وأداته إسرائيل.. وسوف توجه الشعوب العربية كل بنادقها نحوهما..

٤- إن إسرائيل هى أهم أدواتكم فى السيطرة على الشعوب العربية وعلى بترولها. وإننا لانغفل لحظة واحدة عن شعارها «من النيل الى الفرات».

٥- إن بترول العرب للعرب لصالح حاضرهم ومستقبل أجيالهم..

٦- إننا نحن الشعب المصرى وباقى الشعوب العربية طرف أصيل مع الشعب الفلسطينى فى المعركة ضد إسرائيل

٧- إن هدفنا النهائى هو بناء أوطاننا ديمقراطية حرة مستقلة، وذلك بتصفية المصالح الأمريكية السياسية والاقتصادية والثقافية والقواعد العسكرية الأمريكية فى المنطقة العربية..

٨- وبالنسبة لاسرائيل خنجركم المغمود فى ظهرنا.. فأننا نهدف إلى هزيمتها وإقامة دولة فلسطين العربية التى تساوى بين كل من يقيم على أرضها..لاعنصرية ولاتمييز بسبب الدين أو الجنس أو اللون أو العقيدة..

٩- إن حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد هى سبيلنا إلى هذه الأهداف.. وإن الجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة القوية هى سبيلنا إلى هذه الحرب، وإن الديمقراطية وإطلاق الحريات لإرادة الشعوب هى سبيلنا إلى هذه الجبهة.

وفى الختام أؤكد لكم ياسيادة الرئيس أنه هنا فى القدس وفى فلسطين.. وانتقاضتها وأطفال الحجارة وكفاح شعبها مع كل الشعوب العربية وفى طليعتها الشعب المصرى وبمؤازرة كل شعوب العالم.. هنا فى فلسطين مقبرتكم وعشاؤكم الأخير.. ومن هنا من القدس ومن فلسطين سوف تبزغ شمس الحرية على كل شعوب العالم أجمع..

دكتور/على
مجاهد محمد
المنصورة

عصر الأزمة..وأزمة العصر

تعيش البشرية الآن عصرا غريبا عليها.. يعد مفترق طرق جديدة يقف فيها الإنسان غريبا عن نفسه وعما حوله يحاول أن يتلمس طريقه ويتلمس المستقبل الملئ بالغيوم.

فبعد أن انحصر هدف الإنسانية ومنذ فترة طويلة مضت فى الوصول للإشتراكية على أساس أن المجتمعات الإشتراكية هى المجتمعات الأكثر انسانية بعد أن عانى البشر ولقرون طويلة من مجتمعات القلة والطبقية التى تمثلت فى عصور العبودية والإقطاع والرأسمالية. وتحدد هدف البشرية منذ ذلك الحين فى مجتمع يعطى الانسان حاجاته حسب قدرة كل انسان.

وبعد أن سارت المجتمعات الإنسانية خطوات جبارة فى هذا الطريق وتحول أكثر من نصف سكان العالم للعيش فى مجتمعات ترفع رايات الاشتراكية فأذا بكل تلك التجارب تتمخض عن تشوهات وتجاوزات رهيبة تمت تحت تلك الرايات. فديكتاتورية الطبقات الكادحة تحولت لديكتاتورية ضد الشعب.. وصودرت الحريات العامة وانتهكت حقوق الإنسان بقسوة تحت مسميات براقة وخادعة وثروات الشعوب التى كان من المفروض أن توزع عليها على قدم المساواة..تحكم فيها واستغلها من حكم باسم الاشتراكية والطبقات الشعبية. فكان رد الفعل التلقائى والطبيعى أن كفر المواطنين بكل تلك الشعارات وردوا كل تلك التجاوزات والأخطاء إلى طبيعة النظم الإشتراكية ذاتها..فرأينا مارأينا من ثورة على تلك النظم وسقوط التجارب التى رفعت رايات الاشتراكية وسارت بها.

والحقيقة لابد أن ندرك أن هناك دائما فارقا بين الشعار والتطبيق فالشعارات والنظريات وليدة الفكر والخيال ولكنها لكى تتحول إلى واقع فهى تمر عبر إرادات واختيارات إنسانية متعددة ومتنوعة.

يمكن أن تحول بها الواقع إلى جنة أو الى جحيم.

لهذا فالأزمة التى يعيشها العالم اليوم لايمكن أن تكون أزمة إفلاس لبعض الأيديولوجيات السياسية أو العقائد المذهبية فقط. ولكنها أيضا أزمة الإنسان ذاته.. هذا الإنسان الذى يحاول منذ أن وجد على الارض أن يتجاوز ذاتيته وأنانيته الفردية وأن يوفق بين رغباته وطموحاته الشخصية وبين خير المجموع ومصالح المجتمع الذى يعيش فيه.

إن كافة الفلسفات المتعددة مثالية كانت أو مادية عنيت بالإنسان من حيث إكتشاف البواعث التى تحركه وكيفية إيجاد التوازن المطلوب لتطوره ونموه.. لذلك فليس غريبا أن نكتشف أن أشد عمليات النهب المنظم والرشوة والفساد والظلم تمت ويمكن أن تتم تحت رايات براقة تحمل شعارات العدل والمساواة والحرية.. وكون المشكلة فى الأنسان فى الأساس تفتح الباب وتضع التساؤل مرة أخرى أمام الفلسفة الإنسانية التى راهنت فى آخر تطوراتها المتمثلة فى المادية الجدلية والتاريخية على كون البشر أبناء لظروفهم الإجتماعية إن صلحت الظروف صلح الإنسان. وثبت أن ذلك ليس صحيحا على إطلاقه فصيح أن الظروف تؤثر على سلوك الإنسان ولكن للإنسان أيضا إرادته فى التأثير على تلك الظروف والاستفادة منها إما لخلق مجتمع مثالى صحيح أو لخلق مجتمعات لاتختلف عن المجتمعات التى سبقتها إلا فى الشعار الذى ترفعه.

إن سعى الإنسان الحثيث نحو العدل والحرية لن ينقطع وبعيدا عن الاستفادة المؤقتة للمعسكر الرأسمالى بقيمه ورموزه وبلدانه من إخفاق التجارب الاشتراكية حاليا.. فإن

هذا ليس دليلا على نهاية التاريخ أو على أن النظام الطبقى هو النظام الأمثل للبشرية فتطور التاريخ عبر آلاف السنين يدحض ذلك بشده.. إلا ماكانت البشرية قد لفظت عهود العبودية والإقطاع من قبل الرأسمالية إلى غير رجعة.

إن إخفاق التجارب الاشتراكية الحالية ليس مدعاه حتمية لتكريس النظام الرأسمالى كنظام أبدي وحيد. بل هو دافع لكل محبى الإنسانية إلى البحث عن أسباب إخفاق تلك التجارب ومواطن الخلل والقصور التى أدت لشلها لتلافيها فى المستقبل. فتاريخ الانسان ليس محصلة إخفاق وحيد أو إنتصار وحيد بل هو محصلة تلك الإخفاقات والانتصارات جميعا.. والتى تقطع بأنه رغم كل الهزائم والإنكسارات إلا أن تاريخ الإنسان فى محصلته النهائية هو للأمام وما تلك الهزائم سوى وقفات مؤقته يستفيد منها الإنسان فى معرفة أخطائه ونواقصه مقدمة لمعاودة السعى الحثيث نحو مجتمعات بشرية أكثر إنسانية. وهذا لن يتم سوى بتضافر كل الجهود الإنسانية المخلصة المستعدة للتضحية وبذل الجهد على مستويات الكفاح العملى والممارسة والفلسفة النظرية والدعوة لإستنفار كل ماهو أصيل ونقى وجميل فى الإنسان. لتجاوز الأزمة.

أحمد طاهر
المحامى

شكر مصر



اشكركم مجددا جزيل الشكر على استماتتكم المبدئية والعملية فى استمرار دعمكم لى بأعداد من «مجلة اليسار» المناضلة.

ولقد توصلت الآن بالعدد رقم ٢٤ من نفس المجلة، وعندما كنت منزويا فى ركن زنزانتى أتصفح بشغف وإقبال صفحات اليسار أثار انتباهى فى آخر صفحة على رسالتى وهى منشورة فى نفس العدد. سبق لى أن راسلتكم لإشعاركم بتواصلى بالمجلة «اليسار» الا أننى وبعد قراءتى لتلك الرسالة غامرتنى فرحة وابتهاج لالشئ إلا لكونى أجهل ما إذا كانت الصحف العربية حتى المناضلة منها سبق لها أن فكرت فى وجود آلاف من المعتقلين السياسيين العرب فى سجون أنظمة البطش والاستبداد. فإذ كان فى هذا الكلام جناية التعميم فالاستثناء إن وجد فى الاهتمام بقضايا المعتقلين السياسيين، لايلغى أن يكون هذا الحكم سارى المفعول.

وأغلب المعتقلين السياسيين المرجودين فى السجرن لهم انتماء سياسى إلى الحركة الماركسية العربية والمغرب واحد من البلدان التى تجذرت فيه الحركة الماركسية- اللينينية وتوسعت نسبيا على المستوى الشعبى منذ الثمانينات، ومناضلوها حافظوا على شرف انتمائهم الى الثورة حتى فى ظل أعتى اساليب البطش والتقتيل فى دهاليز السجون ومعسكرات الاعتقال. ونحن الذين نستشعر ماتذوقناه تحت بطش الحكم ومانقاسيه فى سجونه كم هو مخجل للذين اعتصموا فى صمتهم وتآمروا على عذاب المعتقلين السياسيين العرب. ففى ماذا يفيد ان تصدر كل يوم العديد من الصحف العربية وأغلبها يدير ظهره الى القضايا الحساسة فى كيان الأمة فى الوقت الذى نجد بعض الاحيان صحفا غربية قد لايمت انشغالها الصحفى بصلة الى قضايا الاحداث السياسية ومع ذلك تقوم بتغطية معينة او نشر صورة معتقل سياسى عربى أو الدعاية له الخ.

والصحف العربية لاتتحرك الا بعد أن تستفحل الدعاية وتختمر كتحد فى وجه الانظمة العربية فى الخارج ومن المؤسف أن يحكم استراتيجية تحركها كبح تلك الدعاية بدل انعاشها لإرغام الانظمة على اطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعندما تكون المبادرة من صحف المعارضة فتلك هى الطامة الكبرى تراها تؤطر الدعاية الخارجية حول حقوق الانسان ضمن «التدخل فى الشئون الداخلية! أى «داخل» هذا الذى تدعى هذه الصحف حمايته ولاترضى بأن يفضح فى الخارج.

عود الى اليسار الغراء التى تفضلت بنشر رسالتى فى عدد ٢٤ وعلى الرغم من ان الرسالة لها طابع ودى ولاعلاقة لها بالدعاية السياسية فأن المبادرة فى حد ذاتها لها قيمة نضالية تنم عن ضمير يستشعر ألم الاخر نتمنى لو يعم على الذين يدعون النضال والتقدمية فيستيقظون بدورهم ليعطوا لموضوع قضايا حقوق الانسان والمعتقلين السياسيين مايستحقه من الأهمية. ومادام هناك شخص واحد يتعذب وراء السجون من أجل رأيه فالديمقراطية ستبقى ناقصة أن لم نقل معذبة!

بلمزيان علي
سجن فاس

مشاغبات

رسالة إلى أولاد الأفاعى

مع أن صحف المعارضة المصرية، لم تكف طوال السنوات العشر السابقة عن الحديث عن انتهاكات حقوق الانسان فى مصر..

ومع أن أصوات كتابها ومحرريها قد بحت من كثرة المطالبة بالغاء حالة الطوارئ والكف عن عمليات الاعتقال العشوائى والكيفى- أى اعتقال فرقة سياسية دون تمييز بين من ارتكب جريمة ومن لم يرتكب- والعقوبات الجماعية...

ومع أن الأقلام التى تكتب لتلك الصحف- ومنها هذه المجلة- قد بريت من فرط تكرار الإلحاح على النيابة العامة، لكى تمارس السلطة التى ينيطها بها القانون، بالتفتيش على السجون العامة، والأماكن التى تقيد فيها الحرية، للتثبت من أن سكانها يقيمون فيها بشكل شرعى، أى تنفيذا لحكم أو قرار من سلطة قضائية، والتأكد من أنهم يعاملون معاملة انسانية، ومحاكمة كل مسئول عن السجون العامة، يفرط فى مسئوليته، ويعذب أو يسمح لأحد، بأن يعذب أى سجين..

ومع أن المنظمتين المصرية والعربية، لحقوق الانسان، قد ملأتا الدنيا صراخا، ليس فقط بسبب إدمان الحكومة المصرية لإهدار حريات المواطنين، واعتقال وتعذيب خصومها السياسيين، وممارسة العنف ضدهم، بدعوى أنهم يمارسون العنف، ولكن لأن الحكومة المصرية، تحول -كذلك- بين المنظمتين، وبين ممارسة حق تعترف به كل الأنظمة الديمقراطية فى العالم، لمثل هذا النوع من المنظمات، وهو زيارة السجون للاطمئنان على حسن معاملة المقيمين بها، وللتثبت من صحة المعلومات التى تصل إليها عن انتهاكات حقوق الانسان .بل إن وزارة الداخلية، لم تعن يوما بالرد على المنظمتين، بالنفى أو الايجاب على استفساراتهما حول مايصلهما من وقائع...

ومع أن صحف الحكومة وابواقها الرسمية، لم تكف يوما عن اتهام كل من يدافع عن حقوق الانسان فى مصر، بأنه مشكك ومبلبل وعميل، وخائن للوطن، مؤكدة أنها حكومة ديمقراطية، تطعم خصومها البقلاوة، وتضعهم فى سجون خمس نجوم لكى يشفوا من عقدهم النفسية!

رغم ذلك كله، فقد ارتجفت الحكومة ذعرا، وتخلخلت أوصالها خوفا لمجرد أن وزارة الخارجية الأمريكية، قد أصدرت تقريرا تضمن إسم مصر من بين الدول التى تنتهك حقوق الانسان، فأسرعت تتهم صحف المعارضة بتضليل الخارجية الأمريكية الصديقة، ولم تستطع أن ترفض طلبا تقدمت به منظمة «ميدل ايست واتش» الأمريكية لحقوق الانسان، لزيارة سجن استقبال طره!..

وما كادت الزيارة تنتهى حتى خرجت صحف الحكومة بتصريح لوزير الداخلية الكهين «محمد عبد الحليم موسى»، يقول بأن وفد المنظمة عبر عن إعجابه بحسن معاملة المسجونين الذين تطبق عليهم أحدث الأساليب الإنسانية فى «معاقبة» المذنبين (هكذا قالت الأهرام الفصيحة)، وأنها لم تلاحظ أى مظهر من مظاهر التعذيب، أو سوء معاملة المسجونين، وكل مالفتت النظر إليه هو اكتظاظ الزنازين بالمسجونين!

وفى اليوم ذاته، اذاعت وكالة «رويتر» للأنباء.- وهى وكالة بريطانية ليست مشككة ولامبلبلة- تصريحا أدلت به نائبة رئيس المنظمة، التى قامت بالزيارة، أكدت فيه أنها وجدت ٤٠٠ معتقلا بلا أحكام قضائية، مضربين عن الطعام منذ أسبوع سابق، وأنهم سلموها مذكرة كتابية رصدوا فيها أشكال المعاملة التى يلقونها: حرمان من الشمس ومن العلاج ومن الرياضة ومن الأغطية ومن الطعام المناسبه وضغوط أمنية أثناء الزيارات، وأعراض ضعف وسوء تغذية وسرقة وبرد وظلام!.. وبعدها عقدت مؤتمرا صحفيا فى مصر أكدت تعرض المعتقلين والمسجونين للتعذيب.

وفى الأسبوع ذاته قبض على أصحاب شركة كمبيوتر بتهمة جمع واذاعة معلومات عن حقوق الانسان فى مصر!

وفى اليوم ذاته استقبل الرئيس مبارك،«ريتشارد شيفتر» مساعد وزير الخارجية الأمريكى لحقوق الانسان!

فهل تريد الحكومة المصرية، أن تدفع المصريين للتظاهر، والهتاف «إلى الأمام يابوش» لعل الرئيس الأمريكى يحن عليهم، فيرسل جنراله الشهير «شوارتزكوف» لكى يدافع عن حقوق الانسان فى مصر ببطاريتين من «الباتريوت»؟!

أم تريدهم أن يصرخوا فيها قائلين: ياأولاد الافاعى..ألا كرامة لأحد عندكم، إذا لم يكن أمريكانيا؟!

صلاح عيسى



فيليب جلاب .. وداعًا